# فتح الملك العلي

# بصحة حديث

# باب مدينة العلم علي عليه السلام

تأليف

الإمام المجتهد الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق

الغماري الحسني

إصدار

واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم – فلسطين

## ترجمة موجزة للعلامة المجتهد الجليل

## سيدي أحمد بن الصديق الغماري عليه من الله رحمة الباري

**اسمه وكنيته:**

هو الإمام المجتهد، خاتمة الحفاظ، أبو الفيض أحمد بن الشيخ الإمام الولي الصالح أبي عبد الله شمس الدين محمد بن محمد الصديق بن أحمد بن عبد المؤمن الغماري الإدريسي الحسني.

**نسبه:**

يعود نسبه من جهة الأب والأم إلى سيدنا إدريس الأصغر ابن مولانا إدريس الأكبر فاتح المغرب ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن سيدنا علي وفاطمة عليهما السلام كما هو مدون في كتب التراجم، وأمه حفيدة الولي الصالح سيدي أحمد بن عجيبة شارح (الحكم العطائية).

**مولده:**

وُلد رحمه الله تعالى يوم الجمعة السابع والعشرين من رمضان سنة 1320 هجري الموافق 27 ديسمبر 1902 رومي بقبيلة بني سعيد، وهي قريبة من قبيلة غمارة.

**نشأته:**

نشأ في بيت علم وتصوف، ووالاه الشيخ الإمام والده بعنايته في تربيته على الأخلاق الفاضلة، وتعويده على الفتوة والرجولة الكاملة، فحفظ القرآن الكريم في سنٍّ مبكرة، وحفظ الأجرومية والمرشد المعين وبلوغ المرام والسنوسية وألفية ابن مالك والجوهرة والبيقونية ومختصر خليل وغير ذلك، ثم اشتغل بالدرس فحضر دروس شيخه بو درة في النحو والصرف والفقه المالكي والتوحيد، ودروس والده في الجامع الكبير في النحو والفقه والحديث، وكان والده يذاكره بزاويته وبيته في علوم جمةٍ من تفسيرٍ وحديثٍ وفقهٍ على

المذاهب الأربعة وتصوفٍ وتاريخ وتراجم الأئمة والعلماء والصوفية والعارفين ورجال الحديث على سبيل المذاكرة وإرادة التخلق بأخلاقهم والاهتداء بهديهم والتشوف إلى مراتبهم والتطلع في الدخول إلى زمرتهم والكون معهم، حتى كان رضي الله تعالى عنه مع صغر سنه أعلم بهذه الأمور من غالب علماء عصره، وكان والده يذكر له الكتب النفيسة وفائدتها ومزيتها وأقوال العلماء فيها، ثم حبَّب الله تعالى إليه الحديث الشريف، فجعل يطالع كتبه ويقرأ أمهاته وجوامعه خاصة الأجزاء الحديثية وكتب التخريج والرجال حتى أشرف على حفظ أكثر ما في هذه الكتب واستحضاره.

**رحلاته:**

بعد أن حصَّل رحمه الله من العلوم ما حصل، وجهه والده رحمه الله للقاهرة لطلب العلم، فخرج في جمادى الثانية سنة 1339 بعد أن أوصاه والده بزيارة أهل الله تعالى المقبورين بالقاهرة، وعيَّن له ستة منهم وحثَّه على الإكثار من زيارتهم، ووعده على ذلك حصول البركات، وطيَّ الطريق في الحصول على العلوم وهم: سيدنا الحسين عليه السلام، والسيدة نفيسة عليها السلام، والسيدة زينب عليها السلام، والإمام الشافعي رضي الله عنه، والإمام ابن عطاء الله السكندري رضي الله عنه، والإمام الشعراني رضي الله عنه، وفي القاهرة قرأ جوهرة التوحيد، وشرح الأسنوي على المنهاج في الأصول، وشرح الهداية في الفقه الحنفي، ومختصر خليل، وشرح التحرير لشيخ الإسلام في الفقه الشافعي، ومشكاة المصابيح، والإقناع في حلِّ ألفاظ أبي شجاع، وتفسير البيضاوي، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، وثلاثيات البخاري والأدب المفرد له، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي، وأوائل سنن أبي داود، والأذكار للإمام النووي، ومسلسل عاشوراء بشرطه، والمسلسل بالأولية، والسلم بشرح الباجوري، والأجرومية بشرح الكفراوي، وابن عقيل والأشموني على الألفية، والتهذيب في المنطق، وعقود الجمان في البلاغة.

وقام رحمه الله بالكثير من الرحلات منها رحلته إلى الشام، فزار دمشق وحلب وحصل له فيهما الإقبال الكثير، ورحل إلى السودان، ودخل الحجاز حاجاً خمس مرات ومعتمراً تسعاً، وزار جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تردد رحمه الله أثناء حياته بين مصر والمغرب عدة مرات لأسباب منها وفاة السيد والده، والسيدة والدته رحمهما الله تعالى.

**شيوخه:**

تلقى رحمه الله عن الكثير من العلماء الأعلام والشيوخ الأجلاء الأولياء نذكر منهم:

شيوخه من المغرب:

1- والده الإمام العلامة العارف بالله تعالى القدوة الشيخ سيدي محمد بن الصديق الغماري الحسني الإدريسي.

2- العلامة المقرئ الصوفي الصالح العربي بن أحمد بو درة.

3- العلامة الصوفي أحمد بن عبد السلام العيادي السميحي الغماري الطنجي.

4- العلامة الفقيه المحدث الصوفي السيد محمد بن جعفر الكتاني الحسني.

شيوخه من مصر:

1- مسند مصر العلامة المحقق السيد أحمد بن محمد بن عبد العزيز ابن رافع الحسيني القاسمي الطهطاوي.

2- العلامة الفقيه المفسِّر الأصولي المتكلم المحقق الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي.

3- العلامة الفقيه شيخ الشافعية بالديار المصرية محمد الشرقاوي.

4- العلامة الفقيه محمد بن إبراهيم السمالوطي المالكي.

5- الشيخ العلامة الفقيه أحمد بن نصر العدوي المالكي.

6- الشيخ العلامة محمد إمام السقا الشافعي.

7- الشيخ العلامة محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي.

8- الشيخ العلامة محمود خطاب السبكي المالكي.

9- الشيخ عمر بن حمدان المحرسي التونسي.

10- الشيخ العلامة الأستاذ محمد زاهد الكوثري الحنفي.

شيوخه من الشام:

1- شيخ علماء الشام العلامة بدر الدين بن يوسف بن بدر الدين البيباني الدمشقي الشافعي.

2- الشيخ العلامة المشهور صاحب التآليف بوصيري العصر أبو المعالي الجمال يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل النبهاني الفلسطيني.

3- الشيخ العلامة محمد سعيد الفرا الحنفي الدمشقي.

4- الشيخ العلامة كمال الدين محمد ابن أبي المحاسن القاوقجي الطرابلسي.

5- الشيخ العلامة محمد توفيق الأيوبي الحنفي الأنصاري الدمشقي.

**تدريسه:**

أثناء إقامته بمصر تردد عليه علماء الأزهر للزيارة والاستفادة من علومه رغم صغر سنه، وطلب جماعة منهم أن يقرأ معهم فتح الباري سرداً ويشرح لهم مقدمة ابن الصلاح ففعل، وجلس للإملاء بمسجد سيدنا الحسين عليه السلام ومسجد الكخيا، وأتى بسيرة الحفاظ النقاد، وفي سنة 1354 هجري رجع إلى المغرب بسبب وفاة السيد والده رحمه الله تعالى، فاستلم الزاوية وقام بالخلافة عن والده، واعتنى بتدريس كتب السنة المطهرة، فدرَّس الكتب الستة عدة مرات مع العديد من كتب المصطلح، وجلس للإملاء بها وبالجامع الكبير بطنجة، وكان يملي أكثر من خمسين حديثاً في المرة الواحدة بأسانيدها من حفظه بلا تلعثم، حتى إذا فرغ منها رجع للأول فتكلم على سنده وغريبه وفقهه وما فيه من الفوائد والآداب ثم الثاني وهكذا، وإذا تكلم على رجال الحديث كأنهم نصب عينيه، فله بهم خبرة تامة في جرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ولم يكن رحمه الله من الذين قصروا أنفسهم على

العلم فقط، بل حارب الاستعمار وسعى في إخراجه من المغرب فقام بثورتين الأولى سنة 1355هجري والثانية سنة 1369 هجري انتهت بسجنه مدة ثلاث سنوات ونصف.

**مؤلفاته:**

كان الشيخ رحمه الله من المكثرين من التصنيف، فله مصنفات في العقائد والفقه والتفسير والحديث والتصوف والتاريخ والتراجم، وقد كان رحمه الله تعالى سيوطي زمانه في كثرة التأليف مع الإتقان والتحرير، وقد سُئل مرة والده عن عدم اشتغاله بالكتابة فقال: "إن مولاي أحمد سينوب عنا"، وقد سلك رحمه الله في تأليفه للكتب التطويل بدايةً ثم اختصار بعضها في أخرى، وهذا ما يفسر وجود التشابه في أسماء بعض مؤلفاته رحمه الله، والناظر إلى مؤلفاته رحمه الله يجده قد أكثر من التأليف في الحديث الشريف والدفاع عنه، ومصنفاته رحمه الله غالبها مطبوع ومنها ما هو مخطوط، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- البرهان الجليّ في تحقيق انتساب الصوفية إلى عليٍّ عليه السلام.
2- فتح الملك العلي في صحة حديث ﴿ باب مدينة العلم علي ﴾.
3- المداوي لعلل المناوي في شرحيه على الجامع الصغير.
4- ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ.
5- إتحاف الحفاظ المهرة بأسانيد الأصول العشرة.
6- البيان والتفصيل لوصل ما في الموطأ من البلاغات والمراسيل.
7- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب.
8- غنية العارف بتخريج أحاديث عوارف المعارف.
9- إبراز الوهن المكنون من كلام ابن خلدون.
10- حصول التفريج بأصول التخريج.
11- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

12- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة.

13- تشنيف الآذان بأدلة استحباب السيادة عند اسمه عليه الصلاة والسلام في الصلاة والإقامة والأذان.

14- الأجوبة الصارفة عن إشكال حديث الطائفة.

15- تعريف المطمئن بوضع حديث "دعوه يئن".

16- درء الضعف عن حديث ﴿ من عشق فعف ﴾.

17- التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق.

**تلاميذه:**

جلس بين يديه رحمه الله أعلام من أهل السنة وغيرهم، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: شقيقه السيد عبد الله بن الصديق الغماري الحسني، وشقيقه السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري الحسني، وشقيقه السيد عبد الحي بن الصديق الغماري الحسني، وشقيقه محمد الزمزمي بن الصديق الغماري الحسني، والسيد محمد تقي الدين بن محمد الباقر الكتاني الحسني، والسيد محمد المنتصر الكتاني الحسني، والسيد عبد الله التليدي الحسني، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ محمد بو خبزة التطواني وغيرهم كثير من علماء مصر والشام والمغرب والحجاز والسودان.

**مواقفه:**

كان للشيخ رحمه الله العديد من المواقف تنبعت من صفاء أصله ومشربه، وسعة علمه واطلاعه منها أن حثَّ الناس على العمل بالسنة الشريفة وترك ما خالف الدليل، ونبذ التقليد المخالف للسنة، وله في ذلك مصنفات، وقد أثَّرت دعوته بالعمل بالسنة الشريفة على العديد من بلاد المغرب غير طنجة، وكان يحارب كل ما هو مخالف لشرع الله تحت أي شعار كان، أماراً بالمعروف نهاءً عن المنكر داعياً إلى الله في كل أحواله.

**وفاته:**

كان الشيخ رحمه الله تعالى محاطاً بأنواعٍ من البلايا وضروبٍ من الفتن، تارة من رجال الحكومة الفرنسية، وأخرى من طريق الحزبيين اللادينيين الفجرة المارقين، وهكذا بقي رحمه الله من سجنٍ ظلماً وعدوان إلى نفيٍ عن وطنه إلى وسمه بالخيانة إلى السعي في إذايته، حتى رأى رحمه الله من جهة الدين أنه لا يجوز له البقاء في المغرب لكثرة ما يحاك ضده من المؤامرات والفتن، فتوجه إلى الديار المصرية ووصل القاهرة سنة 1377 هجري، وفيها مرض مرضاً شديداً ألزمه الفراش مراراً، وبقي على تلك الحالة رحمه الله نحو ثمانية أشهر إلى أن أجاب داعيَّ ربه يوم الأحد فاتح جمادى الثانية سنة 1380 هجري، ودفن بمقابر الخفير، وقد شيَّع جنازته جميع طبقات الشعب المصري وطافوا به شوارع القاهرة، وبعد أن وصل المغرب خبر وفاته عمَّها الحزن عامة وطنجة خاصة، وصُليَّ عليه صلاة الغائب في الجامع الكبير بمدينة طنجة، وحزن الناس حزناً شديداً لفقدهم إياه، وهو الذي كان للجميع أباً رحيماً يأوون إليه ويفزعون إلى إرشاداته وتعاليمه، عليه من الله شآبيب رحمته ورضوانه.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

**وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.**

**إعداد:**

**واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم – فلسطين**

**29 رمضان 1431 هجري الموافق 8 سبتمبر 2010 رومي**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم**

## كلمة المؤلف

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

أما بعد:

فإن الأحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب عليه السلام عديدة متكاثرة، وشهيرة متواترة، حتى قال جمعٌ من الحفاظ: إنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة الجياد ما ورد لعليِّ بن أبي طالب عليه السلام، إلا أن هناك أحاديث اختلفت فيها أنظار الحفاظ فصححها بعضهم، وتكلم فيها آخرون، منها: حديث الطير، وحديث الموالاة، وحديث ردِّ الشمس، وحديث باب العلم.

**أما حديث الطير**، فقد أفرده بالتأليف الحافظان أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان أحد تلامذة الحاكم، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **وأما حديث الموالاة**، فأفرده أيضاً الحافظان أبو العباس بن عقدة، وأبو عبد الله الذهبي، **وأما حديث ردِّ الشمس**، فأفرده أيضاً الحافظ أبو الحسن بن شاذان، والمحدث النسابة الشريف أبو علي محمد بن أسعد الجوالي، أحد الأئمة المصنفين في القرن السادس، **وأما حديث باب العلم**، فلم أر من أفرده بالتأليف، ولا وجَّه العناية إليه بالتصفيف، فأفردت هذا الجزء لجمع طرقه، وترجيح قول من حكم بصحته، سالكاً فيه سبيل العدل والإنصاف، متجنباً طريق التعصب والاعتساف، وسميته (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي).

والله أسأل أن يمن عليَّ بالإخلاص في الأقوال والأعمال، وأن ينفعني بما علمني، ويعلمني ما ينفعني، ويزيدني علماً، والحمد الله على كل حال.

**المؤلف**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

أنبأنا عشرة قالوا: أنبأنا البرهان السقا أنا ثعيلب، أنا الملوي والجوهري قالا: أنا أبو العز محمد بن أحمد العجمي، أنا الشمس البابلي، أنا أحمد بن خليل السبكي، أنا النجم الغيطي، أنا زكريا، أنا محمد بن عبد الرحيم، أنا عبد الوهاب بن علي (ح) وأنبأنا العفري، أنا البرزنجي، أنا الفلاني، أنا ابن سنه، أنا الوولاتي، أنا ابن أركماش، أنا أحمد بن علي الحافظ، أنا عبد الرحيم بن الحسين الحافظ، أنا الصلاح بن كيكلدي الحافظ، قالا: أنا محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ، أنا إسحاق بن يحيى، أنا الحسن بن عباس، أنا عبد الواحد بن حمويه، أنا وجيه بن طاهر، أنا الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، أنا أبو طالب حمزة بن محمد الحافظ، أنا محمد بن أحمد الحافظ، أنا أبو صالح الكرابيسي، أنا صالح بن محمد، أنا أبو الصلت الهروي، أنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد بابها فليأت عليّاً ﴾ أخرجه الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي في كتابه (بحر الأسانيد في صحاح المسانيد) الذي جمع فيه مائة ألف حديث بالأسانيد الصحيحة، وفيه يقول الحافظ أبو سعد بن السمعاني: لو رتب وهذب لم يقع في الإسلام مثله، وهو في ثمانمائة جزء.

**قلت:** والحديث رواه عن أبي الصلت جماعة منهم: محمد بن إسماعيل الضراري، ومحمد بن عبد الرحيم الهروي، والحسن بن علي المعمري، ومحمد بن علي الصائغ، وإسحاق بن حسن بن ميمون الحربي، والقاسم بن عبد الرحمن الأنباري، والحسين بن فهم بن عبد الرحمن.

**أما رواية محمد بن إسماعيل:** فأخرجها ابن جرير في (تهذيب الآثار) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الضراري، ثنا عبد السلام بن صالح الهروي، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن

مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها ﴾.

**وأما رواية محمد بن عبد الرحيم**: فأخرجها الحاكم في (المستدرك على الصحيحين) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب ﴾، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

**وأما رواية الحسن بن علي ومحمد بن الصائغ**: فأخرجها الطبراني في (المعجم الكبير) قال: حدثنا الحسن بن علي المعمري ومحمد بن الصائغ المكي قالا: حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه ﴾.

**وأما رواية إسحاق بن الحسن الحربي**: فأخرجها الخطيب في ترجمة عبد السلام بن صالح من (تاريخ بغداد) قال: أخبرنا محمد بن عمر بن القاسم النرسي، أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، ثنا عبد السلام بن صالح – يعني الهروي– ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ... ﴾.

**وأما رواية القاسم بن عبد الرحمن الأنباري**: فأخرجها الخطيب أيضاً قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، ثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري، ثنا أبو الصلت الهروي، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح.

**وأما رواية الحسين بن فهم**: فأخرجها الحاكم في (المستدرك) قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم، ثنا الحسين بن فهم قال: حدثنا أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب ﴾، قال الحاكم: الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ.

فهذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به يحيى بن معين والحاكم وأبو محمد السمرقندي، وبيان ذلك من تسعة مسالك:

## المسلك الأول

إن مدار صحة الحديث على الضبط والعدالة، ورجال هذا السند كلهم عدول ضابطون، أما أبو معاوية والأعمش ومجاهد فلا يسأل عنهم لكونهم من رجال الصحيح، وللاتفاق على ثقتهم وجلالتهم، وأما من دون أبي الصلت الهروي فلا يسأل عنهم أيضاً لتعددهم وثقة أكثرهم، وكون الحديث مشهوراً ومعروفاً عن أبي الصلت، فلم يُبقِ محلاً للنظر إلا أبو الصلت وعليه يدور محور الكلام على هذا الحديث، وهو عدل ثقة صدوق مرضي معروف بطلب الحديث والاعتناء به، رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن والعراق ودخل بغداد فحدَّث بها، روى عنه أحمد بن منصور الرمادي الحافظ صاحب المسند، وعباس بن محمد الدوري صاحب يحيى بن معين، وإسحاق بن الحسن الحربي، ومحمد بن علي المعروف بفستقة، والحسن بن علوية القطان، وعلي بن أحمد بن النضر الأزدي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وسهل بن زنجلة، ومحمد بن رافع النيسابوري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأحمد بن سيار المروزي، وعلي بن حرب الموصلي، وعمار بن رجاء، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ومعاذ بن المثنى وآخرون.

قال الخطيب: قرأت على الحسن بن أبي القاسم عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي قال: سمعت أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام يقول: سمعت أحمد بن سيار بن أيوب يقول: أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي: ذكر لنا أنه من موالي عبد الرحمن بن سمرة، وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث، وكان صاحب قشافة، وهو من آحاد المعدودين في الزهد، قدِم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو، فلم يزل عنده مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهم، وقول القرآن مخلوق، وجمع بينه وبين بشر المرسي وسأله أن يكلمه، وكان عبد السلام يرد على أهل الهواء من المرجئة والجهمية والزنادقة والقدرية، وكلم بشر المرسي غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام، كل ذلك كان الظفر له، وكان يعرف بكلام الشيعة، وناظرته في ذلك لأستخرج ما عنده فلم أره يفرط، ورأيته يقدم

أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ويترحم على عليٍّ عليه السلام وعثمان رضي الله عنه، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل، وسمعته يقول: هذا مذهبي الذي أدين الله به، إلا أن ثم أحاديث يرويها في المثالب، وسألت إسحاق بن إبراهيم عن تلك الأحاديث، وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى وما روي في معاوية فقال: هذه أحاديث قدر رويت، قلت: فتكره كتابتها وروايتها والرواية عمن يرويها، فقال: أما من يرويها عن طريق المعرفة فلا أكره ذلك، وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم بها فلا أرى الرواية عنه.

وقال الخطيب: أخبرني عبيد الله بن عمر الواعظ، ثنا أبي، وأخبرنا عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب، أخبرنا عمر بن أحمد الواعظ، ثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيَّع.

وقال الخطيب: أخبرنا الجوهري، أخبرنا محمد بن العباس، ثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: قد سمع وما أعرفه بالكذب.

وقال الخطيب: أخبرنا محمد بن علي المقري، أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري قال: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح فقلت – أو قيل له–: إنه حدَّث عن أبي معاوية بحديث: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، فقال: ما تريدون من هذا المسكين، أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه.

وقال الخطيب: قرأت على البرقاني عن محمد بن العباس قال: حدثنا أحمد بن محمد بن مسعدة، حدثنا جعفر بن درستويه، ثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي فقال: ليس ممن يكذب، فقيل

له في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها.

وقال الخطيب أيضاً: أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي أخبرنا أبو مسلم بن مهران، أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: سألت أبا علي صالح بن محمد، عن أبي الصلت الهروي، فقال: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه، ورأيت يحيى بن معين عنده، وسئل عن هذا الحديث الذي رواه عن أبي معاوية حديث علي عليه السلام: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، فقال: رواه أيضاً الفيدي، قلت: ما اسمه؟ قال: "محمد بن جعفر"ا.هـ.

وقال الحاكم في (المستدرك) عقب تخريج الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد وأبو الصلت ثقة مأمون، فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة، قلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية بحديث: ﴿ أنا مدينة العلم ﴾؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون.

وقال الحاكم أيضاً: "سمعت أبا النضر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول – وسئل عن أبي الصلت الهروي–: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟، فقال: هو صدوق، فقلت له: إنه روى حديث ﴿ أنا مدينة العلم ﴾، فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت"ا.هـ.

وقال الدارقطني: قال لي دعلج: إنه سمع أبا سعيد الهروي – وقيل له: ما تقول في أبي الصلت؟– قال: نعيم بن الهيضم ثقة، قال: إنما سألتك عن عبد السلام فقال: نعم ثقة.

وقال الآجري عن أبي داود: كان ضابطاً ورأيت ابن معين عنده.

وقال الذهبي في (الميزان): "عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد"ا.هـ.

ووثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته عنه، وذلك يدل على أنه ثقة عند أبيه أيضاً؛ فإن عبد الله كان لا يروي إلا عمن يأمره أبوه بالرواية عنه ممن هو عنده ثقة، كما ذكره الحافظ في غير موضع من كتابه (تعجيل المنفعة)، فقال في ترجمة إبراهيم بن الحسن الباهلي: "كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة، ولذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسند"ا.هـ.

وقال في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي: كان عبد الله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه.

وقال في ترجمة عبد الله بن صندل عقب قول الحسيني أنه مجهول: كيف يكون مجهولاً من روى عنه جماعة ويأذن أحمد لابنه في الكتابة عنه، فإن عبد الله كان لا يأخذ إلا عمن يأذن له أبوه في الأخذ عنه.

وقال في ترجمة عبد الرحمن بن المعلم عقب قول الحسيني: لا يدري من هو، قلت: ما كان عبد الله يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه، فهذا القدر يكفي في التعريف به.

وقال في ترجمة الليث بن خالد البلخي: كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه ولهذا كان معظم شيوخه ثقات.

وقال في ترجمة محمد بن تميم النهشلي: حُكم شيوخ عبد الله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر؛ لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه.

ونصَّ على ذلك أيضاً في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر، وفي ترجمة محمد بن يعقوب الزبالي.

وقال في (تقريب التهذيب): "عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي مولى قريش، صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب"ا.هـ.

وقد نصَّ في خطبة هذا الكتاب: على أنه يحكم على الرجل بأصح ما قيل فيه، فهؤلاء جماعة من الأئمة وثقوه ووصفوه بالصدق والصلاح والضبط، وهذا أعلى ما يطلب في راوي الصحيح، وليس في رجال الصحيحين من وصف بأكثر من هذا، ولا من اتفق على توثيقه إلا القليل، وقد قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي من (الميزان): "قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر أن حديثه صحيح"ا.هـ.

فإذا كان حديث من هذا حاله صحيحاً فكيف بعبد السلام بن صالح الذي وثقه جماعة فيهم مثل يحيى بن معين الذي هو أشد الناس تعنتاً في الرجال، والذي يأذن أحمد بن حنبل لابنه في الرواية عنه، وقد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر بل يجب أن يكون حديثه أصح من حديث المذكورين.

## المسلك الثاني

أنهم قد صححوا لرجال لم يبلغوا رتبة عبد السلام بن صالح في الضبط والعدالة، ولم يقاربوه فيما أثنى به عليه أئمة الجرح والتعديل حتى صححوا لرجال مجهولين كما تقدم عن الذهبي في رجال الصحيحين ونسبه إلى الجمهور، وكما هو شرط كثير ممن صنف في الصحيح كابن خزيمة وابن حبان اللذين تصحيحهما أعلى من تصحيح الحاكم كما نص عليه الحافظ ابن كثير وغيره، فقد نقل ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي) عن ابن حبان أنه قال: "ضابط الحديث الذي يحتج به إذا تعرى راويه من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلاً أو منقطعاً أو كان المتن منكراً"ا.هـ.

وقال الحافظ في مقدمة (اللسان): "مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) إنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين تُرفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم"ا.هـ.

وقال الحافظ أيضاً في آخر من اسمه أيوب من اللسان: "ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه مهدى بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو، وهذا القول من ابن حيان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً، هذه قاعدته وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيرهما.

وقال أيضاً في ترجمة سيف أبي محمد بعد نقل كلام ابن حبان: وهذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول"ا.هـ.

وقال في ترجمة عبد الله بن أبي سعيد المدني من (تعجيل المنفعة) بعد كلام ما نصه: "وتلخص من هذا أن لعبد الله بن أبي سعيد راويين ولم يجرح ولم يأت بمتن منكر فهو على قاعدة ثقات ابن حبان"ا.هـ.

وقد سلك الحافظ هذا المسلك في كثير من تصرفاته، منها أنه قال في ترجمة عبد الله بن رماجس من اللسان رداً على الذهبي في حديث ما نصه: "فالحديث حسن الإسناد لأن روايه مستوران لم تتحقق أهليتهما ولم يجرحا ولحديثهما شاهد قوي، وصرحا بالسماع، وما رميا بالتدليس لاسيما تدليس التسوية الذي هو أفحش أنواع التدليس إلا في القول الذي حكيناه آنفاً عن ابن عبد البر"ا.هـ.

(**فإن قيل**): هذا مشروط بكونهم لم يجرحوا كما صرحوا به، وليس حال عبد السلام بن صالح كذلك، فإنه وإن كان وثقه جماعة فقد ضعفه آخرون، فقال زكريا الساجي: يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف.

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لم يكن بصدوق هو ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو المتهم بها، وقال البرقاني عن الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً، وكذا قال العقيلي وزاد في رواية عنه: أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

(**قلنا**): الجواب عنه من وجهين:

(**الوجه الأول**): إن هذا الجرح باطل مردود على رأي الجمهور والقواعد المقررة عندهم كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى؛ لأنه مبني على أصل فاسد فهو بمنزلة المعدوم.

(**الوجه الثاني**): أنهم صححوا لرجال تكلم فيهم بأشد مما تكلم به في عبد السلام بن صالح، ورموا بأسوأ مما رمي به من الكذب وسوء العقيدة مما يجب معه أن يكون حديثه أصح من حديثهم، فقد صححوا لرجال كذابين متهمين بالوضع وفيهم من أقر على نفسه بذلك، فصحح البخاري ومسلم لإسماعيل بن أبي أويس، وقد قيل فيه ما قيل.

- قال أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: يسرق الحديث.
- وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: يخلط ويكذب ليس بشيء.
- وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: غير ثقة ولم يخرج له.
- وقال ابن معين: روى عن خاله – يعني مالكاً– أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد.
- وقال النضر بن سلمة المروزي: كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل عن ابن معين أنه قال: لا يسوى فلسين.
- وقال الأزدي: حدثنا سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث.
- وقال سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

**وصحح (البخاري)** لأسيد بن زيد الجمال، قال ابن معين: كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث، وقال ابن عدي: يتبين على روايته الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال ابن ماكولا: ضعفوه، وقال الخطيب: كان غير مرضي في الرواية، وقال البزار: حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد احتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه، وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير.

**وصحح (البخاري)** للحسن بن مدرك السدوسي، قال فيه أبو داود: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد.

**وصحح (البخاري ومسلم)** لأحمد بن عيسى بن حسان المصري، قال أبو داود: كان ابن معين يحلف أنه كذاب، وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه، وقال سعيد بن عمرو

البردعي: أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح وقال: ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه – وأشار إلى لسانه– يعني أنه يكذب.

**وصحح (البخاري)** للحسن بن ذكوان، قال ابن معين: صاحب (الأوابد)، منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل: أحاديثه أباطيل، وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن المدني والساجي وآخرون.

**وصحح أيضاً** لنعيم بن حماد، قال الدولابي: كان يضع الحديث، وقال الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكم ابن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم، ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير، وقد قال الحافظ السيوطي في (ذيل الموضوعات): أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات.

**وصحح أيضاً** لعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وقد كذَّبه جماعة من الأئمة وبينوا أدلة ذلك، بل نقل عنه الاعتراف بالكذب في مسألة أو مسألتين، هذا مع البدعة الشديدة التي كانت فيه.

**وصحح (مسلم)** لأفلح بن سعيد، اتهمه ابن حبان بالوضع، بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه.

**وصحح أيضاً** لقطن بن نسير، قال ابن عدي: يسرق الأحاديث، واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث.

**وصحح (البخاري)** لحريز بن عثمان وقد وصل في البدعة إلى حدٍ مفسقٍ بالإجماع، أو مكفرٍ على رأي البعض.

**وكذلك صحح (البخاري)** لعمران بن حطان وهو مثله.

**وصحح (مالك ومسلم)** لعبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجمعٌ على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره.

**وصحح (الإمام الشافعي)** لإبراهيم بن أبي يحيى، قال فيه مالك: لم يكن بثقةٍ في دينه ولا في حديثه، وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إنه كذاب، وقال أحمد: تركوا حديثه، قدريٌ معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال البخاري: تركه ابن المبارك والناس، وقال عباس عن ابن معين: كذَّاب رافضي، وقال ابن المديني: كذَّاب وكان يقول بالقدرة، وقال النسائي والدارقطني وجماعة: متروك، وأطلق النسائي أنه كان يضع الحديث، وقال إبراهيم بن سعد: كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة، وقال محمد بن سحنون: لا أعلم بين الأئمة اختلافاً في إبطال الحجة به، ومع هذا كله قال الحافظ في (التلخيص): كم من أصلٍ أصَّله الشافعي لا يوجد إلا من رواية إبراهيم.

فأين ما قيل في عبد السلام بن صالح مما قيل في هؤلاء، فإن جرحه لا يذكر بالنسبة لجرحهم، ومع ذلك حكموا بصحة أحاديثهم، وذلك يوجب أن يكون حديثه أصح وأرفع بدرجات من أحاديثهم، فإن قيل: إنما صحح هؤلاء الأئمة للمجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونهم ثقات في نظرهم، قلنا: وكذلك عبد السلام بن صالح إنما صحح له ابن معين والحاكم والسمرقندي لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونه ثقة في نظرهم، على أن الواقع في أكثر رجال الصحيحين ليس كذلك؛ لأن منهم من كان جرحه ذائعاً مشهوراً لا يخفى على مثل البخاري ومسلم، وقد اعترض أبو زرعة على مسلم في إخراجه لأناسٍ ضعفاء فأقر واعتذر أنه خرَّج عنهم لعلو إسنادهم، فإن قيل: فهذا دليل على أنهم صححوا لهؤلاء المجروحين إلا ما توبعوا عليه كما صرح به مسلم وكما أجابوا به عن كثيرٍ من أحاديث البخاري ومالك والشافعي وغيرهم، قلنا: وكذلك عبد السلام بن صالح قد توبع على هذا الحديث بأكثر عدداً مما توبع عليه كثير من رجال تلك الأحاديث كما ستراه في المسلك الذي بعده.

## المسلك الثالث

إن الراوي وإن كان متكلَّماً فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابِعات، وإنما يعدون في منكراته ما تفرد به، وعبد السلام بن صالح لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه جماعة منهم: محمد بن جعفر الفيدي، وجعفر بن محمد الفقيه، وعمر بن إسماعيل بن مجالد، وأحمد بن سلمة الجرجاني، وإبراهيم بن موسى الرازي، ورجاء بن سلمة، وموسى بن محمد الأنصاري، ومحمود بن خداش، والحسن بن علي بن راشد، وأبو عبيد القاسم بن سلام.

**أما متابعة محمد بن جعفر**: فذكرها يحيى بن معين كما تقدم وأخرجها الحاكم في مستدركه قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم القنطري ثنا الحسين بن فهد ثنا محمد بن يحيى بن الضريس ثنا محمد بن جعفر الفيدي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب ﴾.

قال الحسين بن فهم: "حدثنا أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية، قال الحاكم: ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ"ا.هـ.

**قلت**: ومحمد بن جعفر وثقه يحيى بن معين، فهذه المتابعة بمفردها على شرط الصحيح.

**وأما متابعة جعفر بن محمد الفقيه**: فأخرجها الخطيب في ترجمته من (التاريخ) فقال: أخبرنا الحسين بن علي الصيمري ثنا أحمد بن محمد بن علي الصيرفي ثنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين ثنا محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي ثنا جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾.

**قلت**: جعفر بن محمد ذكره الذهبي في (الميزان) وقال: فيه جهالة، وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه، كما ذكره في (خطبة الميزان)، فلو سلمنا له جهالته فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة ولم يجرحه أحد ولم يأت بما ينكر، فحديثه صحيح على رأي الجمهور كما صرح به الذهبي فيما حكيناه عنه آنفاً.

**وأما متابعة عمر بن إسماعيل**: فأخرجها الخطيب في ترجمته من (التاريخ) فقال: أخبرنا علي بن أبي علي المعدل، وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار قالا: حدثنا محمد بن المظفر ثنا أحمد بن عبيد الله بن سابور ثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد ثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها، فمن أراد الحكمة فليأت الباب ﴾، وأخرجها العقيلي في ترجمته أيضاً قال: ثنا محمد بن هشام ثنا عمر بن إسماعيل به.

**قلت**: عمر بن إسماعيل احتج به الترمذي، وأنكر بعضهم أن يكون سمع هذا الحديث من أبي معاوية، وقد سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه عن ذلك، فقال: ما أراه إلا صدق.

**وأما متابعة أحمد بن سلمة**: فأخرجها ابن عدي في ترجمته من (الكامل) قال: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى ثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعلى بابها ﴾.

**وأما متابعة إبراهيم بن موسى الرازي**: فأخرجها ابن جرير في (تهذيب الآثار) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وليس بالفراء ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وقال ابن جرير: هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث.

**قلت:** وهذه المتابعة أيضاً صحيحة أو حسنة على شرط ابن حبان وموافقيه كما سبق؛ لأن إبراهيم روى عن ثقة، وروى عنه ثقة ولم يجرح ولم يأت بما ينكر.

**وأما متابعة رجاء بن سلمة:** فأخرجها الخطيب في ترجمة أحمد بن فاذويه بن عزرة أبي بكر الطحان من (التاريخ) فقال: أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد ثنا أبو بكر أحمد بن فاذويه بن عزرة الطحان ثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم حدثني رجاء بن سلمة ثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾.

**وأما متابعة موسى بن محمد الأنصاري:** فأخرجها خيثمة بن سليمان في (الفضائل) قال: حدثنا ابن عوف ثنا محفوظ بن بحر ثنا موسى بن محمد الأنصاري الكوفي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها ﴾.

**وأما متابعة محمود بن خداش:** فأخرجها ابن عدي في (الكامل) حدثنا الحسن بن عثمان ثنا محمود بن خداش ثنا أبو معاوية به، ومحمود بن خداش ثقة صدوق لكن الراوي عنه اتهمه ابن عدي.

**وأما متابعة الحسن بن عدي أيضاً قال:** حدثنا أبو سعيد العدوي ثنا الحسن بن علي بن راشد ثنا أبو معاوية به، قلت: والحسن بن علي أيضاً صدوق احتج به أبو داود ولكن الراوي عنه متهم.

**وأما متابعة أبي عبيد:** فأخرجها ابن حبان في ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف أبي هارون الجبريني من الضعفاء فقال: حدثنا الحسين بن إسحاق الأصبهاني ثنا إسماعيل بن محمد بن يوسف ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها ﴾.

**(متابعات أخرى)**: قد تقدم عن ابن نمير ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه فيما أسنده عنهم الخطيب أن هذا الحديث ثابت معروف من حديث أبي معاوية مما دل على أنه ثابت عنه بطريق الشهرة والاستفاضة.

**متابعة أخرى قاصرة من غير طريق أبي معاوية**: قال ابن عدي في ترجمة سعيد بن عقبة أبي الفتح من (الكامل): حدثنا أحمد بن حفص السعدي ثنا سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، وقال ابن عدي: سعيد بن عقبة مجهول.

**متابعة أخرى عن الأعمش**: قال ابن عدي في ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي الشامي من (الكامل) أيضاً: أنبأنا ابن زاطيا حدثنا عثمان بن عبد الله الأموي حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها ﴾.

فهذه متابعات لا يوجد مثلها لكثير من الأحاديث التي صححوها بالمتابعات، وقد صحح التاج السبكي في أول الطبقات حديث: ﴿ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع ﴾، وهو من رواية قرة عن الزهري، وقرة قال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث جداً، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بقوي، وقال أبو داود: في حديثه نكارة، ذكر السبكي هذا الجرح كله ثم قال: ومع هذا فهو عندي من أثبت أحاديثه عن الزهري؛ لأنه توبع عليه، وذكر وجوهاً أخرى لا تقاوم الوجوه التي عضضنا بها نحن حديث الباب وبالله التوفيق.

## المسلك الرابع

إن الراوي لو لم يكن له متابعون فإن حديثه يصحح أيضاً بالشواهد المعنوية كما هو مقرر في علم الحديث، وكما أثبتوا به صحة أحاديث في الصحيحين والموطأ ومسند أحمد وغيرها، وقد صحح ابن عبد البر وابن سيد الناس حديث عبد الكريم بن أبي المخارق المجمع على ضعفه بوجود الشواهد المعنوية لحديثه.

وقال البيهقي في (شعب الإيمان) في الكلام على حديث العباس بن مرداس: هذا الحديث له شواهد كثيرة وقد ذكرناها في كتاب (البعث)، فإن صح لشواهده ففيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (النساء: من الآية48).

وقال الحافظ في (التلخيص) في الكلام عن حديث: ﴿ من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله ﴾، رداً على ابن الجوزي في ذكره إياه في الموضوعات بعد كلام ما نصه: "ثم إن له شواهد تدل على صحته"ا.هـ.

وقال النووي في الكلام على حديث: ﴿ لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك ﴾، "قاله لعلي عليه السلام، أخرجه الترمذي وحسنه، وإنما حسنه الترمذي لشواهده"ا.هـ.

**قلت:** والترمذي يعتمد على الشواهد في أكثر الأحاديث التي يحكم بصحتها وحسنها في سننه، فإنه يورد الحديث في سنده من تكلم فيه ثم يصححه أو يحسنه مع ذلك ويقول بعده: وفي الباب عن فلان وفلان يشير بذلك إلى أن الحديث وإن كان في سنده مقال فإنه يصحح بشواهده التي سمى رواتها من الصحابة، وهو في الأكثر الأغلب يذكر اسم من روى معنى حديث الباب لا لفظه كما نص عليه الحفاظ وكما يُعلم من استقراء تصرفه.

وقال الذهبي في ترجمة حرام بن حكيم من (الميزان) وثقه دحيم وضعفه ابن حزم، ثم أورد له حديثاً ونقل عن عبد الحق أنه قال: "لا يصح هذا ثم تعقبه بقوله: وعليه مؤاخذة

في ذلك، فإنه يقبل رواية المستور وحرام فقد وثق وحدث عنه زيد بن واقد وعبد الله بن العلاء، روى أيضاً عن أبي هريرة، فحديثه مع غرابته يقتضي أن يكون حسناً"ا.هـ.

ولما نقل في ترجمة أفلح بن سعيد عن ابن حبان أنه قال في حديثه: "إنه باطل تعقبه بقوله: بل حديث أفلح صحيح غريب، وحديث أبي هريرة شاهدٌ لمعناه"ا.هـ.

والأحاديث التي صححوها بهذه الطريق كثيرة جداً يطول تتبعها، وحديث الباب له أيضاً شواهد كثيرة تشهد بصحة معناه منها:

**حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:** قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ عليٌّ عتبة علمي ﴾، أخرجه ابن عدي.

**وحديث أبي ذر رضي الله عنه قال:** قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ عليٌّ باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي ﴾، أخرجه الديلمي في (مسند الفردوس) قال: أنبأنا أبي أنا الميداني أنا أبو محمد الحلاج أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله ثنا أحمد بن عبيد الثقفي ثنا محمد بن علي بن خلف العطار ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد ثنا عبد المهيمن بن العباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر به، وأخرجه الحاكم في (المستدرك) من حديث أنس بن مالك إلا أنه اقتصر على شطره الثاني.

**وحديث زيد بن أبي أوفى قال:** لما آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه قال عليٌّ عليه السلام: لقد ذهب روحي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي وأنت أخي ووارثي ﴾، قال عليه السلام: وما أرث منك يا رسول الله؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ما ورث الأنبياء من قبلي ﴾، قال عليه السلام: وما ورث الأنبياء من قبلك؟، قال صلى الله عليه وآله وسام: ﴿ كتاب ربهم وسنة نبيهم ... ﴾ الحديث،

أخرجه الإمام أحمد في كتابه (المناقب)، وأخرجه البغوي في معجمه قال: ثنا علي بن محمد الجوزجاني ثنا نصر بن علي الجهضمي أنا عبد المؤمن بن عباد العبدي ثنا يزيد بن معن عن عبيد الله بن شراحيل عن رجل من قريش عن زيد بن أبي أوفى به، وأخرجه من وجه آخر فقال: عن ابن شراحيل عن زيد بن أبي أوفى.

**وحديث عليٍّ عليه السلام قال:** "علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب، كل باب يفتح ألف باب"، أخرجه أبو نعيم، وأخرجه إسماعيل في معجمه من حديث ابن عباس وإسناده على شرط الحسن لولا ما فيه من الاضطراب.

**وحديث عليٍّ عليه السلام أيضاً قال:** قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ يا علي، إن الله أمرني أن أدنيك وأعلمك لتعي، وأنزلت هذه الآية: ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾(الحاقة: من الآية12)، فأنت أذن واعية لعلمي ﴾، أخرجه أبو نعيم في الحلية، وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من وجه آخر عن أبي مرة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليٍّ عليه السلام: ﴿ إني أمرت أن أدنيك ولا أقصيك، وأن أعلمك وأن تعي وحق لك أن تعي قال: فنزلت هذه الآية: ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾(الحاقة: من الآية12) ﴾ ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن بريدة، ومن وجه آخر عن مكحول مرسلاً، قال: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ سألت الله أن يجعلها أذنك يا علي ﴾، وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأخرجه الثعلبي من وجه آخر عن عبد الله بن حسن.

**وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:** "كنا نتحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهِد إلي عليٍّ سبعين عهداً لم يعهدها إلى غيره"، أخرجه الطبراني في المعجم الصغير: ثنا محمد بن سهل بن الصباح ثنا أحمد بن الفرات الرازي ثنا سهل بن عبدويه ثنا عمرو بن أبي قيس عن مطرق بن طريف عن المنهال بن عمرو عن التميمي عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وأخرجه أبو نعيم في الحلية قال: حدثنا الطبراني به، قلت: التميمي

هو المفسر واسمه أربدة، ذكره الذهبي في (الميزان)، ولم يذكر فيه جرحاً سوى روايته لهذا الحديث، ومع ذلك فلم يتهمه به بل قال: "تفرد به أحمد بن الفرات عن السندي وهو منكر الحديث"ا.هـ.

وهذا باطل مردود على الذهبي فإن أربدة قال العجلي: تابعي كوفي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وأما أحمد بن الفرات فإن الذهبي نفسه وصفه بأنه حافظ ثقة وقال: إن ابن عدي ذكره في الكامل فأساء، فإنه ما أبدى شيئاً غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش وفيهما رفض وبدعة، قال: إن ابن الفرات يكذب عمداً، وقال ابن عدي: لا أعرف له رواية منكرة، قال الذهبي: "فبطل قول ابن خراش"ا.هـ.

**قلت**: وإذا بطل قول ابن خراش وقال عنه الذهبي: إنه حافظ ثقة فكيف يقول فيه بعد ذلك بورقات: إنه منكر الحديث، وإذا أراد بهذا السندي على احتمال بعيد، فإنه لم يسبق إلى ذلك ولم يذكره هو في الضعفاء، وقد وثقه أبو عوانة فاحتج به في صحيحه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الوليد الطيالسي: لم أر بالري أعلم بالحديث منه، وهذه عندهم عبارة توثيق، ولكن الذهبي إذا رأى حديثاً في فضل عليٍّ عليه السلام بادر إلى إنكاره بحق وبباطل حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه سامحه الله، وحديث عليٍّ عليه السلام أنه سئل عن نفسه فقال عليه السلام: "إني كنت إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنبأني، وإذا سكت ابتدأني"، أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم وأبو نعيم في الحلية والضياء في المختارة، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والضياء، ورواه ابن سعد من حديث محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أنه قيل لعليٍّ عليه السلام: ما لك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً فقال: وذكره.

**وحديث أبي إسحاق قال**: "سألت قثم بن العباس رضي الله عنهما كيف ورث عليٌّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم؟"، قال عليه السلام: "لأنه كان أولنا به لحوقاً

وأشدنا به لزوقاً"، أخرجه الحاكم وصححه ثم قال: سمعت قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي يقول: سمعت أبا عمر القاضي يقول: سمعت ابن إسحاق القاضي يقول: وذكر له قول قثم رضي الله عنه هذا فقال: إنما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث مع العم، فقد ظهر بهذا الإجماع أن علياً عليه السلام ورث العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دونهم، ثم أسند الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان عليٌّ يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله يقول: ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾(آل عمران: من الآية144) والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، ولئن مات أو قتل لأقاتلن عليه حتى أموت، والله إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به مني.

**وحديث عليٍّ عليه السلام قال:** "دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستعملني على اليمن فقلت: يا رسول الله إني شابٌ حديث السن ولا علم لي بالقضاء، فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صدري مرتين أو ثلاثاً وهو يقول: اللهم اهدِ قلبه وثبت لسانه، فكأنما كل علم عندي، وحشى قلبي علماً وفقهاً، فما شككت في قضاء بين اثنتين"، أخرجه الخطيب في ترجمة القاسم بن جعفر الحجازي من التاريخ، وأصل الحديث معروف مخرجٌ في الأصول بدون هذه اللفظة، إلى غير هذا من الأحاديث المصرحة بمزيد اعتناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتعليم عليٍّ عليه السلام وتخصيصه إياه منه بما لم يخص به غيره والدعاء له بذلك، والإخبار بأنه وارث علمه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك مما يدل على أنه عليه السلام باب علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن الحديث صحيح.

## المسلك الخامس

أن الحديث له مخرجان آخران مباينان لمخرج حديث ابن عباس قد حكم لكل واحد منهما على انفراده بأنه صحيح أيضاً، وقد تقرر أن من تمام صحة الحديث تعدد مخارجه وتباينها، أما المخرج الأول فمن حديث علي بن أبي طالب عليه السلام.

كتب إليّ الطيب بن محمد قال: أنبأنا محمد بن علي الشلفي أنا محمد بن سالم الفشني أنا أحمد بن عبد الكريم الخالدي أنا محمد بن عبد الباقي الزرقاني أنا محمد بن العلاء أنا حجازي الواعظ أنا عبد الوهاب بن أحمد الشعراني أنا زكريا أنا أحمد بن علي الحافظ أنا أبو علي الفاضلي إذناً مشافهة أنا أحمد بن أبي طالب أنا جعفر بن علي أنا محمد بن عبد الرحمن الحضرمي أنا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب حدثنا أبي ثنا أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ثنا أحمد بن عمرو الجريري ثنا محمد بن جرير ثنا إسماعيل بن موسى ثنا محمد بن عمر الرومي ثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا دار الحكمة وعليٌ بابها ﴾، أخرجه الترمذي في سننه عن إسماعيل بن موسى به، وقال ابن جرير: هذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سنده، وقد يكون على مذهب آخرين سقيماً غير صحيح لعلتين: أحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن عليٍّ عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من هذا الوجه، والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة، قال: وقد وافق علياً عليه السلام في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ثم أسنده عن ابن عباس.

**قلت**: أصاب ابن جرير رحمه الله في تصحيح هذا الحديث ولم يصب فيما ذكر أنه قد يكون علة فيه عند غيره؛ لأنه جعل إحدى العلتين كونه لم يرو عن عليٍّ عليه السلام إلا من هذا الوجه، وليس كذلك بل روى عنه من أربعة أوجه أخرى.

**الوجه الأول**: من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن عليٍّ عليه السلام، أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه قال: أنبأنا علي بن علي ثنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ثنا عباد بن يعقوب ثنا يحيى بن بشار الكندي عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي وعن عاصم بن ضمرة عن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾، قال الخطيب: يحيى بن بشار وشيخه إسماعيل مجهولان.

**قلت**: المجهول إذا روى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح مقبول على رأي جماعة من الحفاظ.

**الوجه الثاني**: من رواية ابنه الحسين عليهما السلام، أخرجه ابن النجار في تاريخه قال: حدثتنا رقية بنت معمر بن عبد الواحد أنبأتنا فاطمة بنت محمد بن أبي سعد البغدادي أنبأنا سعيد بن أحمد النيسابوري أنبأنا علي بن الحسن بن بندار بن المثنى أنبأنا علي بن محمد بن مهرويه حدثنا داود بن سليمان الغازي حدثنا علي بن موسى الرضي عليهما السلام عن عباية عن الحسين عن عليٍّ عليهما السلام به.

**الوجه الثالث**: من رواية الأصبغ بن نباته، ذكره أبو نعيم في الحلية وأخرجه أبو الحسن علي بن عمر الحربي في أماليه قال: حدثنا إسحاق بن مروان حدثنا أبي ثنا عامر بن كثير السراج عن أبي خالد عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباته عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وأنت بابها يا علي، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها ﴾.

**الوجه الرابع**: من رواية الشعبي، أخرجه ابن مردويه في المناقب من طريق الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشعبي عن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها ﴾.

**وأما العلة الثانية:** وهي كون سلمة بن كهيل لا تقوم به حجة عندهم فمدفوعة أيضاً بأن سلمة بن كهيل ليس عندهم كذلك بل احتج به البخاري ومسلم والأربعة وغيرهم من أصحاب الصحاح، ووثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وأحمد وسفيان والنسائي وآخرون، وإنما توهم ابن جرير عدم احتجاجهم به من ذلك الأصل الباطل في رد حديث الشيعي، خصوصاً إذا روى فضل عليٍّ عليه السلام؛ لأن سلمة بن كهيل كان كذلك، وهو أصل باطل بالإجماع كما ستعرفه، فهذا الحديث بمفرده أيضاً على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير فإن رجاله كلهم موثقون، أما شريك ومن فوقه فكلهم ثقات من رجال الصحيح، وأما محمد بن عمر الرومي فروى عنه البخاري خارج الصحيح، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو زرعة: شيخ فيه لين روى حديثاً منكراً عن شريك، فهذا أقصى ما قيل فيه، وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح، خصوصاً ولم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميد بن بحر أخرج متابعته أبو نعيم في الحلية قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الحميد بن بحر ثنا شريك ثنا سلمة بن كهيل به إلا أنه قال عن الصنابحي ولم يذكر سويد بن غفلة، وأما إسماعيل بن موسى الفزاري فقال أبو حاتم: صدوق، وكذا قال مطين، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود: صدوق في الحديث إلا أنه يتشيع، وقال ابن عدي: إنما أنكروا عليه الغلو في التشيع.

**قلت:** ومع هذا فلم ينفرد به أيضاً بل تابعه الحسن بن سفيان وإبراهيم بن عبد الله البصري، أما متابعة الحسن بن سفيان فأخرجها أبو نعيم في الحلية كما سبق، وأما متابعة إبراهيم فأخرجها ابن بطة قال: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد الصواف ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري ثنا محمد بن عمر الرومي ثنا شريك به، فإذا ضم إلى هذه الطريق التي هي صحيحة تلك الطرق الأربعة من رواية الشعبي والحسين والأصبغ والحارث،

كان حديث عليٍّ عليه السلام بمفرده صحيحاً جزماً فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي هو من أصحِّ الصحيح كما عرفت.

## فصلٌ

**المخرج الثاني:** من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنبأنا سعيد بن أحمد الفراء الدمشقي بها قال: أنا علاء الدين بن محمد بن عمر الحسيني أنا أبي أنا محمد بن عبد الرحمن الكزبري أنا أبي أنا أبو المواهب الحنبلي أنا أبي أنا شمس محمد بن عبد الله الأنصاري أنا محمد بن خليل اليشبكي أنا أبو الفضل الحافظ أنا أبو إسحاق التنوخي شِفاهاً أنا يحيى بن محمد بن سعد كتابةً أنا أبو جعفر أحمد بن علي بن حكم أنا عياض بن موسى أنا أبو الأصبغ عيسى بن محمد الزهري أنا سليمان بن خلف أنا أبو عبد الله محمد بن علي بن محمود أنا أبو العباس الرازي أنا أبو أحمد بن عدي ثنا النعمان بن هارون البلدي ومحمد بن أحمد بن المؤمل وعبد الملك بن محمد قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا سفيان عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن بهمان التميمي سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية وهو آخذٌ بيد عليٍّ يقول: ﴿ هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصورٌ من نصره، مخذولٌ من خذله – يمد بها صوته– أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾(أخرجه الحاكم في المستدرك).

وقال: حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي القفال البخاري وأنا سألته حدثني النعمان بن هارون البلدي من أصل كتابه حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني به مقتصراً على حديث الباب وقال: إسناده صحيح، وأخرجه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الصمد أبي الطيب الدقاق من (تاريخ بغداد) فقال: حدثنا يحيى بن علي السكري بحلوان ثنا أبو بكر محمد بن المقري بأصبهان ثنا أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البغدادي ثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب به، وأخرجه أيضاً في ترجمة أحمد بن عبد الله المذكور فقال: أخبرنا أبو الطاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ثنا أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ ثنا محمد بن عبد الله الصيرفي وعلي بن إبراهيم

البلدي وجماعة قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب أبو جعفر السامري به، قال أبو الفتح: تفرَّد به عبد الرزاق وحده، قال الخطيب: ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا وهو أنكر ما حفظ عليه.

**قلت**: وليس كما قال الخطيب، بل تابعه عليه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى عن عبد الرزاق كما ذكره ابن عدي وابن الجوزي، ثم إنه لا نكارة في تفرد أبي جعفر السامري عن عبد الرزاق بمثل هذا الحديث، فإن عبد الرزاق كان يعلم أن من حدَّث بفضائل علي بن أبي طالب عليه السلام يجرَّح ويبدَّع بل يُتهم ويُكذَّب، فكان لا يحدث بها إلا أهلها، وقد قال في حقه الذهبي أنه كان يعرف الأمور فلا يتجاسر أن يحدث بها، سامح الله الذهبي يسمى التحديث بفضائل عليٍّ عليه السلام جسارة، وقد وقع مثل هذا للحافظ أبي الأزهر النيسابوري، فإنه لما حدَّث عن عبد الرزاق بحديثٍ في فضل عليٍّ عليه السلام أخبر يحيى بن معين بذلك، فبينما هو عنده في جماعة أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟، فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى بن معين وقال: أما أنك لست بكذاب ولكن الذنب لغيرك في هذا الحديث، ثم سأله يحيى بن معين، كيف خصك عبد الرزاق بهذا الحديث؟، فقال: إني خرجت مع عبد الرزاق إلى قريته فكنت معه في الطريق فقال لي: يا أبا الأزهر، أفيدك حديثاً ما حدثت به غيرك؟، قال: فحدثني بهذا الحديث، ومع هذا فقد وُجد لأبي الأزهر متابع عليه، فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق به، قال الخطيب: فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ توبع على روايته.

**قلت**: وكذا وقع في حديث الباب، فإن عبد الرزاق خصَّ به أبا جعفر السامري كما خصَّ أبا الأزهر بذلك الحديث، وكما أنه وجد لأبي الأزهر متابع عليه كذلك وجد لأبي جعفر السامري، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن بن شاذان في خصائص عليٍّ عليه السلام

قال: حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي حدثنا الحسين بن عبد الله التميمي حدثنا حبيب بن النعمان حدثني جعفر بن محمد حدثني أبي عن جدي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها ﴾، وأخرجه الخطيب في (تلخيص المتشابه) من طريق الدارقطني: ثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي به، فبرئ أبو جعفر السامري منه ولله الحمد.

## المسلك السادس

إن هذه المخارج الثلاثة قد حُكم بصحة كلٍّ مخرجٍ منها على انفراده كما رأيت، والحفاظ إذا وجدوا حديثاً من هذا القبيل جزموا بارتقائه إلى درجة الصحيح، وكثيراً ما يجزم المتأخرون كابن كثير والعلائي والعراقي والحافظ وتلميذه السخاوي بذلك، وقد سلك الحافظ السيوطي هذا المسلك بالنسبة لهذا الحديث فقال في (الجامع الكبير): قد كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسنٌ إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث عليٍّ عليه السلام في (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة.

## المسلك السابع

إننا لو اقتصرنا على تحسين حديث عليٍّ عليه السلام وابن عباس رضي الله عنهما مراعاة لما قيل في عبد السلام بن صالح ومحمد بن عمر الرومي كما يسلكه بعض أهل الحديث فيمن كان ذلك حاله وكما سلكه الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ وتلميذه السخاوي بالنسبة لهذا الحديث، فإنهم اقتصروا على الحكم بحسنه ولم يرفعوه إلى مرتبة الصحة كما فعل ابن معين والحاكم وابن جرير والسمرقندي، فإن الحسن يرتقي مع وجود المتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح، وقد صرَّح الحافظ السخاوي بأن حديث ابن عباس رضي الله عنهما بمفرده على شرط الحسن، فإذا انضم إليه حديث عليٍّ عليه السلام وحديث جابر رضي الله عنه مع ما أوردناه من الشواهد المعنوية فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره بلا خلاف، وهذا مما لا يشك فيه من له خبرةٌ بعلم الحديث ودرايةٌ بصناعته، فلا نحتاج إلى ذكر دلائله والإطالة بنصوصهم فيه، وقد قال الحافظ في (القول المسدد) في الكلام على حديث: ﴿ سدوا كل باب في المسجد إلا باب عليٍّ ﴾ ما نصه: هذا الحديث له طرق متعددة كل طريق منها على انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث.

## المسلك الثامن

إننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق والشواهد بالضعف ولم نحكم لشيء منهما بالصحة ولا بالحسن، فإن الضعيف الذي هو من هذا القبيل يرتقي إلى درجة الصحيح؛ لأن راويه إنما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصدقه، والضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهده مع تباين مخارجها حصلت غلبة الظن أيضاً بصدق خبر المجموع، وإن كانت لا تحصل بخبر كل واحد عل انفراده فاستحق خبرهم الحكم بالصحة كما استحقه خبر الثقة الواحد لوجود غلبة الظن في الجميع، وقد صرحوا بأن المتابعات والشواهد لا يشترط في رواتها أن يكونوا ممن يحتج بهم فقال ابن الصلاح: "قد يدخل باب المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد"ا.هـ.

بل اشترط الإمام الرازي وجمعٌ من أهل الأصول في الحديث الذي يحتج بمجموع طرقه أن تكون أفرادها ضعيفة ليحصل الاحتجاج بالمجموع، وأما إذا كان بعضها صحيحاً فالاعتماد حينئذ عليه وحده والضعيف مطروح غير معولٍ عليه، والمفروض الاحتجاج بالمجموع، وقد حكموا بصحة أحاديث كثيرة من هذا القبيل، كحديث: ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾ وحديث: ﴿ لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره ﴾، أورده ابن الجوزي في (الموضوعات)، وقال ابن كثير: له شواهدٌ تقتضي صحته، وكذلك حديث: ﴿ أطلبوا الخير عند حسان الوجوه ﴾، وحديث: ﴿ من وسعَّ على عياله يوم عاشوراء وسعَّ الله عليه سائر سنته ﴾، وحديث العباس بن مرداس السلمي في فضل الحج، وحديث: ﴿ من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله ﴾ حكم ابن الجوزي بوضعه، وقال الحافظ: له شواهد تدل على صحته، وحديث: ﴿ نعم الشيء الهدية أمام الحاجة ﴾، وحديث: ﴿ اتقوا فِراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ﴾، وحديث وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنس بن مالك، وحديث: ﴿ الموت كفارة لكل

مسلم ﷺ، وحديث: ﷺ إذا وليَّ أحدكم أخاه فليحسن كفنه، فإنهم يتزاورون في أكفانهم ﷺ.

## فصلٌ

فإن قيل: قد تقرر في علم الحديث أن الضعيف إذا تعددت طرقه إنما يرتقي إلى درجة الحسن ولا يبلغ رتبة الصحيح، وقد قال النووي في كلامه على بعض الأحاديث: وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوي بعضه بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به، وسبقه إلى ذلك البيهقي وغيره.

**قلنا**: الجواب من وجهين:

**الوجه الأول**: أن ذلك ليس مطرداً في كل الطرق الضعيفة بل هو خاصٌ بنوع منها، وهو ما اشتد ضعفه وكان منكراً، فإن طرقه إذا تعددت أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ، فإذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكراً إلى درجة الحسن كما نصَّ عليه الحافظ وغيره، وأما ما كان في كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقي بجموعها إلى درجة الصحيح كالأحاديث المذكورة؛ لأن الطريق الذي فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسناً على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه وكما نصَّ عليه ابن الجوزي في مقدمة (الموضوعات) فقال: والأحاديث ستة أقسام: الأول: ما اتفق على صحته البخاري ومسلم وذلك الغاية، الثاني: ما تفرَّد به البخاري أو مسلم، الثالث: ما صحَّ سنده ولم يخرجه واحد منهما، الرابع: ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن، الخامس: الشديد الضعف الكثير التزلزل، فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء، فبعضهم يدينه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوي التزلزل، وبعضهم يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات، فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل، فإذا تعددت الطرق به ارتقى إلى الصحيح.

**الوجه الثاني**: إن هذا الاختلاف في اللفظ لا في المعنى؛ لأن الحسن من قسم الصحيح، حتى كان المتقدمون يدرجونه في أنواعه، ولم يكن الحسن عندهم معروفاً ولا اسمه بينهم شائعاً، وأول من نوَّه باسمه وأكثر من ذكره الترمذي في جامعه وإن وجد من صرَّح به

من طبقة شيوخه فهو قليل نادر، بل الذي كان متعارفاً بينهم إن الحديث قسمان: صحيح وضعيف، والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة بحسب تفاوت رواته في درجات الضبط والإتقان، حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو أكثر يشمل جميعها اسم الصحيح، فجاء المتأخرون منهم ووضعوا للأقسام الأخيرة اسماً يخصها وتتميز به عند التعارض والترجيح، فمنهم من يتشدد فيطلق على القسم الوسط حسناً، ومنهم من يتساهل فيطلق على القسم الأخير صحيحاً.

قال الذهبي في (الموقظة): من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين: أحدهما من احتجا به في الأصول، وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً، فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتاً والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قويٌّ أيضاً، ويكون تارة الكلام في حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن الذي من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة ا.هـ، فصرَّح بأن الحسن من قسم الصحيح وأن أحاديث الصحيحين منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن.

وقال ابن الصلاح: من الناس من لا يفرد نوع الحسن ولا يجعله منفرداً، بل يجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله ا.هـ.

ولهذا استشكل ابن دقيق العيد في (الاقتراح) هذه التفرقة بين اسم الحسن والصحيح فقال: إن هاهنا أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوي، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا، فإن وجدت فذلك صحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سُميَّ حسناً، اللهم إلا أن يُردَّ هذا إلى أمرٍ اصطلاحي وهو أن يقال: إن الصفات التي

يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات، فأعلاها هو الصحيح، وكذلك أوسطها وأدناها هو الحسن، وحينئذٍ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكلُّ صحيحاً في الحقيقة ا.هـ، فرجع الأمر إلى أن الحديث صحيح على كل الفروض والاحتمالات، وهذا إنما سلكناه تنزلاً وإلا فقد علمت من المسلك الأول إن الحديث بمفرده على شرط الصحيح وبالله التوفيق.

## المسلك التاسع

أنه قد تقرر أن من علامة صدق الراوي وصحة حديثه مطابقته للواقع وصدق مخبره، وعلي بن أبي طالب عليه السلام كان أعلم الصحابة على الإطلاق كما هو معلومٌ مشهورٌ ومستفيضٌ متواتر، حتى ضربوا باشتهار علمه المثل للتواتر المعنوي، فقال الحافظ موفق الدين بن قدامة في أول كتابه (إثبات صفات العُلوّ لله): "واعلم رحمك الله أنه ليس من شرط صحة التواتر الذي يحصل به اليقين أن يوجد التواتر في جزء واحد، بل متى نُقلت أخبار كثيرة في معنى واحد من طرق يصدق بعضها بعضاً ولم يأت ما يكذبها أو يقدح فيها حتى استقر ذلك في القلوب واستيقنته، فقد حصل التواتر وثبت القطع واليقين، فإنا نتيقن وجود حاتم وإن كان لم يرد به خبر واحد مرضيّ الإسناد لوجود ما ذكرنا، وكذلك عدل عمر رضي الله عنه وشجاعة عليٍّ وعلمه عليه السلام"ا.هـ.

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة والتابعين من الشهادة لعليٍّ عليه السلام بالعلم ما لم يأت لأحد قط، فمن شهادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا أبو أحمد ثنا خالد – يعني ابن طهمان– عن نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار قال: وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ﴿ ألك في فاطمة عليها السلام نعودها؟ ﴾، فقلت: نعم، ﴿ فقام صلى الله عليه وآله وسلم متوكئاً عليَّ حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام فقال لها: كيف تجدينكِ؟ ﴾، قالت عليها السلام: والله لقد اشتد حزني واشتدت فاقتي وطال سقمي، قال أبو عبد الرحمن: وجدت في كتاب أبي بخط يده هذا الحديث قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أو ما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً ﴾، رجاله ثقات، وقد رواه الطبراني من وجه آخر بإسناد صححه الحافظ نور الدين في (الزوائد) من مرسل أبي إسحاق.

**قلت:** وقد ورد موصولاً من طريقه، أخرجه ابن عساكر في ترجمة عليٍّ عليه السلام من تاريخه من طريق أبي عمر وعثمان بن أحمد السماك: أنا عبد الله بن أبي روح المدائني أنا سلام بن سليمان المدائني أنا عمر بن المثنى عن أبي إسحاق عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قالت فاطمة عليها السلام: زوجتني علياً عليه السلام خمش الساقين عظيم البطن قليل الشيء، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ زوجتك يا بنية أعظمهم حلماً وأقدمهم سلماً وأكثرهم علماً ﴾.

**طريق آخر لهذا الحديث:** قال ابن عساكر في تاريخه: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن عبد الله أنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد أنا أحمد بن محمد بن موسى ثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أنا أحمد بن يحيى وأحمد بن موسى بن إسحاق قالا: أنا ضرار بن صرد ثنا عبد الكريم بن يعقوب عن جابر عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: حدثتني فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها: ﴿ زوجتك أعلم المؤمنين وأقدمهم وأفضلهم حلماً ﴾، قال ابن عساكر: كذا، قال: وأسقط منه المعتمر ثم أخرجه من طريق ابن الأعرابي: ثنا أبو عبد الله يحيى بن إبراهيم بن محمد بن كثير الزهري ثنا ضرار بن صرد أنا المعتمر بن سليمان التيمي قال: أنا عبد الكريم بن يعقوب الجعفي أخبرنا جابر عن أبي الضحى به.

**طريق آخر لهذا الحديث:** قال ابن عساكر: أخبرنا أبو غالب بن البنا ثنا أبو محمد الجوهري ثنا أبو محمد عبد العزيز بن الحسن بن علي بن أبي صابر أنا أبو حبيب العباس بن أحمد بن محمد البرتي ثنا إسماعيل بن موسى أنا تليد بن سليمان أبو إدريس عن أبي الجحاف عن رجل عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام: ﴿ زوجتك أقدمهم سلماً وأعظمهم حداً وأكثرهم علماً ﴾.

**طريق آخر لهذا الحديث:** قال ابن عساكر: أخبرنا أبو نصر بن رضوان وأبو غالب بن البنا وأبو محمد عبد الله بن نجا قالوا: أنا أبو محمد الجوهري أنا أبو بكر بن مالك أنا العباس بن إبراهيم القراطيسي ثنا إسماعيل بن محمد الأحمسي أنا مفضل بن صالح ثنا جابر الجعفي عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة عليها السلام: ﴿ أما ترضين أني زوجتك أقدمهم سلماً وأكثرهم علماً وأفضلهم حلماً، والله إن ابنيك لمن شباب أهل الجنة ﴾، ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في (المتفق والمفترق)، وللحديث طرق أخرى من حديث عليٍّ عليه السلام وابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنه، وحديث عليٍّ عليه السلام صححه ابن جرير.

**فائدة:** تقدم حديث معقل بن يسار من رواية أحمد بن حنبل، وقد قال الحاكم في (المستدرك): حدثنا السيد الأوحد أبو يعلى حمزة بن محمد الزيدي رضي الله عنه ثنا أبو الحسن علي بن محمد بن مهرويه القزويني القطان قال: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: كان يعجبهم أن يجدوا الحديث في الفضائل من رواية أحمد ابن حنبل رضي الله عنه.

**حديث آخر:** قال أبو نعيم في (الحلية): "ثنا أبو أحمد الغطريفي ثنا أبو الحسين ابن أبي مقاتل ثنا محمد بن عبد الله بن عتبة ثنا محمد بن علي الوهبي الكوفي ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلاً مرضياً ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسُئِل عن عليٍّ فقال: ﴿ قسمت الحكمة عشرة أجزاء، فأعطي عليٌّ تسعة أجزاء والناس جزءاً واحداً ﴾"ا.هـ، أحمد بن عمران ذكره الذهبي في (الميزان) وقال: لا يدرى من هو، ثم ضعفه بهذا الحديث وتعقبه الحافظ في (اللسان) بما تقدم في السند من قول الوهبي أنه كان ثقة عدلاً مرضياً قال: وفي هذا مخالفة لما ذكره الذهبي.

**قلت:** لو وثقه الناس كلهم لقال الذهبي في حديثه أنه كذب، كما فعل في عدة أحاديث أخرجها الحاكم بسند الشيخين وادعى هو دفعاً بالصدر وبدون دليل أنها

موضوعة، وما علتها في نظره إلا كونها في فضل علي بن أبي طالب عليه السلام فالله المستعان.

**حديث آخر**: قال أبو نعيم في (الحلية): ثنا أبو بكر بن خلاد ثنا محمد بن يونس الكديمي ثنا عبد الله بن داود الخريبي ثنا هرمز بن حوران عن أبي عون عن أبي صالح الحنفي عن عليٍّ عليه السلام قال: قلت: يا رسول الله أوصني، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ قل ربي الله ثم استقم ﴾، قال عليه السلام: قلت: الله ربي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ليهُنك العلم أبا الحسن، لقد شربت العلم شرباً ونهلته نهلاً ﴾.

**حديث آخر**: قال ابن بطة: ثنا أبو ذر أحمد بن الباغندي أنا أبي عن مسعر بن يحيى ثنا شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في حكمته وإلى إبراهيم في حلمه فلينظر إلى عليٍّ ﴾، مسعر بن يحيى النهدي ذكره الذهبي في (الميزان) وقال: لا أعرفه وأتى بخبر منكر، ثم ذكر هذا الحديث، وقد عرفت أن النكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب عليه السلام.

**حديث آخر**: قال الطبراني في (المعجم الصغير): حدثنا علي بن جعفر الملحي الأصبهاني ثنا محمد بن الوليد العباسي ثنا عثمان بن زفر ثنا مندل بن علي عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أقضى أمتي علي بن أبي طالب ﴾ مختصر، وأخرجه البغوي في (شرح السنة) من حديث أنس بن مالك به، ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) عن معمر عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً، قال الحافظ في (الفتح): وروياه موصولاً في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح من حديث أبي سعيد الخدري.

**حديث آخر**: أخرج الديلمي في (مسند الفردوس) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب ﴾، وفي الباب عن معاذ بن جبل وعمر وابن عباس رضي الله عنهم.

**شهادة عمر بن الخطاب رضي الله عنه**: قال البخاري في تفسير البقرة من صحيحه: حدثنا عمرو بن علي ثنا يحيى ثنا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر رضي الله عنه: "أقرؤنا أُبيٌّ وأقضانا علي"، وقال قاسم بن أصبغ في (مصنفه): حدثنا أبو بكر أحمد بن زهير ثنا أبو خيثمة ثنا أبو سلمة التبوذكي ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو جروة قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قال عمر رضي الله عنه: "عليٌّ أقضانا".

وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر أيضاً قال: حدثنا أبي ثنا ابن عيينة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر: "عليٌّ أقضانا"، وأسنده الذهبي في ترجمة الحافظ أبي بكر بن زيادة من (التذكرة) من هذا الوجه وزاد: "أُبيٌّ أقرؤنا".

وقال ابن أبي خيثمة: ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن، وكان عمر يقول: "لولا عليٌّ لهلك عمر".

وقال ابن الأثير في (أسد الغابة) بعد إيراده آثاراً في علم عليٍّ عليه السلام: ولو ذكرنا ما سأله الصحابة مثل عمر وغيره رضي الله عنهم لأطلنا.

**شهادة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه**: قال أبو نعيم في (الحلية): ثنا أبو القاسم نذير بن جناح القاضي ثنا إسحاق بن محمد بن مروان ثنا أبي ثنا عباس بن عبيد الله ثنا غالب بن عثمان الهمداني أبو مالك عن عبيدة عن شفيق عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: "إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرفٌ إلا له ظهر وبطن، وإن علي بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن".

**أثرٌ آخر عن ابن مسعود رضي الله عنه:** قال الحسن بن على الحلواني في (كتاب المعرفة) له: حدثنا يحيى بن آدم قال: ثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن ابن ميسرة قال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: "إن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب ".

**أثرٌ آخر عن ابن مسعود رضي الله عنه:** قال الحلواني أيضاً: ثنا يحيى بن آدم ثنا منذر عن مطرف عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب قال: قال عبد الله: "أعلم أهل المدينة بالفرائض علي بن أبي طالب ".

**شهادة ابن عباس رضي الله عنهما:** قال ابن عبد البر: ثنا خلف بن القاسم ثنا عبد الله بن عمر الجوهري ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج ثنا محمد بن أبي السري ثنا عمرو بن هاشم الجنبي ثنا جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "والله لقد أُعطي علي بن أبي طالب تسعة أعشار العلم، وأيم الله لقد شارككم في العشر العاشر"، وروى طاووس عنه أيضاً رضي الله عنه قال: "كان عليٌّ والله قد مليء علماً وحلماً".

**أثرٌ آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما:** قال ابن أبي خيثمة: حدثنا فضيل عن عبد الوهاب قال: ثنا شريك عن ميسرة عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كنا إذا أتانا الثبت عن علي لم نعدل به".

**أثرٌ آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما:** قال أبو نعيم في (الحلية): حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جعفر ثنا محمد بن يونس السامي ثنا أبو نعيم ثنا حبان بن علي عن مجاهد عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عليَّ بن أبي طالب عليه السلام أرسله إلى زيد بن صوحان فقال رضي الله عنه: "يا أمير المؤمنين إني ما علمتك لبذات الله عليم وأن الله لفي صدرك لعظيم".

**شهادة عائشة رضي الله عنها:** قال ابن أبي خيثمة: ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن قليب عن جابر قال: قالت عائشة رضي الله عنها: "من

أفتاكم بصوم عاشوراء؟"، قالوا: عليٌّ، قالت رضي الله عنها: "أما إنه أعلم الناس بالسنة"، وكانت كثيراً ما ترجع إليه في المسائل.

**شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه:** قال الحاكم في (المستدرك): ثنا أبو بكر بن دارم الحافظ ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي ثنا وضاح بن نحي النهشلي ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد النخعي قال: لما بويع عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خزيمة بن ثابت رضي الله عنه وهو واقفٌ بين يدي المنبر:

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا أبو حسنٍ مما نخاف من الفتن

وجدناه أولى الناس بالناس أنه أطب قريشٍ بالكتاب وبالسنن

**شهادة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة رضي الله عنه:** ذكر ابن عبد البر أن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال: قلت لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة رضي الله عنه: يا عم، لم كان صفو الناس إلى عليٍّ؟، فقال: "يا ابن أخي: إن علياً عليه السلام كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم، وكان له البسطة في العشيرة، والقدم في الإسلام، والصهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والفقه في السنة، والنجدة في الحرب، والجود في الماعون".

**شهادة معاوية:** ذكر ابن عبد البر أنه كان يكتب فيما ينزل به ليسأل عليَّ بن أبي طالب عليه السلام، فلما بلغه قتله قال: "ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبي طالب".

**شهادة جملة الصحابة رضي الله عنهم:** قال الحاكم في (المستدرك): أخبرني عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا آدم بن أبي إياس رحمه الله (ح) وقال ابن أبي خيثمة: ثنا مسلم بن إبراهيم كلاهما قال: حدثني شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال: "كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة عليٌّ بن أبي طالب"، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم

يخرجاه، وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: "كنا إذا أتانا الثبت عن عليٍّ لم نعدل به"، وقول سعيد بن عمرو بن العاص: "لم كان صفو الناس إلى عليٍّ"، مما فيه الأخبار بأن الجميع كان يرجع إليه لشهرته بالعلم بينهم.

**شهادة عليّ بن أبي طالب عليه السلام لنفسه:** قال الأزرقي في (تاريخ مكة): حدثنا سهل بن أبي المهدي ثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني ثنا معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال: شهدت عليَّ بن أبي طالب وهو يخطب وهو يقول: "سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا أخبرتكم به، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليلٍ نزلت أما بنهار أم بسهلٍ أم بجبل"، فقام ابن الكوا وأنا بينه وبين عليٍّ وهو خلفي فقال: أرأيت البيت المعمور ما هو؟، قال عليه السلام: "ذاك الضراح فوق سبع سموات تحت العرش، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون فيه إلى يوم القيامة"، ولهذا الحديث طرق متعددة.

**أثرٌ آخرٌ عن عليٍّ عليه السلام:** قال أبو نعيم في (الحلية): ثنا الحسن بن علي بن الخطاب ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن نصير بن سليمان الأحمسي عن أبيه عن عليٍّ عليه السلام قال: "والله ما نزلت آيةٌ إلا وقد علمت فيم أنزلت وأين أنزلت، إن ربي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً".

**أثرٌ آخرٌ عن عليٍّ عليه السلام:** قال الحاكم في (المستدرك): أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا محمد بن عبيد الطنافسي ثنا بسام بن عبد الرحمن الصيرفي ثنا أبو الطفيل رضي الله عنه قال: رأيت أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب قام على المنبر فقال: "سلوني قبل أن لا تسألوني ولن تسألوا بعدي مثلي"، قال: فقام ابن الكوا فقال: يا أمير المؤمنين ما الذاريات ذروًا؟، قال عليه السلام: "الرياح"، قال: فما الحاملات وقراً؟، قال عليه السلام: "السحاب"، قال: فما الجاريات يسراً؟، قال عليه السلام: "السفن"، قال: فما المقسمات أمراً؟، قال عليه السلام: "الملائكة"، قال: فمن

الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم؟، قال عليه السلام: "منافقو قريش"، صححه الحاكم، وورد عنه من طرق متعددة في بعضها: "لا تسألوني عن آية من كتاب الله تعالى ولا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنبأتكم بذلك".

**أثرٌ آخرٌ عن عليٍّ عليه السلام**: قال الموفق بن قدامة في كتابه (إثبات صفات العلو): أخبرنا محمد أنبأنا أحمد حدثنا أبو نعيم حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث ثنا الفضل بن الحباب الجمحي ثنا مسدد ثنا عبد الوارث ابن سعيد عن محمد بن إسحاق عن النعمان بن سعد قال: كنت بالكوفة في دار الإمارة دار عليّ بن أبي طالب إذ دخل علينا عوف بن عبد الله فقال: يا أمير المؤمنين، بالباب أربعون رجلاً من اليهود، فقال عليٌّ عليه السلام: عليَّ بهم، فلما وقفوا بين يديه قالوا له: صف لنا ربك هذا الذي في السماء كيف هو وكيف كان ومتى كان وعلى أي شيء هو؟، فاستوى عليٌّ جالساً وقال: "معشر اليهود، اسمعوا مني ولا تبالوا أن لا تسألوا أحداً غيري ..." الحديث، وهو في (الحلية) أيضاً.

**أثرٌ آخرٌ عن عليٍّ عليه السلام**: قال أبو نعيم: ثنا حبيب بن الحسن ثنا موسى بن إسحاق (ح) وثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد وثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ثنا إسماعيل بن موسى الفزاري قالا: ثنا عاصم بن حميد الخياط ثنا ثابت بن أبي صفيَّة أبو حمزة الثمالي عن عبد الرحمن بن جندب عن كميل بن زياد قال: أخذ عليٌّ بن أبي طالب بيدي فأخرجني إلى ناحية الجبان، فلما أصحرنا جلس ثم تنفس ثم قال عليه السلام: "يا كميل بن زياد، القلوب أوعية فخيرها أوعاها، احفظ ما أقول لك: الناس ثلاثة: فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعاع أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق، العلم خيرٌ من المال، العلم يحرسك، وأنت تحرس المال، العلم يزكوا على العمل، والمال تُنقصه النفقة، ومحبة العالم دين يدان بها، العلم

يكسب العالم الطاعة في حياته وجميل الأحدوثة بعد موته، وصنيعة المال تزول بزواله، مات خزان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة هاه إن هاهنا – وأشار بيده إلى صدره– علماً لو أصبت له حملة ..." إلى آخر الوصية، وهي متداولة شهيرة.

**شهادة ابنه الحسن عليهما السلام:** قال أبو نعيم: ثنا أبو بحر محمد بن الحسن ثنا محمد بن سليمان بن الحارث ثنا عبيد الله بن موسى ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق عن هبيرة بن مريم أن الحسن بن عليٍّ عليهما السلام قام وخطب الناس وقال: "لقد فارقكم رجل بالأمس لم يسبقه الأولون ولا يدركه الآخرون بعلم".

**شهادة سعيد بن المسيب رضي الله عنه:** قال الدولابي في (الكنى والأسماء): ثنا محمد بن معاوية عن سعيد بن صالح وسعيد بن عنبسة قالا: حدثنا عياد بن العوام أبو سهل عن داود عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال: "ما كان أحدٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم من عليٍّ بن أبي طالب".

**أثرٌ آخرٌ عن ابن المسيب رضي الله عنه:** قال ابن أبي خيثمة: أخبرنا إبراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال: "ما كان أحدٌ من الناس يقول: سلوني، غير عليٍّ بن أبي طالب".

**شهادة عطاء رضي الله عنه:** قال ابن أبي خيثمة: أخبرنا يحيى بن معين قال: حدثنا عبيدة بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: قلت لعطاء رضي الله عنه: أكان في أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحدٌ أعلم من عليٍّ بن أبي طالب؟، قال رضي الله عنه: "لا والله ما أعلمه".

**شهادة الحسن البصري رضي الله عنه:** ذكر ابن عبد البر أنه سُئل عن عليٍّ بن أبي طالب فقال رضي الله عنه: "كان عليٌّ والله سهماً صائباً من مرامي الله على عدوه، وربانيَّ هذه الأمة، وذا فضلها، وذا سابقتها، وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

لم يكن بالنؤمة عن أمر الله، ولا بالملومة في دين الله، ولا بالسروقة لمال الله، أعطى القرآن عزائمه ففاز منه برياض مونقة".

**شهادة مغيرة بن مقسم رضي الله عنه:** قال ابن عبد البر: حدثنا خلف بن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي ثنا عمرو بن حفص بن غياث حدثني أبي عن إسماعيل بن أبي خالد قال: "إن المغيرة حلف بالله ما أخطأ عليٌّ في قضاءٍ قضى به قط".

**أثرٌ آخرٌ عنه:** قال الحسن بن علي الحلواني في (كتاب المعرفة): حدثني يحيى بن آدم قال: ثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة رضي الله عنه قال: "ليس أحدٌ منهم أقوى قولاً في الفرائض من عليٍّ"، قال: وكان المغيرة صاحب الفرائض.

**شهادة ضرار بن حمزة رضي الله عنه:** قال الطبراني: ثنا محمد بن زكريا الغلابي ثنا العباس بن بكار الضبي ثنا عبد الواحد بن أبي عمرو الأسدي عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح قال: دخل ضرار بن حمزة الكناني رضي الله عنه على معاوية فقال له: صف لي علياً عليه السلام، قال رضي الله عنه: "أو تعفيني؟"، قال: لا أعفيك، قال رضي الله عنه: "أما إذ لا بد فإنه كان والله بعيد المدى شديد القوى، يقول فصلاً ويحكم عدلاً، يتفجر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواحيه ..." وذكر بقيته، أخرجه أبو نعيم في (الحلية) عن الطبراني، وأخرجه ابن عبد البر من وجه آخر فقال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف ثنا يحيى بن مالك بن عائذ ثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن سلمة البغدادي بمصر قال: ثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد قال: أخبرنا العكلي عن الحرمازي رجل من همدان قال: قال معاوية لضرار: فذكر القصة.

والآثار بهذا كثيرة ويغني عنها ما هو متداول من حكمه العجيبة ومعارفه الغريبة التي لم ينقل مثلها عن غيره بحيث من وقف عليها رأى العجب العجاب، وجزم بأنه البحر

العباب، وذلك أعظم دليل على صدق هذا الخبر، وأنه عليه السلام باب مدينة علم النبي عليه الصلاة والسلام.

## فصلٌ

وإذ قد فرغنا من الكلام على صحة هذا الحديث وبينا وجوه ذلك ودلائله، وأوضحنا طرقه ومسالكه، فلنتفرغ لإبطال كلام الطاعنين فيه، وإفساد ما تعلقوا به في رده **فنقول**: قال الخطيب في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد من (تاريخ بغداد): أخبرنا الجوهري أخبرنا محمد بن العباس ثنا محمد بن القاسم الكوكبي ثنا إبراهيم بن الجنيد قال: سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن إسماعيل فقال: كذَّابٌ يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، وهذا كذبٌ ليس له أصل، وقال: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت أحمد بن محمد العنزي يقول: سمعت يحيى بن أحمد بن زياد يقول: سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ أنا مدينة العلم ﴾ فأنكره جداً، ثم قال الخطيب: أخبرنا البرقاني حدثنا يعقوب بن موسى الأردبيلي ثنا أحمد بن طاهر بن النجم ثنا سعيد بن عمرو قال: قال أبو زرعة: حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾ كم من خلق افتضحوا به، ثم قال لي أبو زرعة: أتينا شيخاً ببغداد يقال له عمر بن إسماعيل بن مجالد، فأخرج البنا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس، فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرة، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال: قل له: يا عدو الله إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد، وقال الخطيب في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه بعد أن أسند الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الحضرمي عنه بسنده قال أبو جعفر: لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه ا.هـ.

وأورده ابن الجوزي في (الموضوعات) من أكثر طرقه قال: لا يصح ولا أصل له.

قال الدارقطني: حديث عليٍّ رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي فلم يسنده وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي، والرومي لا يجوز الاحتجاج به، وكذا عبد الحميد ومحمد بن قيس مجهول، وطريق الحسن عن عليٍّ عليهما السلام فيه مجاهيل، وجعفر البغدادي متهمٌ بسرقة هذا الحديث ورجاء أيضاً، وعمر بن إسماعيل وأبو الصلت كذابان، وأبو الصلت هو الذي وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة، وأحمد بن سلمة يحدث عن الثقات بالأباطيل، وسعيد بن عقبة مجهول غير ثقة، والعدوي وضَّاع، وإسماعيل بن محمد بن يوسف لا يجوز الاحتجاج به يسرق ويقلب، والحسن بن عثمان يضع، والمكتب وابن طاهر كذابان.

قال ابن عدي: "الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت، ومن حدث به سرقه منه وإن قلب إسناده، وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبح الله أبا الصلت"ا.هـ.

ولما صححه الحاكم في (المستدرك) وقال: "أبو الصلت ثقة مأمون، تعقبه الذهبي في (التلخيص) فقال: بل موضوع، قال: وأبو الصلت ثقة، قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون"ا.هـ.

وأورد الحديث في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من (الميزان) وقال: هذا موضوع، وفي ترجمة سعيد بن عقبة واتهم به الراوي عنه أحمد بن حفص السعدي، وكذا فعل ابن طاهر المقدسي والنواوي، وقد تقدم أن عبد السلام بن صالح قال فيه الساجي: يحدث بمناكير، هو عندهم ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لم يكن بصدوق وهو ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت عليهم السلام وهو المتهم بها، وقال الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً، وكذا قال العقيلي وزاد أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ذاك الشامي الفضولي صاحب (أسنى المطالب): حديث: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، قال الترمذي: إنه منكر، وكذا قال البخاري، وقال:

إنه ليس له وجه صحيح، وقال ابن معين: إنه كذب لا أصل له، وأورده ابن الجوزي في الموضوع، ووافقه الذهبي وغيره، قال: وهذا الحديث قد ولع العلماء به وذِكره من دون بيان رتبته خطأ، وذلك لا ينبغي ذكره في كتب العلم لاسيما مثل ابن حجر الهيثمي ذكر ذلك في الصواعق والزواجر وهو غير جيد من مثله.

## فصلٌ

**إذا عرفت هذا فكلامنا مع طائفتين: طائفة المجرحين لعبد السلام بن صالح، وطائفة المتكلمين في الحديث.**

**أما الطائفة الأولى فإنهم جرحوا عبد السلام بأمرين: أحدهما: التشيع، وثانيها: كونه منكر الحديث، وهذا الجرح مردود من وجوه.**

**الوجه الأول:** إن الجرح بالتشيع وردَّ الحديث به باطلٌ عقلاً ونقلاً، أما الأول فإن مدار صحة الحديث على أمرين لا ثالث لهما وهما بالضبط والعدالة، فمن اتصف بهما وجب أن يكون خبره مقبولاً وحديثه صحيحاً؛ لأن بالضبط يؤمن الخطأ والخلل، وبالعدالة يؤمن الكذب والاختلاق، والضبط هو أن يكون الراوي حافظاً متيقظاً غير مغفل ولا متهور حتى لا يُحدِّثَ من حفظه المختل فَيَهِم، ولا من كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر، وأما العدالة فالمراد بها في الحقيقة هو صدق الراوي وتجنبه للكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لا لمطلق الكذب ولا لغيره من المعاصي؛ لأن العدالة تتجزأ فيكون الرجل عدلاً في شيء غير عدل في غيره، والمطلوب لصحة الحديث إنما هو عدالته فيه وأمانته في نقله، إلا أنه لما كان هذا القدر لا يتحقق في العموم، ولا يمكن انضباطه ومعرفته إلا بملازمة التقوى واجتناب سائر المعاصي اضطروا إلى اشتراط العدالة الكاملة التي عرَّفوها بأنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى واجتناب الأعمال السيئة وخوارم المروءة على خلافٍ في اشتراط الأخير، ثم أنجر بهم هذا التوسع إلى توسع آخر، فصاروا يدخلون تحت كلٍّ من هذه القيود ما ليس منها كالتفرد، والركض على البرذون، وكثرة الكلام، والبول قائماً، وبيع الزيبق، وتوليه أموال الأيتام، والقراءة بالألحان، وسماع آلة الطرب المختلف فيها، والتزيّ بزي الجند وخدمة الملوك، وأخذ الأجرة على السماع، والاشتغال بالرأي وعلم الكلام والتصوف، ومصاحبة الواقفة ورواية الأحاديث المختلفة لهوى المجرّح، أو موافقة المخالف له في بعض الفروع، والتطفيل، وإبدال صيغ الإجازة

بصيغ الأخبار، والبدعة، والخلاف في المعتقد كالإرجاء والقدر والنصب والتشيع وغيرها من النحل، وهذا التوسع كاد ينسد معه باب العدالة وينعدم به مقبول الرواية خصوصاً بالنسبة للشرط الأخير، فإن غالب ما جاء بعد الصحابة من رواة السنة وحملة الشريعة في الصدر الأول والثاني والثالث كانوا من هذا القبيل، فلم يسلم من التعلق بأذيال نحلة من هذه النحل منهم إلا القليل، غير أنهم كانوا متفاوتين فيها بالتوسط والتغالي والإفراط والاعتدال، فمن كان غالياً في نحلته داعياً إليها عُرف بها واشتهر، ومن كان متوسطاً غير داعية لم يشتهر، فإذا جرح كل هؤلاء وردت رواياتهم ذهبت جملة الآثار النبوية، وكاد ينعدم معها المقبول بالكلية كما قال ابن جرير في جزء جمعه للذبِّ عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما: "لو كان كل من ادعي عليه مذهبٌ من المذاهب الردية ثبت عليه ما ادعي فيه، وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يرغب به عنه"ا.هـ.

وقال الذهبي في ترجمة إبان بن تغلب الكوفي من (الميزان): هو شيعيٌّ جلدٌ لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم وأورده ابن عدي وقال: كان غالياً في التشيع، وقال السعدي: زائغ مجاهر، فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدُّ الثقة: العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟، وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثيرٌ في التابعين مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، انتهى كلام الذهبي.

**وإيضاح المقام:** إن ردَّ الخبر إنما هو لكونه كذباً في حدِّ ذاته لا لشيء آخرٍ مضاف إلى الكذب، كما أن قبوله إنما هو لصدقه في حدِّ ذاته لا لشيء آخرٍ مضاف إلى الصدق، فلو حدَّث الثقة السني بالكذب فهو مردود عليه، واتصافه بالعدالة والسنية لا يُصيِّرُ كذبه صدقاً، كما أن الكذَّاب المبتدع إذ حدَّث بالصدق فخبره مقبول، واتصافه بالكذب

والبدعة لا يُصيِّرُ صدقه كذباً، بل ذلك محالٌ عقلاً إلا أنه لما كان الوقوف على الحقيقة فيهما متعذراً في الغالب وجب الاكتفاء فيهما بالظن، وهو يحصل باتصاف الراوي بالصدق أو اتصافه بالكذب، فمن اتصف بالصدق حتى عرف به حصل الظنُّ بصدق خبره، ومن اتصف بالكذب وتكرر منه حصل الظنُّ بكذب خبره، ولما كان الباعث على اجتناب الكذب هو خوف الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، كان ذلك الظنُّ لا يحصل غالباً إلا بمن هذه صفته؛ لأن من ليس له خوف يحجزه عن المحارم قد يجترئ على الكذب في الحديث كما اجترأ على غيره، فلا يحصل ظن الصدق بخبره وإن كان هو في نفسه لا يجترئ على خصوص الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلذلك اشترطت العدالة التي هي ملازمة التقوى الحاجزة بين المرء وبين سائر المخالفات، ولما كان الكذب قد يحصل عن وهم وخطأ كما يحصل عن قصد وتعمد أضيف إلى العدالة الضبط ليحصل به ظن انتفاء الكذب عن وهمٍ وخطأ كما حصل بها ظن انتفائه عن قصدٍ وتعمد.

أما اعتقاد الراوي أن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان أو أن الأمور لا تجرى بقدرٍ من الله تعالى أو أن علياً عليه السلام أفضل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأحق بالخلافة منهما أو أنه إمام جور وظلم أو غير ذلك من المعتقدات فلا يحصل بشيء منها ظن صدق في الخبر ولا عدمه، فاشتراط نفيها في قبول الخبر ظاهر البطلان.

**فإن قيل:** إنما اشترط ذلك لأن الراوي صار بها فاسقاً وقد دللتُ على أن الفاسق لا يحصل ظن الصدق بخبره، **قلنا:** وهذا أيضاً باطل؛ لأن الفسق هو الخروج عن أوامر الله تعالى بمخالفة حدوده وانتهاك محارمه، والمبتدع لم يخالف حدَّ الله ولا خرج عن أمره في معتقده حتى يكون فاسقاً، بل ما حمله على التعلق بمعتقده إلا امتثال أمر الله وطلب مرضاته باعتقاد ما هو الحق في نظره أو اجتهاده وإن كان مخطئاً في ذلك؛ لأنه بخطئه يكون ضالاً لا فاسقاً، وفرق بين المقامين، وعلى تسليم تسميته فاسقاً وأن هذا اصطلاح

لأهل السنة في تسمية من خالفهم، فليست مادة فسق هي الموجبة لردِّ الخبر حتى يتصف بذلك كل من سمى بلفظ مشتق من مادتها، بل ولا معناها الذي هو الخروج عن أمر الله هو الموجب لذلك أيضاً في حدِّ ذاته؛ لأنه غير منحصر في الكذب ولا الكذب من لوازمه، فقد يكون الرجل زانياً ولا يكون كاذباً، وإنما الموجب لردِّ الخبر هو الإقدام على ارتكاب المحرَّم الذي لا يؤمن معه الإقدام على الكذب لأنه من جملة المحرمات، فمن ليس له خوف يحجزه عن شرب الخمر وأكل مال الغير مثلاً كذلك لا يحجزه عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو مطلق الكذب، وليس المبتدع الذي سميَّ فاسقاً بهذه المثابة؛ لأنه ما أقدم على مُحرَّمٍ في نظره ولا اجتراء بالبدعة على مخالفة في نظره حتى يخشى أن يتسرب من جرأته على الكذب في الحديث، بل في المبتدعة من يعتقد أن ارتكاب الكبيرة كفرٌ وأن صاحبها مخلدٌ في النار مما صار به مبتدعاً فاسقاً، فحكمتم بردِّ خبره من أجل هذا الفسق الذي هو أعلى ما يطلب في إثبات الخبر، كما أن في غيرهم من طوائف المبتدعة من بلغ الغاية القصوى في الدين والورع والخشية والتقوى، فتسمية بدعتهم فسقاً يرد به الخبر ينافي ما أصلتموه من قبول خبر من وجدت فيه هذه الصفات، ويقتضي مساواتهم بالمنهمكين في المعاصي وارتكاب المخالفات؛ لأن اسم الفسق الذي هو علة رد الخبر شامل لجميعهم، فكما يُردُّ خبر يزيد بن معاوية والحجاج الثقفي وأبي نواس، كذلك يُردُّ خبر عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما وجابر بن زيد والأعمش وعبد الرزاق وقتادة ووكيع بن الجراح، فهؤلاء بسوء رأيهم وفساد معتقدهم، وأولئك بفجورهم ومخالفتهم وهذا في غاية البطلان.

**فإن قيل:** إنما سميناهم فساقاً لخروجهم عن أمر الله بمخالفة نصوص الشريعة وأدلتها القاطعة، وذلك يدل على تهاونهم الذي لا يؤمَن معه الاجتراء على الكذب.

**قلنا:** لا يخلو ردهم لتلك النصوص أن يكون عن إنكار صدقها وعدم الإذعان لها مع اعترافهم بثبوتها أو ذلك إنما هو لعدم ثبوتها أو لتأويلها وصرفها عن ظاهرها، فإن كان

الأول فمرتكبه كافرٌ لا فاسق ولا كلام لنا مع الكافر، وإن كان الثاني فهم غير مختصين به بل جميع الأمة حالهم مع النصوص كذلك، فما من إمامٍ إلا وقد خالف الكثير منها بتأويلٍ رأى معه جواز تلك المخالفة كما قال القرافي في (التنقيح): لا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أدلة كثيرة، ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفتها ا.هـ، فإن كان مناط الحكم بالفسق هو مخالفة النصوص بتأويل وجب أن يطَّرد هذا الحكم كلما وجدت المخالفة، فيحكم بفسق جميع الأئمة وهذا باطل، فالحكم بفسقهم أيضاً باطل وإن كان المناط هو مخالفتهم لما تعتقدون أنه الحق وإن كانوا في ذلك متأولين فهذا أبطل لأنه تحكم لا دليل عليه؛ ولأن لهم أيضاً مثل ذلك.

**فإن قيل**: إنما أخرجنا أئمة السنة لصحة تأويلهم وفساد تأويل المبتدعة، **قلنا**: هذا لا يجدي نفعاً من وجهين: **أما الأول**: فلأنهم يدعون مثل هذا ويزعمون أن تأويلهم هو الصحيح، ويبدون لذلك براهين وأدلة وأن تأويلكم هو الفاسد، **وأما الثاني**: فلأنكم قد صرحتم ببطلان كثيرٍ من تأويلات أهل السنة وأقمتم على فسادها الحجج والبراهين، فالشافعية أبطلوا كثيراً من تأويلات مخالفيهم، والحنفية كذلك، وهكذا فعل كل فريق من أهل السنة مع مخالفه منهم، بما أسفر عن مخالفة الكل ما ليس له تأويل مقبول من النصوص، فاستوى أهل السنة والمبتدعة في ذلك، فإما أن تطلقوا اسم الفسق على الجميع، وإما أن ترفعوه عن الجميع.

**فإن قيل**: إنما حصل الخلاف بين أهل السنة في الفروع وأمرها قريب، بخلاف ما حصل من المبتدعة فإنه في الأصول وأمرها عظيم؛ لأن الخطأ فيها مؤدٍ إلى الكفر.

**قلنا**: وهذا أيضاً ليس بنافع من وجوه: **أما الأول**: فإن الكلام في نفس المخالفة لا فيما يترتب عليها من حق أو باطل، والمخالفة في حدِّ ذاتها واحدة بالنسبة إلى عدم امتثال الأمر بها، فلا تختلف سواء كانت في الفروع أو في الأصول، فالراد لحديثٍ في النكاح والطلاق كالراد لحديثٍ في الأسماء والصفات، والجاحدُ لآيةٍ في التوحيد كالجاحد لآيةٍ في

الطهارة، إذ المخبر بهما واحدٌ، والآمر بهما واحدٌ، والكل من عند الله، **وأما الثاني**: فإنكم قد بدعتم أيضاً بالمخالفة في الفروع وحكمتم بذلك على منكر المسح على الخفين، حتى نقلتم مسائله من كتب الفقه إلى دواوين الأصول، وما ذلك إلا لمجرد المخالفة.

**وأما الثالث**: فإنكم قد اختلفتم أيضاً في مسائل الأصول، وخالفتم من آيات الصفات وأحاديثها كل ما لم يوافق رأيكم، وأولتموها بأضعف التأويلات، وحملتموها على أبعد المحامل، وأبيتم إلا الإيمان بما يقبله عقلكم لا بما تقتضيه تلك النصوص، وخالفتم السلف الصالح في ذلك، فارتكبتم من المخالفة ما يكون اسم الفسق معه أولى من غيره من المخالفات، حتى بدع بعضكم بعضاً، وأطلق كل فريق منكم اسم الضلال على مخالفه، فساويتم المبتدعة في جميع ما رميتموهم به من أنواع المخالفات، فتخصيصكم إياهم باسم الفسق تحكم خارج عن مناهج الدليل، فلم يبق إلا أن التفسيق بالبدعة باطلٌ وأن ردَّ الرواية بها غير معقول.

**فإن قيل**: إنما حكمنا برد رواية المبتدعة لأنا وجدنا الكذب فيهم شائعاً، وقد حكى ابن لهيعة: أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد أن تاب: أن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً، وكذلك أقرَّ محرز أبو رجاء بعد أن تاب من بدعته بأنه كان يضع الأحاديث يدخل بها الناس في القدر، وقال علي بن حرب: من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة فإنهم لا يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي، وقال أشهب: سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون، وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: لم أر أشهد بالزور من الرافضة، وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً، وقال الذهبي في (الميزان) لما تكلم على البدعة الكبرى وحصرها في الرفض على مذهب أهل الشام قال: "فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما استحضر

الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا"ا.هـ.

فلما رأينا الكذب فيهم شائعاً علمنا أن الحامل لهم عليه هو بدعتهم، فرددنا الحكم إليها وشرطنا في قبول الرواية نفى البدعة.

**قلنا:** وهذا باطلٌ أيضاً من وجهين: **أما الأول:** فإن الرافضة الذين وصف الذهبي وهم السابون للشيخين رضي الله عنهما غير داخلين فيما نحن بصدده من الكلام على البدعة الناشئة عن رأي واجتهاد؛ لأن هؤلاء فسقة بتمالئهم على ارتكاب المحرم من سبِّ الشيخين رضي الله عنهما وانتقاصهما ونسبة العظائم إليهما بما لا دليل لهم عليه ولا مستند لهم فيه، فإن السبَّ والتنقيص من مطلق المؤمنين ليس عليه دليل فضلاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن ارتكاب المحرَّم المجمع عليه لا يدخله اجتهاد، فهذا الضرب فسقة باجترائهم على المحرمات لا ببدعتهم، ثم هم أيضاً غير موجودين في أسانيد الأخبار المخرجة في دواوين أهل السنة إلا على سبيل القلة والندرة، وإنما الموجود فيها أهل التشيع بغلو أو بلا غلو كما سبق عن الذهبي، **وأما الثاني:** فإنا وجدنا الكذب شائعاً أيضاً في أصناف من أهل السنة كالمتعصبين من أهل الجمود في التقليد، وكذا القُصاص والوعاظ، بل وفيمن هو خير منهم كالزهاد والعباد حتى قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب في أحدٍ أكثر منه فيما ينسب إلى الخير والزهد.

وأسند الذهبي في ترجمة جعفر المستغفري من (تذكرة الحفاظ) عنه قال: "سمعت ابن مندة الحافظ يقول: إذا وجدت في إسناد زاهداً فاغسل يدك من ذلك الحديث، وقال ابن الصلاح: أعظم الوضاعين ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركوناً إليهم"ا.هـ، وقال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: لقد أدركت بالمدينة أقواماً لو استسقيَّ بهم القطر لسقوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيراً، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم

خوف الله والزهد، وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً في القيامة، فأما زهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، وليس هذا بحجة ولا يحمل عنهم العلم، وقال معن بن عيسى: سمعت مالكاً يقول: كم أخ لي بالمدينة أرجو دعوته ولا أجيز شهادته، ونقل الحافظ في ترجمة زكريا بن يحيى الوقار عن ابن عدي أنه قال في المترجم: كان يتهم بوضع الأحاديث؛ لأنه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعة، قال: والصالحون قد وسموا بهذا أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال موضوعة ويتهم جماعة منهم بوضعها، وفي ترجمة إبراهيم بن هراسة منه قال ابن حبان: كان من العُبَّاد، غلب عليه التقشف فأغضى عن تعاهد الحفظ حتى صار كأنه يكذب، وأطلق أبو داود فيه الكذب، وفي ترجمة أحمد بن عطاء الهجيمي الزاهد منه قال ابن المديني: أتيته يوماً فجلست إليه فرأيت معه درجاً يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلت له: هذا سمعته؟، قال: لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أُحدِّث بها هؤلاء ليعملوا بها وأرغبهم وأقربهم إلى الله، ليس فيه حكم ولا تبديل سنة، قلت له: أما تخاف الله، تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟، ومن ترجمة بكر بن الأسود الزاهد قال ابن حبان: غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث فصار الغالب على حديثه المعضلات، وكان يحيى بن كثير يروي عنه ويكذبه، وفي ترجمة سليمان بن عمرو النخعي قال الحاكم: لست أشك في وضعه للحديث على تقشفه وكثرة عبادته، وفي ترجمة عبد الله بن أيوب بن أبي علاج: متهم بالوضع كذَّابٌ مع أنه من كبار الصالحين، قال ابن عدي: كان متعبداً يفتل الشريط والخوص ويتصدق بما فضل من قوته، وفي ترجمة علي بن أحمد أبي الحسن الهكاري أنه كان من العباد الزهاد، وقال بعض أصحاب الحديث: كان يضع الحديث بأصبهان، وفي ترجمة معلى بن صبيح الموصلي قال ابن عمار: كان من عباد الموصل وكان يضع الحديث ويكذب، وأوردوا في الضعفاء غالب الزهاد والعباد كإبراهيم الخواص وسلم بن سالم الخواص وسلم بن ميمون الخواص وغيرهم،

وقال الإمام أحمد: أكذب الناس القُصاص والسُّؤال، وقال محمد بن كثير الصغاني: القُصاص أكذب الخلق على الله وعلى أنبيائه ورسله، وقال أبو الوليد الطيالسي: كنت مع شعبة فدنا منه شاب فسأله عن حديث فقال: أقاصٌ أنت؟، قال: نعم، قال: اذهب فإنا لا نُحدِّث القُصاص، فقلت له: يا أبا بسطام لماذا؟، فقال: يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعاً، وقال أيوب: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص، وقال ابن قتيبة في (اختلاف الحديث): الحديث يدخله الفساد من وجوه ثلاثة: الزنادقة واحتيالهم للإسلام بدسِّ الأحاديث المستبشعة والمستحيلة، والقُصاص فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير وغرائب الأحاديث، ومن شأن العوام ملازمة القصاص ما دام يأتي بالعجائب الخارجة عن نظر العقول، وقال ابن الجوزي في (الموضوعات): معظم البلاء في وضع الحديث إنما يجري من القُصاص؛ لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق والصحيح فيها يقل،[1] ويحكى عن أبي عبد الله النهاوندي أنه قال: قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التي تُحدِّث بها في الرقاق، قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة، قال: وكان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوت الباقلاء صرفاً، غُلقت الأسواق ببغداد يوم موته، فحسَّن له الشيطان هذا الفعل القبيح، وسئل عبد الجبار بن محمد عن أبي داود النخعي فقال: كان أطول الناس قياماً بليل، وأكثرهم صياماً بنهار، وكان يضع الحديث وضعاً، وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلب أهل زمانه في السنة وأذبهم عنها وكان مع هذا يضع الحديث، وقال ابن عدي: سمعت أبا بدر أحمد بن خالد يقول: كان وهب بن حفص من الصالحين، مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً، قال أبو عروبة: وكان يكذب كذباً فاحشاً، وقد نصَّ السلف على أن القصص بدعة، وأن التزهد والتقشف الخارج عن السنة بدعة أيضاً، فكان مقتضى هذا أن ترد رواية كل زاهد ومُذكِر،

(1) والوجه الثالث: الزهاد.

ويعلق ذلك بزهده وتذكيره؛ لأنه وجد فيهم الكذب شائعاً، ووصفوا بالبدعة كما هو حال الآخرين.

**فإن قيل:** لم يصدر الكذب إلا من جهلة الزهاد ومن لا تقوى عنده من القُصاص والوعاظ.

**قلنا:** وكذلك المبتدعة فإنا لم نجد الكذب شائعاً إلا في فسقتهم ومن لا يخشى الله منهم، أما أهل الدين والتقوى فوجدناهم في نهاية الصدق وغاية التحرز من الكذب، ووجدنا أصولهم كأصولنا في أن من كذَّب فهو مجروح مردود الشهادة والرواية، حتى الخطابية – الذين قال فيهم الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم– كان هذا مذهبهم، فكانوا يرون أن الكذَّاب مجروحٌ خارجٌ عن المذهب، فإذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئاً عرف أنه ممن لا يجيز الكذب فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق وأنه لا يكذب، وكُتبِ رجالهم شاهدة بذلك كرجال الشيعة للنجاشي، وأبي الحسن بن بابويه، وابن أبي طي، وعليّ بن فضال، والكشي، وعليّ بن الحكم، وابن عقدة، والليثي، والمازندراني، والطوسي وغيره، فإن فيها جرحاً كجرح أهل السنة وتعديلاً كتعديلهم، وقد شهد أهل الجرح والتعديل قاطبة بوجود الصدق في المبتدعة كما سنذكر بعض نصوصهم بذلك وكما سبق عن الذهبي من قوله: إن التشيع كان شائعاً في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فاستوى الحال وانقطع المقال.

## فصلٌ

**وأما النقل**: فقد ذهب جماعة من أهل الحديث والمتكلمين إلى أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل كما حكاه الخطيب في (الكفاية)، وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن أبي ليلى والثوري وجماعة إلى قبول رواية الفاسق ببدعته ما لم يستحل الكذب، ونسبه الحاكم في (المدخل) والخطيب في (الكفاية) إلى الجمهور، وصححه الرازي واستدل له في (المحصول)، ورجحه ابن دقيق العيد وغيره من المحققين، وقواه جماعة بما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمر عمل التابعين على ذلك فصار كما قال الخطيب كالإجماع منهم، قال السخاوي: "وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظنُّ في مقاربة الصواب"ا.هـ، بل حكى ابن حبان الإجماع على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته فقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من ثقاته: "ليس بين أهل الحديث خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعى إليها سقط الاحتجاج بخبره"ا.هـ، لكن اقتصر ابن الصلاح على عزو هذا المذهب إلى الكثير أو الأكثر فقال – بعد حكاية الخلاف–: وقال قوم: تقبل روايته ما لم يكن داعية ولا يقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء وهو أعدل المذاهب وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول ا.هـ، وسبقه إلى ذلك الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) وتبعه كل من اختصر كتابه، وقد قال الإمام الشافعي في (الأم): ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل بعضهم من بعض مما تطول حكايته وكان ذلك متقادماً منه ما كان في عهد السلف وإلى اليوم، فلم نعلم من سلف الأئمة من يقتدى به ولا من بعدهم من التابعين ردُّ شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله ورآه استحل ما حرَّم

الله عليه فلا نردُ شهادة أحدٍ بشيء من التأويل كان له وجه يُحتمل وإن بلغ في استحلال المال والدم ا.هـ، وقال أيضاً: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية؛ لأنهم يرون شهادة الزور لموافقيهم، وكذا قال أبو يوسف القاضي: أجيز شهادة أصحاب الأهواء أهل الصدق منهم إلا الخطابية والقدرية الذين يقولون: لا يعلم الله الشيء حتى يكون (رواه الخطيب في الكفاية)، وقال أبو بكر الرازي في (الأحكام): "ويقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر، وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم أهل الأهواء، فإن شهادتهم مقبولة، وعلى ذلك جرى أمر السلف في قبول أخبار أهل الأهواء في رواية الأحاديث وشهادتهم، ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعاً من قبول شهادتهم ا.هـ، وقال الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) لما تكلم على العدالة: ومنها أن يكون مجانباً للأهواء تاركاً للبدع، فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية"ا.هـ.

وقال العز بن عبد السلام في (القواعد الكبرى): لا ترد شهادة أهل الأهواء؛ لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة أو أولى، فإن من يعتقد أنه مخلد في النار على شهادة الزور أبعد في الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك، فكانت الثقة بشهادته وخبره أكمل من الثقة بمن لا يعتقد ذلك، ومدار قبول الشهادة والرواية على التحقق بالصدق، وذلك متحقق في أهل الأهواء تحققه في أهل السنة، والأصح أنهم لا يكفَرون ببدعتهم، ولذلك تقبل شهادة الحنفي إذا حددناه في شرب النبيذ؛ لأن الثقة بقوله لا تنخرم بشربه لاعتقاده إباحته، وإنما ردت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون بناءً على أخبار بعضهم بعضاً، فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ما ذكرناه.

وقال ابن دقيق العيد: "الذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية، إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب إلا بإنكار قطعي من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والتقوى فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي حيث يقبل شهادة أهل الأهواء"ا.هـ.

وقال الحافظ في (شرح النخبة): "التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفرها، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله أصلاً"ا.هـ.

وقال في ترجمة إبان بن تغلب من (التهذيب): "التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليٍّ عليه السلام على عثمان، وأن علياً عليه السلام كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهم، وربما اعتقد بعضهم أن علياً عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كان مُعتقِد ذلك ورعاً دَيِّناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية"ا.هـ.

وقال في مقدمة (الفتح): "والمفسق ببدعته كالخوارج والروافض الذين لا يغلون وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ اختلف أهل السنة في قبول من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: يرد مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قُبِلَ وإلا فلا، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواءً كان داعياً أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً؟، مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر

فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو، إخماداً لبدعته وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفناه من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته"ا.هـ.

وقال في مقدمة (اللسان): "قال الذهبي في ترجمه إبراهيم بن الحكم بن ظهير: اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقاً، والثاني: الترخيص مطلقاً إلا فيمن يكذب ويضع، والثالث: التفصيل، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بالحديث، وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقاً، قال الحافظ: فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه والقبول مطلقاً إلا فيمن يكفر ببدعته، وإلا فيمن يستحل الكذب ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف وطائفة وروي عن الشافعي أيضاً، وأما التفصيل فهو الذي عليه أكثر أهل الحديث، بل نقل فيه ابن حبان إجماعهم، ووجه ذلك: أن المبتدع إذا كان داعية كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته"ا.هـ.

وقال أيضاً في ترجمة خالد بن مخلد القطواني من المقدمة: "أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه"ا.هـ.

وقال الذهبي في ترجمة علي بن المديني من (الميزان): "ما كل أحدٍ فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً عن الخطايا والخطأ"ا.هـ.

وقال الأمير الصنعاني في (إرشاد النقاد): "اعلم أن هذه الفوادح المذهبية والابتداعات الاعتقادية ينبغي للناظر أن لا يلتفت إليها ولا يعرج في القدح عليها، وقد اختاره الحافظ وحكاه عن الجماهير غيره أن الابتداع بمفسق لا يقدح به في الراوي إلا أن يكون داعية، وهذه مسألة قبول فساق التأويل وكفار التأويل، وقد نقل في العواصم إجماع الصحابة على

قبول فساق التأويل من عشر طرق ومثله في كفار التأويل من أربع طرق، وإذا رأيت أئمة الجرح والتعديل يقولون: فلان ثقة حجة إلا أنه قدري أو يرى الإرجاء أو يقول بخلق القرآن أو نحو ذلك أخذت بقولهم ثقة وعملت به وطرحت قولهم قدري، ولا تقدح به في الرواية غاية ذلك أنه مبتدع، ولا يضر الثقة بدعته في قبول روايته لما عرفت من كلام الحافظ، فإن قولهم: ثقة قد أفاد الإخبار بأنه صدوق، وقولهم: يقول بخلق القرآن مثلاً إخبار بأنه مبتدع، ولا تضرنا بدعته في قبول خبره"ا.هـ.

وقال ابن القيم في (الطرق الحكمية): "الفاسق باعتقاده إذا كان متحفظاً في دينه فإن شهادته مقبولة، وإن حكمنا بفسقه كأهل البدع والأهواء الذين لا نكفرهم كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم، هذا منصوص الأئمة، ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم، وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه هجراً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين، ففي قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضىً ببدعته وإقرار له عليها وتعريض لقبولها منه"ا.هـ.

وقال بعده بقليل: إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق، فلا يجوز رده مطلقاً بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب، فإن كان صادقاً قبل قوله وعمل به وفسقه عليه، وإن كان كاذباً رُد خبره ولم يلتفت إليه، وخبر الفاسق وشهادته لرده مأخذان: أحدهما: عدم الوثوق به إذ تحمله قلة مبالاته بدينه ونقصان وقار الله في قلبه على تعمد للكذب، الثاني: هجره على إعلانه بفسقه ومجاهرته به، فقبول شهادته إبطال لهذا الغرض المطلوب شرعاً، فإذا علم صدق لهجة الفاسق وأنه من أصدق الناس فلا وجه لردِّ شهادته، وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هادياً يدله على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه، ولكن لما وثق بقوله أمَّنه ودفع إليه راحلته وقبل دلالته.

وقد قال أصبغ بن الفرج: "إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية، وقد يحتج له بقوله تعالى: ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾(الحجرات: من الآية6)، ومدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه، والصواب المقطوع به أن العدالة تتبعض، فيكون الرجل عدلاً في شيء فاسقاً في غيره، ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة"ا.هـ.

## فصلٌ

وما سمعته في مطاوي فحاوي هذه النقول من الخلاف في أصل المسألة إنما هو في لسان المخالف لا في عمله، وفي مقاله لا في تصرفه، فإنهم مجمعون على توثيق المبتدعة وقبول روايتهم والاحتجاج بأخبارهم، لم يخالف في ذلك أحد منهم أصلاً، فهذا مالك يتشدد في الرواية عن المبتدعة وينهى عنها، ثم يروي عن جماعة منهم ويحتج بأحاديثهم: كثور بن زيد الديلي وثور بن يزيد الشامي وداود بن الحصين وهم خوارج قدرية، وعدي بن ثابت وهو شيعي بل قالوا فيه: رافضي، والصلت بن زبيد وهو مرجئ وغيرهم.

وقد حكى البرقي في (الطبقات): أن مالكاً سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهما، وكانوا يرمون بالقدر فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة، كما قال الشافعي في حقِّ إبراهيم بن أبي يحيى القدري الشيعي وقيل فيه أيضاً: رافضي، ولما سئل عن الرواية عنه قال: لأن يخرَّ إبراهيم من جبل أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث، ولهذا كان يقول: حدثنا الثقة في حديثه المتهم في دينه، كما كان ابن خزيمة يقول في عباد بن يعقوب أحد رجال البخاري: حدثنا الصادق في روايته المتهم في دينه، وهذا أحمد بن حنبل يبالغ في التنفير من الرواية عنهم والتشديد فيها حتى كان يمنع ولده عبد الله من الكتابة عمن أجاب في المحنة كما سبق، ثم يروي عن كثير منهم ويحتج لمذهبه بأحاديثهم حتى احتج بغلاتهم كعمران بن حطان وتلميذه صالح بن سرح ورشيد الهجري وجابر الجعفي وأضرابهم من أهل الغلو وكم لهم من نظيرٍ في مسنده، وقد روى عن عبد الرزاق ما لعله يبلغ نصف مسنده، وفي عبد الرزاق يقول ابن معين: لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه كما نقله الذهبي عن الحاكم في ترجمة ابن رميح من (طبقات الحفاظ)، وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه فقال له: لم رويت عن أبي معاوية الضرير وكان مرجئاً ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان قدرياً؟ فقال: لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابة كان يدعو إلى القدر، وهذا من الإمام أحمد

رحمه الله عذرٌ غير مقبول، فإنه أكثر من الاحتجاج بأحاديث الدعاة الغلاة كمن سمينا وغيرهم، وهكذا حال الباقين ممن نقل عنه كلام في منع الرواية عن المبتدعة كشريك فإنا وجدناه يروي عن كثير منهم كالصلت بن بهرام وغيره، على أنه هو متهم أيضاً بالقدر، فهذا صنيع المتقدمين، وأما المتأخرون فقد أجمعوا على صحة أحاديث (الصحيحين) وتلقيها بالقبول مع إخراج صاحبيها للمبتدعة والإكثار من الرواية عنهم، وقد ذكر الذهبي في ترجمة أبي أحمد الحاكم من (الطبقات) أنه قال: سمعت أبا الحسن الغازي يقول: سألت البخاري عن أبي غسان فقال: عما تسأل عنه؟، قلت: شأنه في التشيع، فقال: هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى وأبا نعيم وجميع مشايخنا الكوفيين لما سألتمونا عن أبي غسان – يعني لشدتهم في التشيع–، وقد جمع الحافظ أسماء من روى لهم البخاري منهم، فسمى نحو السبعين وما أراه استوعب، وأما (صحيح مسلم) ففيه أكثر من ذلك بكثير حتى قال الحاكم: إن كتابه ملآن من الشيعة.

فهذا كما ترى إجماع على قبول رواية المبتدعة كما قال الحافظ في مقدمة (الفتح): "إن جمهور الأئمة أطبقوا على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرّج عنه في الصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما"ا.هـ.

وسبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال في مختصره: "إن اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين يلزم منه تعديل رواتهما"ا.هـ.

ويلزم منه أيضاً قبول رواية المبتدعة لكنهم خالفوا هذا الفعل بألسنتهم كما قال ابن القيم في (الطرق الحكمية) عند تقرير رواية المبتدعة وشهادتهم: "هذا هو الصواب الذي عليه العمل وإن أنكره كثير من الفقهاء بألسنتهم"ا.هـ.

وقال الأمير الصنعاني في (إرشاد النقاد): "قد يصعب على من يريد درك الحقائق وتجنب المهاوي والمزالق معرفة الحق من أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد ابتداع هذه المذاهب التي طال فيها القال والقيل وفرقت كلمة المسلمين وأنشأت بينهم العداوة والبغضاء وقدح

بعضهم في بعض وانتهى الأمر إلى الطامة الكبرى من التفسيق والتكفير، فترى عالماً يقدح في راوٍ كان يقول بخلق القرآن أو بقدم القرآن والقول بالقدر والإرجاء والنصب والتشيع، ثم تراهم يصححون أحاديث جماعة من الرواة قد رموهم بتلك الفوادح، ألا ترى أن البخاري أخرج لجماعة رموهم بالقدر وكذلك مالك ومسلم، وهذا من صنع أئمة الدين قد يعده الواقف عليه تناقضاً ويراه لما قرروه معارضاً وليس الأمر كذلك، فإنه إذا حقق صنيع القوم وتتبع طرائقهم وقواعدهم على أنهم لا يعتمدون بعد إيمان الراوي إلا على صدق لهجته وضبط روايته"ا.هـ.

## فصلٌ

وكذلك ما اشترطوه في قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعية فإنه باطل في نفسه مخالفٌ لما هم مجمعون في تصرفهم عليه، وإن أغرب ابن حبان فحكى إجماعهم على اشتراطه فقال: "إن الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً"ا.هـ.

ووافقه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج وإن تقدم عنه ما يخالفه فإن هذا ناشئ عن تهور وعدم تأمل، ويكفي في إبطاله ما تقدم عن جماعة من الأئمة كالثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وآخرين من قبول رواية المبتدع مطلقاً سواءً كان داعية أو غير داعية، وعن جماعة من أهل الحديث والكلام من قبول روايته ولو كان كافراً ببدعته، فكيف وقد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابن حبان والحاكم الحاكيان لهذا الإجماع بأحاديث الدعاة كحريز بن عثمان وعمران بن حطان وشبابة بن سوار وعبد الحميد الحماني وأضرابهم، بل قد فسروا الدعاية بالإعلان والإظهار وإن لم تحصل دعوة بالفعل؛ لأنه متى أعلن مذهبه ونشره بين الناس كان الغرض من ذلك الدعاية إليه بتحسينه وترجيحه، وحينئذ فكل مبتدع داعية إلا القليل النادر فما فائدة هذا الاشتراط، ثم هو أيضاً باطل من جهة النظر والدليل، فإن الداعية لا يخلو أن يكون ديناً ورعاً أو فاسقاً فاجراً، فإن كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الإقدام على الكذب، وإن كان الثاني فخبره مردود لفسقه وفجوره لا لدعوته، فبطل هذا الشرط من أصله.

## فصلٌ

وأما اشتراط كونه روى ما لا يؤيد بدعته فهو من دسائس النواصب التي دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ما ورد في فضل عليٍّ عليه السلام، وذلك أن جعلوا آية تشيع الراوي وعلامة بدعته هو روايته فضائل عليٍّ عليه السلام كما ستعرفه، ثم قرروا أن كل ما يرويه المبتدع مما فيه تأييد لبدعته فهو مردود ولو كان من الثقات، والذي فيه تأييد التشيع في نظرهم هو فضل عليٍّ عليه السلام وتفضيله، فينتج من هذا أن لا يصح في فضله حديثٌ كما صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب كابن تيمية أضرابه، ولذلك تراهم عندما يضيق بهم هذا المخرج ولا يجدون توصلاً منه إلى الطعن في حديثٍ لتواتره أو وجوده في الصحيحين يميلون به إلى مسلك آخر وهو التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره، كما فعل حريز بن عثمان في حديث: ﴿ أنت مني بمنزلة هارون من موسى ﴾، وكما فعل ابن تيمية في أكثر ما صحَّ من فضائله بالنسبة إلى اعترافه.

وقد حكى ابن قتيبة وهو من المتهمين بالنصب لهذا المذهب عمن قبله من المتقدمين، كما أنهم يفعلون ضد ذلك بالنسبة لأعدائه، فيقول الذهبي في حديث: ﴿ اللهم أركسهما في الفتنة ركساً ودعهما في النار دعاً ﴾ أنه من فضائل معاوية لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ اللهم من سببته أو لعنته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة ﴾، وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر النقاد فجعلوا يثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون راويها بفسق التشيع ثم يردون من حديثه ما كان في الفضائل ويقبلون منه ما سوى ذلك، ولعمري أنها لدسيسة إبليسية ومكيدة شيطانية، كاد ينسد به باب الصحيح من فضل العترة النبوية لولا حكم الله النافذ والله غالب على أمره ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾(التوبة:32)، وأول من علمته صرح بهذا الشرط وإن كان معمولاً به في عصره إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المعروف بين أهل

الجرح والتعديل بالسعدي وهو أحد شيوخ الترمذي وأبي داود والنسائي وكان من غلاة النواصب بل قالوا: أنه حريزي المذهب على رأي حريز بن عثمان وطريقته في النصب، وكان حريز المذكور يلعن عليًّاً عليه السلام سبعين مرة في الصباح وسبعين مرة بالعشي فقيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي، ذكره ابن حبان.

وقال إسماعيل بن عياش: عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب عليًّاً عليه السلام ويلعنه، وقيل ليحيى بن صالح: لِمَ لم تكتب عن حريز؟، فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليًّاً عليه السلام سبعين مرة، وأخباره في هذا كثيرة.

وقد ذكر الخطيب في ترجمته من (تاريخ بغداد) والحافظ في ترجمة محمد بن حريز من (اللسان): أن الحافظ يزيد بن هارون قال: رأيت ربَّ العزَّة في المنام فقال: يا يزيد لا تكتب عنه فإنه يسب عليًّاً عليه السلام، فالجوزجاني كان على مذهب هذا الخبيث وطريقته في النصب وزاد عليه بالتعصب في الجرح والتعديل، فكان لا يمر به رجل ممن فيه تشيع إلا جرَّحه وطعن في دينه وعبَّر عنه بأنه زائغ عن الحق متنكبٌ عن الطريق مائلٌ عن السبيل كما نبه عليه الحافظ في مقدمة (اللسان) فقال: "ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية"ا.هـ.

ولما نقل عنه في مقدمة (الفتح) أنه قال في إسماعيل بن أبان الوراق: "مائلاً عن الحق، قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، تعقب ذلك بقوله: كان الجوزجاني

ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ عليه السلام، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهم جميعاً، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع"ا.هـ.

ونصَّ على ذلك في غير ترجمة، منها: ترجمة المنهال بن عمرو، فهذا الناصبي هو أول من نصَّ على هذه القاعدة، فقال في مقدمة كتابه في (الجرح والتعديل) كما نقله عنه الحافظ في مقدمة (اللسان): ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة، قد جرى في الناس من حديثه، لكنه مخذولٌ في بدعته، مأمونٌ في روايته، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إلا ما يقوي به بدعتهم فيتهم بذلك.

فانظر كيف اعترف بأنه صدوق اللهجة مأمون الرواية ثم اتهمه مع ذلك بالكذب والخيانة مما هو تناقضٌ محض وتضاربٌ صريح، ليؤسس بذلك قاعدة التحكم في مرويات المبتدع الذي يقصد به المتشيع من قبول ما كان منها في الأحكام وشبهها، وردِّ ما كان منها في الفضائل حتى لا يقبل في فضل عليٍّ عليه السلام حديث، وهذا الشرط لو اعتبر لأفضى إلى ردِّ جميع السنة، إذ ما من راو إلا وله في الأصول والفروع مذهبٌ يختاره ورأيٌ يستصوبه ويميل إليه مما غالبه ليس متفقاً عليه، فإذا روى ما فيه تأييد لمذهبه وجب أن يرد ولو كان ثقة مأموناً لأنه لا يؤمن عليه حينئذ غلبة الهوى في نصرة مذهبه كما لا يؤمن المبتدع الثقة المأمون في تأييد بدعته، فكما لا يقبل من الشيعي شيء في فضل عليٍّ عليه السلام كذلك لا يقبل من غيره شيء في فضل أبي بكر، ثم لا يقبل من الأشعري ما فيه دليل التأويل ولا من السلفي ما فيه دليل التفويض، ثم لا يقبل من الشافعي ما فيه تأييد مذهبه، ولا من الحنفي كذلك، وهكذا بقية أصحاب الأئمة الذين لم يخرج مجموع الرواة بعدهم عن التعلق بمذهب واحد منهم أو موافقته، خصوصاً وقد وجدنا في أهل كل مذهب من يضع الأحاديث ويفتريها لنصرة مذهبه.

وحينئذ فلا يقبل في بابٍ من الأبواب حديثٌ إلا إذا بلغ رواته حدَّ التواتر أو كان متفقاً على العمل به وذلك بالنسبة لخبر الآحاد وما هو مختلف فيه قليل، وبذلك ترد أكثر

السنة أو ينعدم المقبول منها وهذا في غاية الفساد، فالمبني عليه كذلك إذ الكل يعتقد أن مذهبه حقٌ ورأيه صواب، وكونه باطلاً وبدعة في نفسه أمرٌ خارج عن معتقد الراوي، ولهذا لم يعتبروا هذا الشرط ولا عرجوا عليه في تصرفاتهم أيضاً، بل احتجوا بما رواه الشيعة الثقات مما فيه تأييد مذهبهم، وأخرج الشيخان فضائل عليٍّ عليه السلام من رواية الشيعة، كحديث: ﴿ أنت مني وأنا منك ﴾، أخرجه البخاري من رواية عبيد الله بن موسى العبسي الذي أخبر البخاري عنه أنه كان شديد التشيع، وحديث: ﴿ لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ﴾، أخرجه مسلم من رواية عدي بن ثابت وهو شيعيٌّ غالٍ داعية، وهكذا فعل بقية الأئمة أصحاب الصحاح والسنن والمصنفات الذين لا يُخرِّجون من الحديث إلا ما هو محتجٌ به، وصرحوا بصحة كثير منها، وذلك كثيرٌ لمتتبعه دالٌ على بطلان هذا الشرط وغيره مما سبق، وأنه لا يعتبر في صحة الخبر وقبوله إلا ضبط الراوي وصدقه كما هو حال عبد السلام بن صالح راوي حديث الباب وكثير من متابعيه كما أوضحناه والله المستعان.

**الوجه الثاني**: أنهم جرحوه بالكذب ونكارة الحديث، وهذا الجرح بالنسبة له باطلٌ مردود، فإن عبد السلام ما كان كذَّاباً ولا منكر الحديث، بل كان ثقة صالحاً مأموناً صادقاً كما قال من خالطه وعرفه وعاشره وخبره، وذلك أن الاعتماد في معرفة صدق الراوي وضبطه إنما هو على اعتبار أحاديثه وتتبع مروياته، فإذا كانت موافقة لمرويات الثقات غير مخالفة للمعقول ولا للشائع المعروف من المنقول عرف أنه صادقٌ في حديثه ضابطٌ لمروياته، وإن انفرد وأغرب وخالف الثقات وأتى بالمنكرات عُرف أنه ضعيف غير صادق في خبره ولا ضابطٌ لما يرويه، كما قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه"ا.هـ.

وكما قال مسلم في مقدمة صحيحة: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبول له ولا مستعمله"ا.هـ.

ولهذا تجد أهل الجرح والتعديل يجرحون الراوي أو يعدلونه وبينهم وبينه قرون عديدة كما قال يحيى بن معين: إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ مائتي سنة، ذكره الذهبي في ترجمة ابن أبي حاتم من (طبقات الحفاظ)، وذلك أنهم يتتبعون مروياته ويعتبرون أحاديثه، فإن وجدوها نقية ليس فيها ما يستنكر مع عدم انفراده بها أو بأكثرها علموا صدقه وضبطه، وإن وجدوه يأتي بالمنكرات والغرائب نظروا، فإن تابعه عليها مثله أو أقوى منه حكموا ببراءته وصدقه أيضاً، وإن لم يتابعه أحد نظروا في الرواة فوقه ودونه، فإن كان فيهم ضعيف أو مجهول احتمل أن تكون النكارة من أحدهم كما قال الحافظ في (اللسان) في ترجمة محمد بن نوح الأصبهاني الذي روى عن الطبراني عن مقدام بن داود عن عبد الله بن يوسف عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "طعام البخيل داء، وطعام السخي شفاء، ورواه عنه أبو العباس العدوي فقال القاضي عياض: الحمل فيه على العدوي أو على المقدام، فتعقبه الحافظ بقوله: ولا يلصق الوهم بسبب إلا بعد معرفة محمد بن نوح"ا.هـ.

وإن كانوا ثقات معروفين انحصرت التهمة وحكموا بأن الغرابة والنكارة منه، فإن كان ذلك منه على سبيل القلة والندرة احتملوه وعرفوا أنه قليل الضبط، وإن تكرر ذلك منه حكموا بضعفه لسوء حفظه فردوا من حديثه ما انفرد به لاحتمال أن يكون قد وهم فيه أو انقلب منه السند أو المتن عليه، وقبلوا ما تابعه عليه غيره لبعد احتمال الوهم والخطأ من الاثنين والثلاثة، هذا إذا كان الحديث مما يحتمل، أما إذا كان ظاهر الوضع واضح البطلان وانفرد به عن الثقات فإنهم يحكمون عليه حينئذ بأنه كذَّابٌ وضَّاع، كقول ابن عدي في إبراهيم

بن البراء: ضعيف جداً، حدَّث بالبواطيل وأحاديثه كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً متروك الحديث، وقول ابن حبان في إبراهيم بن أبي حية: روى عن جعفر وهشام مناكير، وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وقول ابن أبي حاتم في إبراهيم بن عكاشة: روى عن الثوري خبراً منكراً دلَّ على أنه ليس بصدوق، وقول النباتي صاحب (الحافل) في أحمد بن الحسن الكوفي وقد روى حديثاً منكراً: حُقَ لمن يروى مثل هذا الحديث أن لا يُكتب حديثه، وقول ابن حبان في أحمد بن محمد الحماني: راودني أصحابنا على أن أذهب إليه فأسمع منه، فأخذت جزءاً لأنتخب فيه، فرأيته حدَّث عن يحيى بن سليمان بن نضلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "ردُّ دانق من حرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة"، ورأيته حدَّث عن هناد عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنها: "لردُّ دانقٍ من حرامٍ أفضل من مائة ألف تنفق في سبيل الله"، فعلمت أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه، وقول مسلمة بن قاسم في بكر بن سهل الدمياطي: تكلم الناس فيه ووضعوه من أجل الحديث الذي حدّث به عن يحيى بن سعيد بن كثير عن يحيى بن أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن خالد رفعه: "أعروا النساء يلزمن الحجال"، وقول الذهبي في جعفر بن حميد الأنصاري وقد أسند حديثاً من طريقه عن جده عمر بن أبان ما نصه: عمر بن أبان لا يدرى من هو، والحديث إنما دلنا على ضعفه، وقول ابن أبي حاتم في الحسن بن رشيد: حديثه يدل على الإنكار، وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: "من جلس في حرِّ مكة ساعةً باعد الله عنه جهنم سبعين خريفاً"، وقول ابن حبان في حميد بن علي القيسي: أتيناه بالبصرة فإذا شيخٌ مظهرٌ للصلاح والخير، فأملي علينا عن عبد الواحد بن غياث عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "الأذان والإقامة مثنى مثنى، اللهم فارشد الأئمة واغفر للمؤذنين"، فقلت: زدنا، قال: ثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة عن الأعمش عن أبي

صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "أنه كان يصلي حتى ترم قدماه"، حدثنا هدبة ثنا حماد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: "إذا كان يوم القيامة بعث الله على قوم ثياباً خضراً بأجنحة خضرٍ فيسقطون على حيطان الجنة، فيقول لهم خزنة الجنة: ما أنتم؟، أما شهدتم الحساب؟، أما شهدتم الموقف؟، قالوا: لا، نحن عبدنا الله سراً فأحب أن يدخلنا الجنة سراً"، قال: فقمنا وتركناه وعلمناه أنه لم يتعمد، فإنه لا يدري ما يقول، قال الذهبي: يعني ابن حبان أنه ما أتى بهذه الأحاديث بين يدي الطلبة الحفاظ إلا وهو لا يعي ما يخرج من رأسه، وقول الخطيب في الرواة عن مالك في ترجمة الهيثم بن خالد الخشاب: قال مطين: كان عبد الرحمن بن نمير قال: اذهب فاكتب عن هيثم الخشاب، فذهبت إليه ثم جئت فألقيت عليه هذا الحديث فقال: هذا قد كفانا مؤنته، قال الخطيب: يعني أن رواية مثل هذا الحديث تبين حال راويه؛ لأنه باطل لا أصل له، وذكر الذهبي في كتاب (العلو) له حديثاً في فضل عليٍّ والعباس عليهما السلام بإسنادٍ رجاله ثقات ثم قال: هذا موضوع في نقدي، فلا أدري من آفته، وسفيان بن بشر ثقة مشهور ما رأيت فيه جرحاً فليضعف بمثل هذا ا.هـ، إلى غير ذلك ... لكنهم قد يتهمون الراوي ويضعفونه بحديث يكون في الواقع بريئاً منه لوجود المتابعين له أو وجود المجاهيل في السند فوقه أو دونه، وكثيراً ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين، ولابن الجوزي من المتأخرين، وربما وقع ذلك للذهبي أيضاً حتى قال الحافظ في ترجمة علي بن صالح الأنماطي من (اللسان) وقد اتهمه الذهبي بحديث هو بريءٌ منه ما نصه: "ينبغي التثبت في الذين يضعفهم الذهبي من قبله"ا.هـ.

## فصلٌ

**وأما ما يترتب عليه هذا الحكم وهو معرفة كون الحديث منكراً لا أصل له فذلك بأمور: منها ما هو واضحٌ جليٌّ يشترك في معرفته كل من له دراية بالحديث كركاكة اللفظ والمعنى، واشتماله على المجازفات، والإفراط في الوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب الموضوعات وأصول الحديث، ومنها: ما هو خفيٌّ لا يدركه إلا البزل في هذا الشأن وأهمها أمران:**

**الأمر الأول:** التفرد من الراوي المجهول أو المستور أو من لم يبلغ من الحفظ والشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه أو في أصله تفرداً بإطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير كما قال مسلم في مقدمة صحيحه: "إن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدِّث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، ولو أمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس"ا.هـ.

ولهذا تجدهم يضعفون الراوي بقولهم: أتى بأحاديث لا يتابع عليها، أو ينفرد ويغرب عن الثقات، ونحو هذا من العبارات، حتى أنهم يحكمون بضعفه وكذبه في أحاديث صحيحة أو متواترة لا غرابة في إسنادها وانفراده بروايتها عن شيوخ ليست معروفة من روايتهم، كقول الدارقطني في غرائب مالك عقب ما رواه من طريق أبي داود وإبراهيم بن

فهد عن القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: ﴿ لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ﴾: هذا باطل.

وقوله فيه أيضاً عقب ما رواه أحمد بن عمر بن زنجويه عن هشام بن عمار عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: ﴿ البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته ﴾: هذا باطل بهذا الإسناد.

وقوله عقب ما رواه من طريق أحمد بن محمد بن عمران عن عبد الله بن نافع الصائغ عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: ﴿ صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة ﴾: الحديث لا يثبت بهذا الإسناد، وأحمد بن محمد مجهول.

وقوله فيه أيضاً عقب ما رواه من طريق الحسن بن يوسف عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: ﴿ اتقوا النار ولو بشق تمرة ﴾: "هذا منكر بهذا الإسناد لا يصح، ولما نقله الحافظ العراقي في (ذيل الميزان) عقبه بقوله: هو المتهم به إما عمدا أو وهماً، فإن من عداه ثقات"ا.هـ.

مع أن هذه الأحاديث كلها صحيحة مخرجة في الصحيحين ما عدا حديث البحر فإنه في الموطأ وله طرق متعددة صححه بعض الحفاظ من أجلها.

ونقل الذهبي في ترجمة إبراهيم بن موسى المروزي عن الإمام أحمد أنه قال فيما رواه إبراهيم المذكور عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾: هذا كذب، قال الذهبي: يعني بهذا الإسناد، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة.

وقال في ترجمة إسحاق بن محمد البيروتي: من مناكيره روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر: قلت: "يا رسول الله أرسل وأتوكل؟"، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ بل قيد وتوكل ﴾، هذا بهذا الإسناد باطل، ويروى هذا بإسناد آخر فيه ضعف.

وقال الحافظ في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت من (اللسان): ومن مناكيره روايته عن بشر الحافي عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: ﴿ ازهد في الدنيا يحبك الله ﴾ الحديث، رواه ابن عساكر في تاريخه، وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وإنما يعرف من حديث سهل بن سعد الساعدي بإسناد ضعيف.

ونقل أيضاً في ترجمة إسحاق بن مالك الحضرمي عن الأزدي أنه قال فيما رواه إسحاق المذكور عن يحيى بن الحارث الدماري عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه رفعه: ﴿ السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ﴾: لا يصح، قال الحافظ: يعني بهذا الإسناد.

وقال الذهبي في ترجمة موسى بن إبراهيم الدمياطي: خبره باطل عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: ﴿ من بدل دينه فاقتلوه ﴾، فكتب عليه الحافظ: وليس المتن باطلاً، وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة لهذا الإسناد.

وقال الحافظ في (تعجيل المنفعة) في ترجمة الربيع بن مالك: قال البخاري: "لم يثبت حديثه، وتبعه ابن أبي حاتم، وهو في القول: ﴿ إذا نزل المسافر منزلاً ﴾، وهو حديث صحيح مخرجٌ في الصحيح لكن من طريق سعد بن أبي وقاص عن خولة، وإنما نفى البخاري ثبوته من جهة هذا الإسناد الخاص"ا.هـ.

ولما نقل الذهبي في ترجمة رزق الله بن الأسود عن العقيلي أنه قال: حديثه منكر، وتعقبه بأن المتن صحيح، تعقبه الحافظ في (اللسان) بقوله: "استدراك الذهبي المذكور يلزمه في أحاديث لا تحصى في كتابه هذا، فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالإسناد دون المتن، إما أن يكون مقلوباً أو مركباً أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي وسوء حفظه"ا.هـ.

وقال الحافظ السيوطي في كتاب (المبتدأ من اللآلىء المصنوعة): "اعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان

من حيثية سند مخصوص لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به، فيغتر ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً"ا.هـ، إلى غير هذا مما قد ذكرت الكثير منه في حصول التفريج بأصول التخريج.

**الأمر الثاني**: مخالفته للأصول والثابت المعروف من المنقول، كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال: "إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع"ا.هـ.

فإذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه، ولو كان رجاله ثقات، أو مخرجاً في الصحيح كالحديث الذي رواه مسلم من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "ثلاث خلالٍ أعطيهن"، قال: "نعم"، قال صلى الله عليه وآله وسلم: "عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها"، قال: "نعم"" الحديث، فهذا مخالف لما ثبت بالتواتر أن أم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل إظهار أبي سفيان للإسلام، زوجها إياه النجاشي وهي في الحبشة ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يظهر أبوها الإسلام، لا خلاف بين أهل السير والأخبار في ذلك، ولهذا صرح ابن حزم وجماعة بأنه موضوع، وقد أجاب عنه جماعة بأجوبة متعددة ليس فيها ما يساوي سماعه، أورد جميعها ابن القيم في (جلاء الأفهام) وبيَّن بطلانها، والحق أنه موضوع حصل عن سهو وغلط لا عن قصد وتعمد، والموضوع الذي هو من هذا القبيل موجودٌ في الصحيحين كما نقل الحافظ شمس الدين بن الجزري في (المصعد الأحمد) عن ابن تيمية أنه قال: "إنَّ الموضوع يراد به ما يعلم انتفاء مخبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل

وفي سنن أبي داود والنسائي، وفي صحيح مسلم والبخاري أيضاً ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب"ا.هـ.

وكحديث الإسراء الذي رواه البخاري ومسلم من رواية شريك فإن فيه زيادات باطلة مخالفة لما رواه الجمهور وهِمَ فيها شريك، إلا أن مسلماً ساق إسناده ولم يسق لفظه.

وكالحديث الذي رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قترة وغبرة" الحديث، وفيه: "فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون، فأي خزي أخزى من أبي، إلا بعد ..." الحديث، فقد طعنوا فيه بأنه مخالفٌ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾(التوبة: من الآية 114)، وقال الإسماعيلي: هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يُخلف الميعاد، فكيف يجعل ما صار لأبيه خزياً مع علمه بذلك ا.هـ، وإن كان الحافظ قد أجاب عن هذا بما يطلب من تفسير سورة الشعراء من (الفتح) له.

وكذلك طعن يعقوب بن سفيان في حديث زيد بن خالد الجهني أن عمر رضي الله عنه قال: "يا حذيفة، بالله أنا من المنافقين؟"، وقال: "هذا محال" ا.هـ، ولكن هذا غير وارد؛ لأنه صدر من عمر رضي الله عنه عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر، أو على سبيل التواضع كما أجاب عنه الحافظ في مقدمة (الفتح).

وكالحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: "خلق الله التربة يوم السبت" وذكر باقي الأيام، فقد حكموا بوضعه لمخالفته نصَّ القرآن في أن الخلق كان في ستة أيام لا في سبعة، ولإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يخلق فيه شيء، وقد بين علته البيهقي في (الأسماء والصفات)، وأشار إلى بعضها ابن كثير في سورة البقرة، وأنه مما غلط فيه بعض الرواة فرفعه، وإنما سمعه أبو هريرة من كعب الأحبار إلى غير ذلك من أحرف وقعت في الصحيحين من هذا القبيل ترى الكثير منها في كلام ابن حزم على الأحاديث،

وأما ما هو خارج الصحيحين فكثير جداً، من ذلك استدلال الذهبي على بطلان حديث المتعبد خمسمائة سنة على رأس جبل وفيه قول الحق سبحانه وتعالى: "قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله"، فيجدوا نعمة البصر قد أحاطت بخمسمائة سنة وبقيت نعمة الجسد له فيقول: "أدخلوا عبدي النار..." الحديث، بأنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمُ ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾(النحل: من الآية 32)، ذكر ذلك في ترجمة سليمان بن هرم من (الميزان).

واستدلاله على بطلان حديث ميسرة: أن علياً عليه السلام نزل مسكناً فأمر بنبيذ فنبذ في الخوابي فشرب وسقى أصحابه، فأخذ رجلاً قد سكر ليحده، فقال: يا أمير المؤمنين، تحدني على شراب قد سقيتنيه؟، فقال عليه السلام: ليس أحدك على الشراب إنما أحدك على السكر، بأن هذا من صور التكليف بما لا يطاق، ذكر ذلك في ترجمة طالب بن عبد الله.

واستدلاله أيضاً على بطلان حديث: "من علق في مسجد قنديلاً صلى عليه سبعون ألف ملك، ومن بسط فيه حصيراً فله من الأجر كذا وكذا"، بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات ولم يوقد في حياته في مسجده قنديل، ولا بسط فيه حصير، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى هذه الفضيلة، وسبقه إلى ذلك ابن حبان ذكره في ترجمة عاصم بن سليمان.

واستدلاله أيضاً على بطلان حديث: "إن الله أحيا لي أمي فآمنت"، بأنه مخالف لما صحَّ أنه عليه الصلاة والسلام استأذن ربه في الاستغفار لها فلم يؤذن له، ذكره في ترجمة عبد الوهاب بن موسى.

واستدلال بعض الحفاظ على كذب حديث: "ما أنا وأمة سوداء سفعاء الخدين عملت بطاعة الله إلا سواء"، بأن الله لم يجعل لنبيه عدلاً من أمته، نقله الحافظ في ترجمة شداد بن عبيد الله من (اللسان).

وقال الحافظ أبو موسى المديني في (خصائص المسند): ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده على ما أخبرنا أبو علي قال: ثنا أبو نعيم (ح) وأنا ابن الحصين قال: أنا ابن المذهب قال: أنا القطيعي ثنى عبد الله ثنى أبي ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة عن أبي التياح قال: سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "يهلك أمتي هذا الحي من قريش"، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله، قال صلى الله عليه وآله وسلم: "لو أن الناس اعتزلوهم"، قال عبد الله: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: أضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ اسمعوا وأطيعوا ﴾"، قال أبو موسى: "وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذَّ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه.

واستدلال الحافظ على كذب ابن بطة الحنبلي الفقيه المشهور، وعلى وضع زيادة زادها في حديث: ﴿ كلم الله موسى ﴾، وهي قوله: "من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة"، بأن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي واستدل هو والذهبي على بطلان حديثٍ أخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: "كان خاتم النبوة مثل البندقة من لحم، مكتوبٌ عليه: محمد رسول الله"، بمخالفته الأحاديث الصحيحة في صفة ختم النبوة.

واستدل الحافظ السيوطي على بطلان حديث: "من قال: أنا عالم فهو جاهل" بورود ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين، وأفراد لذلك جزءً سماه (أعذب المناهل)، وأورد شواهده في (الصواعق على النواعق) إلى غير ذلك.

وقد أكثر ابن الجوزي في موضوعاته من الحكم على الأحاديث بالوضع من هذا الطريق، وسبقه إلى ذلك الجوزقاني في موضوعاته فإنه بيَّن فيه كما قال الذهبي: أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها، وهذا موضوع كتابه؛ لأنه سماه (الأباطيل والمناكير

والصحاح والمشاهير) يذكر الحديث الواهي ويبين علته ثم يقول: بابٌ في خلاف ذلك، ثم يذكر حديثاً صحيحاً ظاهره يعارض الذي قبله، قال الذهبي: وعليه في كثيرٍ منه مناقشات ا.هـ، وكذلك بيَّن صنيعه هذا الحافظ السيوطي في أول كتاب الإيمان من (اللآلىء المصنوعة).

## فصلٌ

إذا تقرر هذا وعلمت أن جرح الراوي يكون بسبب روايته للمنكرات والموضوعات، وأن النكارة والوضع يعرفان بالتفرد ومخالفة الأصول، فاعلم أن عبد السلام بن صالح لم يتفرد بشيء من مروياته ولا وقع فيها ما هو منكر مخالف للأصول حتى يجرح ويحكم بكونه منكر الحديث، فإنهم حكموا عليه بذلك من أجل روايته لحديث الباب، وحديث: ﴿ الإيمان إقرار بالقول ﴾، فقد قال الخطيب في ترجمته من (تاريخ بغداد): "قد ضعَّف جماعة من الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال: روى عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ﴿ الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح ﴾ الحديث، وهو متهم بوضعه لم يحدث به إلا من سرقه منه"ا.هـ.

وكذلك فعل ابن الجوزي فإنه لم يورد له في (الموضوعات) سوى هذين الحديثين، وهو منهم تحامل لا دليل عليه ولا موجب له سوى موالاته لأهل البيت كعادتهم مع غيره، فإنه لم ينفرد بهذين الحديثين حتى يتهم بهما ويتحامل عليه من أجلهما.

أما حديث الباب فقد عرفت ما فيه، وأما حديث الإيمان فقد تابعه عليه جماعة منهم: أحمد بن عامر بن سليمان الطائي، وعلي بن غراب وهو ثقة، وثقة ابن معين والدارقطني وقال أحمد: ما رأيته إلا صدوقاً واحتج به النسائي، وكذلك تابعه محمد بن سهل البجلي، أخرج هذه المتابعات الثلاث الخطيب في (التاريخ)، وتابعه أيضاً داود بن سليمان بن وهب الغازي، أخرجه أبو زكريا البخاري في فوائده، وقال الحافظ أبو الحجاج المزي في (التهذيب): "تابع أبا الصلت على هذا الحديث الحسن بن علي التميمي الطبرستاني عن محمد بن صدقة العنبري عن موسى بن جعفر، وتابعه أحمد بن عيسى بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب العلوي عن عباد بن صهيب عن جعفر"ا.هـ.

قال الحافظ السيوطي: ومتابعتهما في فوائد تمَّام، وتابعه أيضاً أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذري الحافظ، أخرجه الحافظ الشيرازي في (الألقاب)، وتابعه أيضاً محمد بن زياد السهمي، أخرجه الصابوني في المائتين، وتابعه أيضاً محمد بن أسلم، أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)، وتابعه أيضاً عبد الله بن موسى بن جعفر، أخرجه ابن السني في كتاب (الإخوة والأخوات)، فهؤلاء تسعةٌ متابعون، وله مع هذا شواهد من حديث أبي قتادة وعائشة وأنس بن مالك وعمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهم وآخرين.

وقد قرأت في ترجمة محمد بن عبد الله بن طاهر أبي العباس الخزاعي من تاريخ الخطيب: أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري حدثني علي بن محمد المذكر حدثنا محمد بن علي بن الحسين الفقيه الرازي حدثنا أبي عن محمد بن عبد الله بن طاهر قال: كنت واقفاً على رأس أبي، وعنده أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو الصلت الهروي، فقال أبي: ليحدثني كل رجل منكم بحديث، فقال أبو الصلت: حدثني عليُّ بن موسى الرضا – وكان والله رضي كما سمى– عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن عليٍّ عن أبيه عليٍّ بن الحسين عن أبيه الحسين بن عليٍّ عن أبيه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ الإيمان قول وعمل ﴾، فقال بعضهم: ما هذا الإسناد؟، فقال له أبي: هذا سعوط المجانين، إذا سعط به المجنون برأ، فأقره أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه على ذلك ولم ينكراه.

وقد ذكر السخاوي في (المقاصد الحسنة)، والحافظ السيوطي في (التعقبات المفردة): إن الديلمي ذكر في (مسند الفردوس) أن عليَّ بن موسى الرضا عليهما السلام لما دخل نيسابور خرج علماء البلد في طلبه، يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حرب ومحمد بن رافع، فتعلقوا بلجامه، فقال له إسحاق: بحق آبائك الطاهرين حدثنا بحديث سمعته من أبيك، فقال: ثنا العبد الصالح أبي، موسى بن جعفر، وذكر الحديث، فأفاد هذا

أن الحديث مشهور عن الرضا عليه السلام، وأن عبد السلام بن صالح لم ينفرد به، ومن قلة حياء ابن حبان وابن طاهر المقدسي وعدم تعظيمهما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهما تكلما في عليِّ بن موسى الرضا عليهما السلام، وعلى من لا يحترم العترة الطاهرة من الله ما يستحقه، مع أن كلا منهما متهم مجروح، بل رمي ثانيهما بالعظائم، نسأل الله ستره ومعافاته، آمين.

ومع عدم تفرده به فالحديث موافق لما جاء به القرآن، ونطقت به السنة المتواترة، وأطبق عليه السلف الصالح من أن الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح، فأي شيء ينكر في هذين الحديثين حتى يكذب راويهما ويحكم عليه بكونه منكر الحديث، وقد اعتبرنا من حديثه غير ما ضعفوه به فما وقفنا له على حديث منكر، ولا وجدنا له حديثاً تفرد به، ولولا خوف الإطالة لأوردت من ذلك ما حضرني الآن مع بيان متابعاته وشواهده.

**فإن قيل:** إذا كان الأمر على هذا فما الحامل لمن جرحه على جرحه مع أنه لم ينفرد ولم يأت بمنكر مخالف للأصول حتى يسوغ لهم ذلك.

**قلنا:** الحامل لهم أمور:

**الأمر الأول:** أنه قد يحصل منهم أو من بعضهم تشديد وتغال في بعض الأحيان، فيعدون كل تفردٍ منكراً، أو يضعفون كل من حصل منه ذلك، وقد يبالغ بعضهم فيكذب، وذلك باطل مردود، فقد ضعفوا بهذا من هو أشهر وأحفظ من عبد السلام بن صالح، كالحسن بن علي بن شبيب المعمري الحافظ صاحب التصانيف، كذبه فضلك الرازي وجعفر بن الجنيد وموسى بن هارون لتفرده بأحاديث بيَّن هو سبب تفرده بها لما كثر عليه الإنكار، وقال في حقه البرديجي: ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين أو ثلاثين حديثاً في كثرة ما كتب، وقال الحافظ في (اللسان): "قد استقر الحال على توثيقه، وغاية ما قيل فيه: أنه حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد قال الدارقطني: أنه رجع عنها،

فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها، وإن كان مصيباً فيها كما كان يدعى فذاك أرفع له"ا.هـ.

وكذلك الطبراني، تكلم فيه ابن مردويه وبعض معاصريه، وأجاب عنه الذهبي بقوله: "لا ينكر له التفرد في سعة ما روى"ا.هـ.

وكذلك عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وأجاب عنه الذهبي بقوله: لا ينكر له إذا انفرد بحديث بل وبعشرة، يقال: كانت غلته في العام أربعين ألفاً ينفقها على أصحاب الحديث.

وكذلك عبد الله بن صالح كاتب الليث، تكلموا فيه لانفراده بأحاديث عن الليث، وقد ذكر الحافظ في مقدمة (الفتح): "إن ابن عبد الحكم قال: سمعت أبي وقيل له: أن يحيى بن بكير يقول في أبي صالح، فقال: قل له: هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده، رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره"ا.هـ.

بل تكلموا فيمن هو أشهر وأوثق وأحفظ من جميع هؤلاء، كعلي بن المديني الذي قال فيه البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، والذي يقول عنه الحفاظ: إنه كان أعرف بعلل الحديث وأحفظ له من أحمد وابن معين، ومع ذلك فقد ضعفه العقيلي وتكلم فيه بسبب لفظة تفرد بها في أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتنزل الذهبي للردِّ عليه فقال يخاطبه: أما لك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم، فإننا لو تركنا حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد لغلقنا الأبواب وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجال، وكأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدِّث، وإنما اشتهي أن تعرفني

من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف بذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقررٌ على ما ينبغي في علم الحديث، وإن تفرُّد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً، وإن تفرُّد الصدوق ومن دُونَه يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه"ا.هـ.

فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح انفرد بحديثٍ أو حديثين فهو مثل هؤلاء، خصوصاً وقد تقدم في ترجمته إنه كان كثير المال، وكان يكرم المشايخ ويتطلب ما عندهم من غريب الحديث في فضل أهل البيت، فكانوا يخصونه بها كما كان يفعل عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فكيف وهو لم ينفرد بها.

**الأمر الثاني**: إنهم قد يجرحون الراوي لكونه روى حديثاً منكراً، وهو توسع باطلٌ مردودٌ أيضاً، فقد نقل الذهبي عن أحمد بن سعيد بن سعدان أنه قال في أحمد بن عتاب المروزي: "شيخٌ صالح، روى الفضائل والمناكير، ثم تعقبه بقوله: ما كل من روى المناكير ضعيف، ثم إن الذهبي غفل عن هذا فذكر في (الميزان) الحسين بن الفضل البجلي وقال: لم أر فيه كلاماً، لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة"ا.هـ.

فتعقبه الحافظ في (اللسان) وقال: "ما كان لذكر هذا الرجل في هذا الكتاب معنى، فإنه من كبار أهل العلم والفضل، ثم ساق ترجمته إلى أن قال: فلو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد لاسيما المكثر منهم، فكان الأولى أن لا يذكر هذا الرجل لجلالته"ا.هـ.

ثم إن الحافظ غفل عن هذا أيضاً فاستدرك في (اللسان) أئمة أجلاء لا موجب لذكرهم إلا الشره وحب الاستكثار، والكمال لله وحده، وفي ترجمة ثابت بن عجلان من مقدمة (فتح الباري): "قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثُر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، قال الحافظ: وهو كما قال"ا.هـ.

وقال ابن دقيق العيد: "قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: روى أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: ﴿ إنما الأعمال بالنيات ﴾"ا.هـ.

وقد تكلموا في الطبراني، وأبي نعيم، وابن مندة، والحاكم، وجماعة من الحفاظ لأجل روايتهم المناكير أيضاً، وأجيب عنهم بجواب آخر ذكرته في غير هذا الموضع، فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح وقع في حديثه بعض المناكير فذلك لا يصيره منكر الحديث كما عرفت.

**الأمر الثالث**: أنهم قد يظنون تفرَّد الراوي بالحديث فيعدونه في منكراته ويتكلمون فيه من أجله، ويكون هو في الواقع بريئاً منه لوجود متابعين له عليه لم يطلع عليهم المجرحون بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه، وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته، وقد قال أبو حاتم في بيان ابن عمرو: "إنه مجهول والحديث الذي رواه باطل، فتعقبه الحافظ في المقدمة: بأنه ليس بمجهول وأن العهدة في الحديث ليست عليه؛ لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في (المؤتلف والمختلف)"ا.هـ.

وضعف ابن طاهر فتح بن سلمويه بن حمران بحديث، فتعقبه الحافظ بأنه لم ينفرد به، وأن ابن حبان ذكره في الثقات، واتهم الحاكم أبا بكر الباغندي الحافظ بحديث وقال: لم

يتابعه عليه أحد في الإسلام، وكان يظن ذلك إلى أن أخبره ابن المظفر الحافظ بأن البزار تابعه عليه.

وكذلك تكلموا في مهنا بن يحيى الشامي صاحب الإمام أحمد لظنهم أنه انفرد بحديث في الجمعة، وليس كذلك بل توبع عليه كما ذكره ابن عبد البر.

وقد يجرح أحدهم الراوي بناء على التفرد، ثم يقف بعد ذلك على المتابع فيعرف براءة الذي جرحه ثم يوثقه، كقول الحاكم في (المستدرك) في حديث قتل الحسين عليه السلام: كنت أحسب دهراً أن المسمعي تفرد بهذا الحديث عن أبي نعيم حتى حدثَناه أبو محمد السبيعي ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا حميد بن الربيع ثنا أبو نعيم به.

وقول ابن حبان في إسحاق بن يحيى: أدخلناه في الضعفاء لِما كان فيه من الإبهام، ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات.

وقول الخطيب: في حديث كنت أظن الحمل فيه على الفقاعي، حتى ذكر عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي أن محمد بن جعفر مشهور عندهم ثقة، ثم بيَّن علة الحديث إلى غير ذلك.

وهكذا وقع منهم بالنسبة لعبد السلام بن صالح، فإنهم ظنوا انفراده بحديث الباب وحديث الإيمان كما صرحوا به، والواقع خلاف ذلك كما رأيت، وبهذا ردَّ يحيى بن معين على من اتهمه بحديث الباب فقال: ما تريدون منه، فقد حدَّث به الفيدي وهو ثقة.

**الأمر الرابع**: إنهم قد يفعلون ذلك بناءً على أن حديث الراوي منكر مخالف للأصول، وهو على خلاف ذلك في الواقع، والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين، والحكم بوضع الحديث المعارض لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع كما هو منصوص عليه في الأصول، أو لظنهم المعارضة مع انتفائها في نفس الأمر ووقوع هذا أيضاً منهم كثيرٌ جداً، ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبد الله بن عبد الله بن أُبي رضي الله عنه: أنه أصيبت ثنيته يوم أحد، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

باتخاذ ثنية من ذهب ﴾، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما: ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى إلى نائم أو محدث ﴾، فقال: هذان موضوعان، وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب؟ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي ﴾، وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وعائشة رضي الله عنها بينه وبين القبلة، وتعقبه الذهبي بقوله: حكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديته حكمٌ فيه نظر، لاسيما خبر الثنيتين، ذكر ذلك في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي، وحكم الذهبي بوضع حديث ابن عمرو: ﴿ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفي يده كتابان: تسمية أهل الجنة وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم ﴾، بأنه يقتضي أن يكون زنة الكتابين عدة قناطر، وتعقبه الحافظ في (اللسان) بقوله: وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم بل هو معجزة عظيمة، وقد أخرج الترمذي لهذا المتن شاهداً ا.هـ، ذكر ذلك في ترجمة عبد الوهاب بن همام الصنعاني.

**قلت:** والحديث تكلم عليه صاحب الإبريز بما أزال إشكاله، وأحسن منه وأقرب ما يستفاد من كلام ابن العربي في (العارضة)، فإن من وقف عليه وتدبره علم أن الحديث من قبيل العاديات، وأنه ليس فيه إشكالٌ أصلاً.

وحكم الذهبي أيضاً ببطلان حديث: ﴿ من سره أن يحب الله ورسوله فليقرأ في المصحف ﴾، بأن المصاحف إنما اتخذت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتعقبه الحافظ بقوله: هذا التعليل ضعيف، ففي الصحيحين نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو، وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم على أن أصحابه سيتخذون المصاحف؟، ذكره في ترجمة الحر بن مالك، بل حكم في كتابه (العلو للعلي الغفار) بنكارة حديث: ﴿ لو أدلى أحدكم بحبل لهبط على الله ﴾، مع الاعتراف بصحة إسناده لكونه لم يعرف وجهه، وقال فيه أيضاً في حديث تعدد الأنبياء في كل أرض بعد

تصحيح سنده: "وهذه بلية تحير السامع، كتبتها استطراداً للتعجب!، قال: وهو من قبيل اسمع واسكت"ا.هـ.

وحكم ابن الجوزي بوضع حديث: ﴿ سدوا كل باب في المسجد إلا باب عليٍّ ﴾، بأنه مقابل لحديث أبي بكر رضي الله عنه عملته الرافضة، وتعقبه الحافظ في (القول المسدد) بقوله: "هذه دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك؛ لأن فوق كل ذي علمٍ عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له، وهذا الحديث من هذا الباب"ا.هـ.

وحكمه أيضاً تقليداً للعقيلي بوضع حديث: ﴿ من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر ﴾، بأنه معارَضٌ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء ﴾، وحكمه أيضاً بوضع حديث: ﴿ من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه ﴾، بأن فيه وعيداً مشتملاً على البراءة ممن فعل ذلك وهو لا يكفر، وتعقبه الحافظ في (القول المسدد): بأن هذا من الأحاديث الواردة في معرِض الزجر والتنفير وظاهره غير مراد.

وقد وردت عدة أحاديث في الصحيح تشتمل على البراءة وعلى نفي الإيمان وغير ذلك من الوعيد الشديد في حقِّ من ارتكب أموراً ليس فيها ما يخرج عن الإسلام، كحديث أبي موسى رضي الله عنه في الصحيح في البراءة ممن حلق وسلق، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: ﴿ لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ﴾، إلى غير ذلك، فما كان الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الحديث، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر"ا.هـ.

وحكمه أيضاً بوضع حديث: ﴿ من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله تعالى إلا ذُلاً، ومن تزوج امرأة لمالها لم يزده الله تعالى إلا فقراً ﴾ الحديث، بأنه مخالف لما في الصحيح: ﴿ تنكح المرأة لمالها ولحسبها وجمالها ﴾، وتعقبه الحافظ السيوطي بأن الحديث ليس مخالفاً لما في الصحيح؛ لأنه ليس المراد الأمر بذلك بل الإخبار بما يفعله الناس، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الحديث: ﴿ فاظفر بذات الدين ترتبت يداك ﴾.

وحكمه أيضاً بوضع حديث: ﴿ ولد الزنى لا يدخل الجنة ﴾، بأنه مخالف للأصول وأعظمها قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾(الأنعام: من الآية 164)، وتعقبه الحافظ السيوطي بما نقله الرافعي في (تاريخ قزوين) عن بعض الأئمة من أن معناه: أنه لا يدخل الجنة بعمل أصلِه بخلاف ولد الرشدة، فإنه إذا مات طفلاً وأبواه مؤمنان لحق بهما، وبلغ درجتهما بصلاحهما على ما قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾(الطور: من الآية 21)، وولد الزنى لا يدخل الجنة بعملِ أصله، أما الزاني فنسبه منقطع، وأما الزانية فشؤم زناها وإن صلحت يمنع من وصول بركة صلاحها إليه ا.هـ إلى غير ذلك.

وحديث الباب أيضاً من هذا القبيل، فإنهم توهموا منه أن فيه تفضيلاً لعليٍّ عليه السلام على أبي بكر رضي الله عنه، وذلك مخالفٌ لأصول أهل السنة كما صرح به كثير منهم، فبادروا إلى تكذيب رواته، والأُمر خلاف ذلك كما سأذكره.

**الأمر الخامس:** كون الحديث في فضل عليٍّ عليه السلام وراويه متهم بالتشيع، بل مجرد كون الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة ولو لم يتهموا بتشيع، فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول، وقد تقدم عن أبي زرعة أنه قال: كَم من خلق افتضحوا بهذا الحديث، يعني أن كل من حدَّث به يحكمون عليه بالضعف ولو كان معروفاً عندهم أنه ثقة، فدليل الضعف هو التحديث بفضل عليٍّ عليه السلام، حتى أنهم ضعفوا به جماعة من الحفاظ

المشاهير ورموهم بالرفض والتشيع كمحمد بن جرير الطبري تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة.

والحاكم صاحب (المستدرك) لتصحيحه فيه حديث الطير وحديث الموالاة.

والحافظ ابن السقا لإملائه حديث الطير، ووثبوا إليه ساعة الإملاء وأقاموه وغسلوا موضعه.

والحافظ الحسكاني لتصحيحه حديث ردِّ الشمس.

والحافظ ابن المظفر لتأليفه في فضائل العباس عليه السلام.

وإبراهيم بن عبد العزيز بن الضحاك لكونه أملى مجالس في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما فرغ قال: نبدأ بعليٍّ عليه السلام أو بعثمان رضي الله عنه، فتفرقوا عنه وضعفوه، مع أن المسألة خلافية لا تستوجب ذلك كما قال الذهبي.

بل نسبوا الدارقطني إلى التشيع وما أبعده منه لحفظه ديوان السيد الحميري.

بل تكلموا في الشافعي ونسبوه إلى التشيع لموافقته الشيعة في مسائل فرعية أصابوا فيها ولم يبدعوا: كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصبح، والتختم في اليمين، وموالاته لأهل البيت، وقد أشار هو رضي الله عنه إلى ذلك في أبياته المشهورة.

وضعفوا المسعودي وحكموا بتشيعه لقوله في (مروج الذهب): والأشياء التي استحق بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفضل هي: السبق إلى الإيمان، والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والقربى منه، والقناعة وبذل النفس له، والعلم بالكتاب والتنزيل، والجهاد في سبيل الله، والورع والزهد، والقضاء والحكم، والعفة والعلم، وكل ذلك لعليٍّ عليه السلام منه النصيب الأوفر والحظ الأكبر إلى ما ينفرد به من المؤاخاة والموالاة والمنزلة ... إلخ، مع أن كل ما قاله حق لا شك فيه.

وضعفوا برواية حديث الطير خلائق منهم: إبراهيم بن باب البصري، وأحمد بن سعيد بن فرقد الجدي، وحماد بن يحيى بن المختار، وإبراهيم بن ثابت القصار، وإسماعيل بن

سليمان الرازي، والحسن بن عبد الله الثقفي، وحمزة بن خراش، ودينار أبو مكيس، وسليمان بن حجاج، وعبد الله بن زياد أبو العلاء، وعمران بن وهب الطائي، ومحمد بن أحمد بن عياض، ومحمد بن سليم، ومحمد بن شعيب، وميمون بن جابر أبو خلف وغيرهم، وقد أورد هؤلاء الذهبي وضعفهم تبعاً واستقلال بحديث الطير مع اعترافه بثبوته في (التذكرة).

وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضاً منهم: أحمد بن عمران بن سلمة، وأحمد بن سلمة الكوفي، وأحمد بن عبد الله بن يزيد، وإسماعيل بن محمد بن يوسف، وسعيد بن عقبة، وجعفر بن محمد الفقيه، وعثمان بن عبد الله الأموي، وعمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحفوظ بن بحر الأنطاكي، ويحيى بن بشار الكندي، في آخرين.

وضعفوا بحديث الشمس وغيره أمماً لا تحصى: كالحسن بن محمد بن يحيى، وإسماعيل بن إياس بن عفيف، وصالح بن أبي الأسود الكوفي، ومالك بن مالك، ومحمد بن سليم الوراق، ومحمد بن الحسن الأزدي، ومحمد بن الخطيب الأنطاكي، وجعفر بن محمد العوسجي، ومحمد بن المظفر، ومسعر بن يحيى، ويحيى بن إبراهيم السلماسي، ومحمد بن علي بن النعمان وهو الذي وقعت له مناظرة مع أبي حنيفة إذ قال له كالمنكر عليه: عمن رويت حديث ردّ الشمس لعليٍّ عليه السلام، فقال: عمن رويت أنت عنه يا سارية الجبل، فأفحمه، وإبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام ضعفه الذهبي لروايته حديث الشمس، ولم يتنبه الحافظ لذلك فقال في (تعجيل المنفعة): ذكره الذهبي في (المغني) ولم يذكر لذكره فيه مستند.

وتكلم يحيى بن معين في الحافظ أبي الأزهر النيسابوري الثقة لروايته حديثاً في الفضائل عن عبد الرزاق، كما سبق إلى غير هؤلاء ممن ضعفوهم، وليس لهم على أكثرهم دليلٌ سوى رواية الفضائل، والسبب في ذلك: أن الرفض كان شائعاً في عصورهم، فكانوا يتوهمون أن قبول مثل هذه الأحاديث فيه ترويج لبدعة الرفض فيبالغون في الإنكار على

من أتى بشيء من ذلك سداً لهذا الباب، مع أن الكثير منهم كان فيه أيضاً بدعة النصب فكان ينتقم لِنحلته وهواه من حيث لا يشعر غيره ممن يظن به أنه من أهل السنة فيقلده في ذلك، والكلام في عبد السلام بن صالح من هذا القبيل، فما أجيب به عن الحافظ أبي الأزهر وابن جرير والحاكم وابن المظفر وابن السقا والحسكاني وابن عقدة وأمثالهم فهو الجواب عنه أيضاً.

**الوجه الثالث**: أن هذا الجرح على ما عرفته من بطلان أساسه صدر مبهماً لم يفسره أصحابه ولم يبينوا مستندهم فيه، والجرح المهم إذا عارضه تعديل كان مردوداً باطلاً والعمل على التعديل بالإجماع من فعلهم وإن خالفه فريق في مقالهم نظير ما سبق في التضعيف بالبدعة، وذلك لاختلاف أنظار الناس في أسباب الجرح مع غلبة الهوى والعصبية على النفوس، فقد تحمله العداوة والمنافسة على الجرح في عدوه وقرينه بلا موجب كما وجد ذلك بكثرة بين الأقران وبين المختلفين في النحل والعقائد، وقد يبني جرحه على كون الراوي تفرد بالحديث المنكر وعلى أن حديثه مخالف للأصول ويكون الواقع خلاف ذلك كما رأيت، وقد يبنيه على أمور ليست هي من باب الجرح أصلاً كجماعة ضعفوا رواة فلما سئلوا عن ذلك أبدوا من الأسباب ما لا دخل له في الجرح: كشعبة بن الحجاج ضعف راوياً فسئل عن السبب فقال: رأيته يركض على برذون، وضعف المنهال ابن عمرو أيضاً لسماعه من داره صوت القراءات بالتطريب، وضعف الحكم بن زاذان، فسأله شعبة عن السبب فقال: كان كثير الكلام، وضعف جرير بن عبد الحميد سماك بن حرب لأنه رآه يبول قائماً، وضعف بعضهم إسماعيل بن عبد الملك لكونه كان يبيع الزئبق، وضعف العجلي إسحاق بن إسماعيل والد إسماعيل القاضي لأنه كان أميناً على أموال الأيتام، وضعف ابن أبي حاتم راوياً سمعه يقرأ بالتلحين، وضعف وكيع ويحيى بن سعيد إبراهيم بن سعد لتجوزيه سماع الملاهي، ورده الذهبي بأنه كان لا يجد دليلاً ناهضاً على التحريم فأداه

اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا؟، وضعفوا الزهري لكونه لبس زي الجند وخدم هشام بن عبد الملك، وفي حقه يقول الذهبي: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث.

وضعفوا بأخذ الأجرة على السماع جماعة يطول عدهم: كابن الأعرابي، والحسن بن سفيان، وعلي بن عبد العزيز البغوي، والحارث بن أبي أسامة، وأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، وأبي شعيب عبد الله بن الحسن الحراني في آخرين مع أن كثيراً من الأئمة صرحوا بجواز ذلك عند الضرورة، وضعفوا أبا ثور لأنه كان يتكلم في الرأي، وقال الفريابي في إبراهيم الجرجاني كان شيخ أصحاب الرأي وأنا لا أكتب عن أصحاب الرأي، وتكلم الكثير منهم في أكثر أصحاب أبي حنيفة لأجل الرأي أيضاً، وضعف أحمد بن حنبل الحارث المحاسبي لاشتغاله بعلم الكلام، وضعف غيره الكثير من علماء الكلام بذلك، بل جعلوا الاشتغال بعلم الكلام من البدعة الموجبة لضعف كل من وجدت فيه كما نصَّ عليه الحافظ السلفي في (معجم السفر) والحافظ ابن رشيد في (الرحلة)، وعلى هذا فرأس المبتدعة الضعفاء هو أبو الحسن الأشعري، وضعف أبو داود الحافظ أحمد بن منصور الرمادي صاحب المسند لكونه صحب الرافضة، وتكلم يحيى بن معين في الشافعي لمجرد تعصبه لمذهب الحنفية الذي كان غالياً فيه، وضعفوا زكريا بن منظور لزعم بعضهم أنه كان طفيلياً، وقد جمع الذهبي في الثقات المجروحين بمثل هذا جزأ لكنه ما استوعب ولا قارب بحيث يستدرك عليه أضعافه، وقال في أوله: "قد كتبت في مصنفي (الميزان) عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج بهم البخاري أو مسلم أو غيرهما لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعفٍ فيهم عندي بل ليعرف ذلك، وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال لا يُعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفَّر بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليهم عندنا أصلاً، وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين،

فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة، وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوي ولا يروي ويطرح ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط"ا.هـ.

ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم وإنما تعرف من الجرح المفسر، فيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة كقوله فلان كذاب؛ لأنه حدَّث عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته أو قبل دخوله لبلده، أو سئل الشيخ عن الحديث فأنكره وأبدى دليلاً على عدم سماعه له، أو أقر على نفسه بالكذب، أو زاد في النسخة، أو أدخل نفسه في الطباق، أو كان يترك الصلاة، ويقيم الدليل على ذلك كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ، حيث لم يروه يصلي وهم يسمعون عليه فوضعوا في أطراف رجله حبراً ثم رجعوا إليه بعد ثلاثة أيام والحبر في رجله، أو رؤيتهم إياه سكران أو نحو ذلك، ويطرح له ما ليس بجرح كالأشياء التي ذكرناها، وأما على الإبهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصاً مع معارضته للتعديل، وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم في أصول الفقه والحديث كما هو معروف، وقد قال النووي في الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول شرحه ما نصه: "ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعةٍ عُلم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب"ا.هـ.

وقال الحافظ في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضُعفوا أيضاً في مقدمة (الفتح) ما نصه: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأيّ راوي كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابلٌ بتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة

هذا الراوي وفي ضبطه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح"ا.هـ.

ولمَّا نُقل عن الدارقطني أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطي: يتكلمون فيه، تعقبه – الحافظ– بقوله: هذا تليين مبهم لا يقبل، وكذلك تعقب ابن سعد على قوله في عبد الأعلى بن عبد الأعلى: لم يكن بالقوي، فقال: هذا جرحٌ مردودٌ غير مقبول، وتعقب الخليل على قوله في عبد الملك بن الصباح: كان متهماً بسرقة الحديث، فقال: هذا جرح مبهم، وتعقب الدارقطني على قوله في بريد بن أبي مريم: ليس بذاك، فقال: هذا جرح غير مفسر فهو مردود، وقال في ترجمة محمد بن بشار البصري: ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك، فما عرجوا على تجريحه، وقال الحافظ نور الدين في (مجمع الزوائد) في الكلام على حديث في ترجمة معاوية: "فيه شيخ الطبراني، لم يوثقه إلا الذهبي وليس فيه جرح مفسر"ا.هـ.

وقال ابن دقيق العيد في (شرح الإلمام): "مقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسراً"ا.هـ.

وقال الكمال الأدفوي في (الإمتاع): "ومن ذلك قولهم: فلان ضعيف، ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق، وفيه خلاف وتفصيل، والأولى أن لا يقبل من متأخري المحدثين؛ لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً"ا.هـ.

وقال الحاكم في (المستدرك): "هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم؛ لأنني لا أستحل الجرح إلا مبيناً، ولا أجيزه تقليداً، والذي اختاره لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلاً"ا.هـ.

وذكر الذهبي في (الميزان) أن البخاري ذكر أرقم بن شرحبيل في الضعفاء، ثم تعقبه الذهبي بقوله: "لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره في كتاب الضعفاء، وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد"ا.هـ.

وقال اللكنوي في (الرفع والتكميل): "قد زلَّ قدم كثير من علماء عصرنا في مسألة كون الجرح مقدماً على التعديل، لغفلتهم عن التقييد والتفصيل توهماً منهم أن الجرح مطلقاً مقدمٌ على التعديل، وليس الأمر كما ظنوا، بل ذلك مقيدٌ بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارِض التعديل وإن كان مبهماً"ا.هـ.

ونصوصهم في هذا كثيرة ذكرت بعضها في (إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون)، وبسطتها أيضاً في غيره، وإذا عرفت هذا فالجرح في عبد السلام بن صالح كله من هذا القبيل، لم يذكر أحد من الجارحين له سبباً لجرحه حتى ينظر فيه هل هو مقبول أو مردود، على أن قرائن أحوالهم دلت على سبب جرحهم إياه، وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله، ومن هذه الوجوه تعرف صحة حكم الحافظ في (التقريب)، حيث اعتمد أنه صدوق وطرح كل ما قيل فيه فالحمد الله رب العالمين.

## فصلٌ

**وهنا أمور يجب التنبيه عليها:**

**الأول:** زعم الدارقطني أن عبد السلام بن صالح كان رافضياً خبيثاً، وهذا منه غلو وإسراف، فإن الرافضي هو من كان يحط على الشيخين كما ذكره الذهبي في (الميزان) والحافظ في (التهذيب) وغيرهما، ولم يكن عبد السلام بن صالح كذلك، فقد تقدم عنه أنه كان يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على عليٍّ وعثمان، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل، وصرح بأن هذا مذهبه الذي يدين الله به، فكيف يكون هذا رافضياً وقد نقل الحافظ في (اللسان) عن ياقوت أنه قال في أحمد بن طارق الكركي: كان رافضياً، ثم تعقبه بقوله: وياقوت متهم بالنصب، فالشيعي عنده رافضي ا.هـ.

**الثاني:** قال العقيلي: إنه كذاب، وهذا القول لم يسبقه إليه أحد ممن عاصر عبد السلام، وقد تقدم عن الحافظ أنه قال: هذا إفراط من العقيلي، وتقدم أيضاً كلام الذهبي فيه ومجازفته في حقِّ علي بن المديني، وقد اعترض الحافظ أبو زرعة العراقي على من جرح راوياً لم يعاصره كما نقله عنه تلميذه الثعالبي في (غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد).

**الثالث:** أنه قال: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وعبد السلام بن صالح لم يتفرد، ثم هو تهافتٌ من العقيلي، فإن الكذاب لا يجوز الاحتجاج به مطلقاً.

**الرابع:** زعموا أنه كان يروي أحاديث في المثالب، وهذا ليس بجرح، فقد جرحوا به أيضاً الفضيل بن عياض وذكروا أنه روى أحاديث تزري على عثمان، وأجاب عنه الذهبي في الجزء الذي جمعه في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم فقال: "إنه روى ما سمع ولم يقصد غضاً ولا أزرى على عثمان ففعل ما يسوغ"ا.هـ.

وبمثل هذا أجاب إسحاق بن راهويه عن عبد السلام بن صالح أيضاً كما سبق، ولو كان هذا جرحاً لجرح جميع الأئمة والحفاظ، فما منهم إلا وقد روى من ذلك ما بلغه أو صحَّ عنده، وهذا أحمد بن حنبل أورعهم قد خرَّج كثيراً من ذلك في مسنده كحديث:

﴿ اللهم اركسهما في الفتنة ركساً، ودعهما في النار دعا ﴾، لكنه أبهم اسم عمرو بن العاص ومعاوية فقال: فلاناً وفلاناً، وكخبر شرب معاوية للخمر في إمارته وغير ذلك يطول ذكره، وخرَّج مالك والبخاري ومسلم حديث الحوض الذي حُكي عن مالك أنه قال: ما ندمت على حديث أدخلته في الموطأ إلا هذا الحديث، وعن الشافعي أنه قال: ما علمنا في كتاب مالك حديثاً فيه إزراء على الصحابة إلا حديث الحوض، ووددنا أنه لم يذكره، وكذلك في الصحيحين حديث الرؤيا وما شابهه وشاكله، فلو كانت روايتها تجرح لثبت جرح جميع الرواة، وأغرب من هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد من (الميزان) فقال ما نصه: نقم على عبد المجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع لكونه روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله البهي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه وانشنت خصراه، قال قتيبة: حدَّث وكيع بمكة وكان سنة حج فيها الرشيد فقدموه إليه، فدعا الرشيد سفيان بن عينية وعبد المجيد، فأما عبد المجيد فقال: يجب أن يقتل، فإنه لم يرو هذا إلا وفي قلبه غشٌّ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فسأل الرشيد سفيان فقال: لا يجب عليه القتل، رجلٌ سمع حديثاً فرواه، والمدينة شديدة الحر، وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين فترك إلى ليلة الأربعاء فمن ذلك تغير، قال الذهبي: قلت: النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر، وهو بشر يأكل ويشرب وينام ويقضي حاجته ويمرض ويتداوى ويتسوك ويتطيب فهو في هذا كسائر المؤمنين، ولما مات بأبي هو وأمي صلى الله عليه وآله وسلم عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف والكفن واللحد والدفن، لكن ما زال طيباً مطيباً حيَّاً وميتاً، وارتخاء أصابعه المقدسة وانثناؤها وربو بطنه ليس معنا نصٌّ على انتفائه، والحيُّ قد يحصل له ريح وينتفخ منه جوفه، فلا يعد هذا إن كان قد وقع عيباً، ثم اندفع الذهبي في تقرير كلامٍ يدل كسابقه على جهله بمنصب النبوة وانصباغه بصبغة تيمية وما الغرض هذا، فإن بطلانه ضروري عند كل مؤمن، ولكن الغرض تبرئتهم ساحة من رواه من الجرح.

**الخامس**: نقلوا عن عبد السلام بن صالح أنه قال: كلب للعلوية خيرٌ من بني أمية، قيل له: فيهم عثمان، قال: فيهم عثمان، وهذا إن صحَّ عنه فهو مبالغة لا تدل على ضعف حديثه، وربما استخرجها بعضهم منه في حال الجدال والمناظرة، والغضب قد يستفز المناظر لأكثر من هذا، وعلى كل حال فأين هو من حريز بن عثمان الذي كان يلعن علياً عليه السلام سبعين مرة في الصباح، وسبعين مرة في المساء، وعرفوا منه هذا وتحققوه ثم قالوا عنه: أنه من أوثق الثقات!، فما أجيب به عن حريز فهو الجواب عن عبد السلام بن صالح، والله الموفق.

## فصلٌ

**وأما الذين طعنوا في الحديث فالكلام معهم على قسمين: قسم إجمالي، وقسم تفصيلي.**

**أما الإجمالي فإنهم بنوه على أصول باطلة:**

**الأصل الأول:** كون عبد السلام بن صالح شيعياً ضعيفاً منكر الحديث، وقد علمت بطلان هذا بما لا مزيد عليه.

**الأصل الثاني:** إبطال كل ما ورد في فضل عليٍّ عليه السلام أو أكثره، والحكم على من روى شيئاً منه بالتشيع والضعف والنكارة ولو بلغ الحديث مبلغ التواتر بحيث من تتبع صنيعهم في ذلك رأى العجب العجاب، والسبب فيه: ما ذكره ابن قتيبة في كتابه في الرد على الجهمية فقال: وقد رأيت هؤلاء أيضاً حين رأوا غلو الرافضة في حق عليٍّ عليه السلام وتقديمه وادعائهم له شركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نبوته وعلم الغيب للأئمة من ولده، وتلك الأقاويل والأمور السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر إفراد الجهل والغباوة، ورأوا شتمهم خيار السلف، وبغضهم وتبرأهم منهم، قابلوا ذلك أيضاً بالغلو في تأخير عليٍّ عليه السلام وبخسه حقه، ولحنوا في القول وإن لم يصرحوا إلى ظلمه، واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق، ونسبوه إلى الممالأة على قتل عثمان، وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن، ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عليه وأوجبوها ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه، واتهموا من ذكره بغير خير، وتحامى كثيرٌ من المحدثين أن يحدثوا بفضائله عليه السلام، أو يظهروا ما يجب له، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم، وسووا بينه وبين أهل الشورى؛ لأن عمر لو تبين له فضله لقدمه عليهم ولم يجعل الأمر شورى بينهم، وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً في فضله حتى تحامى كثيرٌ من المحدثين أن يتحدثوا بها، وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية – يعني

الموضوعة–، كأنهم لا يريدونها بذلك، وإنما يريدونه، فإن قال قائل: أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليٌّ وأبو سبطيه الحسن والحسين عليهم السلام، وأصحاب الكساء عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، تمعرت الوجوه، وتنكرت العيون، وطرت حسايك الصدور، وإن ذكر ذاكر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ من كنت مولاه فعليٌّ مولاه ﴾، ﴿ وأنت مني بمنزلة هارون من موسى ﴾، وأشباه هذا التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضاً منهم للرافضة، وإلزاماً لعليٍّ عليه السلام بسببهم ما لا يلزمه، وهذا هو الجهل بعينه"ا.هـ.

فهذا أهم الأسباب الحاملة للمتقدمين الذين كانوا في عصر ابن قتيبة وقبله على الطعن في فضائل عليٍّ عليه السلام، وقد أشار الإمام أحمد إلى نحو هذا، إذ سأله ابنه عبد الله عن عليٍّ عليه السلام ومعاوية فقال: "اعلم أن علياً عليه السلام كان كثير الأعداء، ففتش له أعداؤه شيئاً فلم يجدوه، فجاؤوا إلى رجل قد حاربه وقاتله فأطروه كيداً منهم له"(رواه السلفي في الطيوريات)، فمن كان بهذه الصفة كيف يقبل فضائل عليٍّ عليه السلام أو يصححها، وقد انطوت بواطن كثيرٍ من الحفاظ خصوصاً البصريين والشاميين على البغض لعليٍّ وذويه عليهم السلام، وأشار ابن القيم في (إعلام الموقعين) إلى قريب من هذا أيضاً لما تكلم على المفتين من الصحابة فقال: "وأما عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام، فانتشرت أحكامه وفتاويه، ولكن قاتل الله الشيعة، فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله ابن مسعود، وكان عليه السلام يشكو عدم حملة العلم الذي أودعه كما قال: إن هاهنا علماً لو أصبت له حملة"ا.هـ، فهذا يشير إلى أنهم تركوا من علمه كما تركوا من فضله معارضةً للشيعة وإخماداً لهم والله المستعان.

**الأصل الثالث**: أنهم ظنوا أنه مخالف للأصول الدالة على أفضلية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإن فيه ما يدل على أفضلية عليٍّ عليه السلام، ولهذا زاد فيه بعض الكذابين

ذكر أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فذكر الحافظ في (اللسان) في ترجمة إسماعيل بن علي بن المثنى الاسترابادي الواعظ الكذاب إنه كان مرة يعظ بدمشق فقام إليه رجل فسأله عن حديث: ﴿ أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها ﴾ فقال: هذا مختصر، وإنما هو: "أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعليٌّ بابها"، قال: فسألوه أن يخرج لهم إسناده، فوعدهم به، وفي هذا الرجل يقول ابن السمعاني في (الأنساب): كان يقال له كذاب ابن كذاب، ويقول النخشبي: كان يقص ويكذب، ولم يكن على وجهه سيما المتقين، دخلت على أبي نصر السجزي بمكة فسألته فقال: هذا كذاب ابن كذاب، لا يكتب عنه ولا كرامة، وذكر هذه القصة ابن عساكر في (التاريخ) فقال: أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب حدثني أبو الفرج الإسفرايني قال: كان أبو سعد الاسترابادي يعظ بدمشق، فقام إليه رجل فقال: أيها الشيخ، ما القول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾؟، قال: فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال: نعم، لا يعرف هذا الحديث على التمام إلى من كان صدراً في الإسلام، إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكره، قال: فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده، ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده، فأنعم ولم يخرجه لهم.

فانظر كيف أنكروه عند الانفراد واستحسنوه لما ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وافتراه بعض الواضعين أيضاً فرواه من حديث أنس بلفظ: "أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان سورها، وعليٌّ بابها"، فزاد في الحديث ما يؤيد مذهب أهل السنة من تفضيل الثلاثة على عليٍّ عليه السلام لظنه أن في الحديث ما يفضله عليهم، بل ما رضي النواصب بهذا حتى أدخلوا فيه معاوية، فذكره الديلمي من حديث أنس بلفظه: "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ومعاوية حلقتها"، وسلك بعضهم فيه مسلكاً آخر فقال: "ليس المراد به عليّ بن أبي طالب عليه السلام، بل هو من العلو كأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: أنا مدينة العلم وأنا بابها العلي"، وليس في الحديث شيء مما توهموه، بل هو كقول

النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ ﴾، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أقرؤكم أُبي ﴾، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر ﴾، فقد نصوا على أنه ليس فيه ما يدل على أفضلية معاذ وأبي ذرٍ على غيرهم من الخلفاء الراشدين.

ولهذا قال السخاوي في (المقاصد الحسنة) بعد الكلام على بعض طرق حديث الباب: "وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما"ا.هـ.

وقال الحافظ العلائي أثناء كلامه عليه أيضاً: "ليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو كحديث: ﴿ أرحم أمتي بأمتي ﴾ يعني المذكور فيه، ﴿ وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ﴾"ا.هـ.

وبهذا أيضاً ردَّ ابن حجر الهيتمي على من حكم عليه بالوضع فقال: "وليس هو مقتضياً لأفضليته عليه السلام على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فهو حديث حسن، بل قال الحاكم: صحيح"ا.هـ.

فهذا يدل على أنهم إنما حكموا بوضعه لتوهمهم مخالفته للأصول، ووهموا في ذلك كما وهموا في غيره من الأحاديث التي ظنوها مخالفة للأصول وحكموا بوضعها بناءً على ذلك، وردَّ عليهم غيرهم ممن عرف أنها غير مخالفة واهتدى لطرق الجمع بينهما كما قدمنا كثيراً من أمثلته، وقد قال بعض شراح الطريقة المحمدية الأولى في تفضيل الخلفاء الأربعة: أن كل واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذي اشتهر به؛ لأن فضيلة الإنسان ليست من حيث ذاته بل باعتبار أوصافه فنقول: إن أبا بكر رضي الله عنه أفضل من الصحابة باعتبار كثرة صدقه واشتهاره فيما بينهم، وعمر رضي الله عنه أفضلهم من جهة العدل،

وعثمان رضي الله عنه أفضلهم من جهة الحياء، وعليٌّ عليه السلام أفضلهم من جهة العلم واشتهاره به ا.هـ، ونحوه لبعض الأئمة الأفراد في القرن العاشر وغيره.

## فصلٌ

**وأما الكلام التفصيلي فهو مع الأفراد الذين طعنوا في الحديث أو نقل عنهم ذلك فنقول:**

**أما يحيى بن معين:** فإنه تكلم في أبي الصلت وفي حديثه قبل أن يعرف حال أبي الصلت وقبل أن يصله حديثه من غير طريقه كما قال الخطيب، فإنه لما نقل كلامه فيه وفي حديثه من رواية عبد الخالق بن منصور وغيره تعقب ذلك بقوله: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد فأجاب إبراهيم بن الجنيد عن حاله قال: وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه، فأنكره أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عنه، فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية فقال: إنه صحيح، ومراده أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه، وقد سأله العباس بن محمد الدوري عنه فوثقه، ثم سأله عن الحديث فقال: ما تريدون من هذا المسكين، أليس قد حدَّث به محمد بن جعفر الفيدي.

وكذلك سأله ابن محرز عن الحديث فقال: هو من حديث أبي معاوية وكذلك روى عنه صالح بن محمد جزره وغيرهم، وهكذا وقع لأحمد بن حنبل، فإنه ما كان يعرف أبا الصلت ثم عرفه بعد ذلك وأمر ولده بالرواية عنه، وهو لا يأذنه بالرواية إلا عن ثقة كما سبق، ثم إن الإمام أحمد كثيراً ما ينكر أحاديث ويحكم ببطلانها لكونها لم تصله كما نصَّ عليه الحافظ، وأما أبو حاتم وأبو زرعة فمعلوم تشديدهما في الحديث وحكمهما عليه بالبطلان بأدنى شبهة كما نصَّ عليه الحافظ، وكم من حديث في الصحيح صرحا بأنه موضوع لا أصل له، ومن رجع إلى (علل) ابن أبي حاتم و(التلخيص الحبير) للحافظ و(نصب الراية) للزيلعي وتخريج أحاديث (الكشاف) له علم ذلك وتحققه على أنهما كانا يسرقان الجرح والكلام على الأحاديث من البخاري، بل ظلماه في كتابه الكبير في الرجال ونسباه

لأنفسهما، فأمرا عبد الرحمن بن أبي حاتم أن يأخذ نسخة من كتاب البخاري ويسألهما عن الرجال المذكورين فيه وهما يجيبانه بجواب البخاري حتى أتيا على جميع الكتاب، وتشديد البخاري رحمه الله معلومٌ معروف.

**وأما ابن عدي والدارقطني**: فكلامهما دعوى مجردة لا دليل عليها، وكل كلام لا دليل عليه فهو باطل، فلكل واحدٍ أن يأتي إلى حديث له طرق متعددة لا يوافق هواه ويطعن فيه بأن أحد رجاله وضعه وسرقه منه الباقون، كما يقول ابن عدي في هذا الحديث دافعاً بالصدر وادعاءً بغير دليل، ولهذا قرر علماء الأصول أن من شرط صحة التواتر عند السامع أن لا يكون متشبعاً بضد الخبر المتواتر، فإنه إذا كان كذلك لا يقع منه موقع التواتر، ولا يوجب عنده العلم، فهؤلاء لما تعلق بذهنهم بطلان كل ما ورد في فضل عليٍّ عليه السلام وإنه من وضع الرافضة، صاروا يردون من ذلك ما بلغ حدَّ التواتر بادعاء السرقة التي لا يقبلها العقل السليم.

**وأما ابن الجوزي**: فهو مقلدٌ لمن سبقه، فلا ينبغي أن يعد في الحاكمين على الحديث بالوضع؛ لأنه لم يقل ذلك عن اجتهاد، فهو بمنزلة العدم كحال كل مقلد، ولو فرضنا أنه حكم بذلك اجتهاداً فتساهله وتهوره معلومٌ، حتى قال الحافظ فيه: إنه حاطب ليلٍ لا يدري ما يخرج من رأسه، وقد كثر اعتراض الناس عليه، وتعقبه فيما حكم عليه من الأحاديث بالوضع والتحذير من الاغترار بكلامه كما بسطته في غير هذا الموضع، وقد تعقبوه على هذا الحديث كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

**وأما الذهبي**: فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل عليٍّ عليه السلام، فإنه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدة أتلفت شعوره وغضبٌ أذهب وجدانه حتى لا يدري ما يقول، وربما سبَّ ولعن من روى فضائل عليٍّ عليه السلام كما وقع منه في غير موضع من (الميزان) و(طبقات الحفاظ) تحت ستارة إن الحديث موضوع، ولكنه لا

يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه، ولو بسطت المقام في هذا لذكرت لك ما تقضي منه بالعجب من الذهبي رحمه الله تعالى وسترنا بمنه آمين.

ويكفي في رد كلامه أنه قال في (الميزان): "عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعيٌّ جلد"ا.هـ، فما وصفه بضعف ولا رماه بكذب، ثم عند ذكر الحديث في (المستدرك) أقسم بالله أن عبد السلام بن صالح ما هو ثقة ولا هو مأمون، فكيف الجمع بين هذا وذاك؟، وقد تعقبه الحافظ في حكمه على هذا الحديث بالوضع في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه، فإنه أورد له هذا الحديث وقال: موضوع، فتعقبه الحافظ في (اللسان) بقوله: "وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصلٌ فلا ينبغي أن يطلق عليه القول بالوضع"ا.هـ.

وصرح الذهبي ببطلان حديث الطير في نحو عشرين موضعاً من (الميزان)، وضعَّف به خلائق ليس له على ضعفهم دليلٌ سوى روايته، ثم لم يجد بُدَّاً من اعترافه به لكثرة طرقه التي تغلبت على نصبه سامحه الله، فصرح بثبوته في (تذكرة الحفاظ).

**وأما النووي رضي الله عنه**: فإنه قال ذلك عن تقليد لمن سبقه من الحفاظ، ولو نظر في طرق الحديث وحكم باجتهاده لما أمكن أن يصدر عنه القول بوضعه، فإنه حكم بصحة أحاديث لا تبلغ رتبة هذا ولا تقاربه، وكم أوقعه التقليد في مزالق الأوهام التي كثر بها تعقب المتأخرين عليه فيما حكم به على الأحاديث رداً وقبولاً وتصحيحاً وتضعيفاً.

**وأما صاحب (أسنى المطالب)**: فليس هنالك حتى ينتصب في مصاف الرجال أو ينتظم في سلك هؤلاء الأبطال، وإنما ذكرته لأنبه على سقوط كتابه المتداول بين العامة، فإنه أكثر الكتب خطأ وأقلها فائدة ونفعاً، وما أدرى ما الذي دفع صاحبه لتأليفه مع بعده عن معرفة الحديث وصناعته، والعجب منه إذ يقول في خطبة كتابه: إن عمدته فيه على الشيخ عبد الرؤوف المناوي، مع أن المناوي كتب في (التيسير) على هذا الحديث ما نصه: وهو حسنٌ باعتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف فضلاً عن كونه موضوعاً، ووهم ابن

الجوزي ا.هـ، ويزعم أنه رأى كتاب الحافظ ابن حجر في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ويجعل في المحدثين سخاويين: سخاوياً كبيراً اختصر كتاب شيخه الحافظ ابن حجر، وسخاوياً صغيراً اقتصر منه على مجرد الموضوع، وكل هذا لا أصل له، ويقول في حديث: ﴿ إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه ﴾: له طرقٌ كلها ضعيفة، وحكم عليه ابن حجر والعراقي بالوضع ا.هـ، مع أن أصله الذي هو تمييز الطيب من الخبيث[1] يقول: له طرق ضعيفة، وقد انتقد الحافظ ابن حجر وشيخه العراقي الحكم عليه بالوضع ا.هـ، فعكس هو القضية، ويقول في حديث: ﴿ بني الإسلام على النظافة ﴾: ذكره في (الإحياء) بلا سند، قال مخرجه العسقلاني: لم أجده، ويقول في حديث: ﴿ الحبة السوداء شفاء من كل داء ﴾: رواه أبو نعيم والطبراني، وقول الأصل: رواه البخاري، لعله تعليق ا.هـ، مع أن الحديث مسندٌ في صحيح البخاري في باب الحبة السوداء من كتاب الطب، ويقول: قد صنفت كتباً في الحديث، وجميع ما احتوت عليه موضوع، منها موضوعات القضاعي ا.هـ، وهذا بالهذيان أشبه منه بالكلام، إلى غير هذا مما لعل نصف كتابه من قبيله، مع أنه مجرد ناقل لكنه يتصرف فيخطئ، بل يخطئ في النقل بدون تصرف كما مضى، والمقصود: إن الرجل وكتابه ساقطان عن درجة الاعتبار، والله المستعان.

(1) أي كتاب (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث) للعلامة عبد الرحمن بن علي الشافعي الشيباني.

## خاتمة

## في ذكر بعض نصوص المتأخرين في هذا الحديث

قد سبق قول الحافظ السيوطي في (الجامع الكبير): "كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسنٌ إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث عليٍّ عليه السلام في (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحيح"ا.هـ.

ونقل في (اللآلىء المصنوعة) عن الحافظ العلائي أنه قال في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على (مصابيح البغوي) وادعى أنها موضوعة ما نصه: "حديث: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾، قد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في (الموضوعات) من طرق عدة وجزم ببطلان الكل، وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبي في (الميزان) وغيره، والمشهور به رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأبو الصلت مختلفٌ فيه لكنه توبع فبرئ من عهدته، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم، وقد تفرَّد به عن الأعمش فكان ماذا، وأي استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في حقِّ عليٍّ عليه السلام، ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن الروايات الصحيحة عن ابن معين في توثيقه وتصحيح حديثه، ومع ذلك فله شاهدٌ رواه الترمذي في جامعه وسنده حسن، فكيف إذا انضم إلى حديث أبي معاوية، ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر"ا.هـ باختصار.

وسئل الحافظ عن هذا الحديث فأجاب بقوله: هذا الحديث أخرجه الحاكم في (المستدرك) وقال: صحيح، وخالفه أبو الفرج ابن الجوزي فذكره في (الموضوعات) وقال: "إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معاً، وأن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى

الصحة ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعى طولاً ولكن هذا هو المعتمد في ذلك"ا.هـ.

**قلت:** لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة كتابة هذا الجواب إلا الطرق الموجودة في الحاكم، ولو استحضر غيرها لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة، فإنه جزم بصحة أحاديث في (القول المسدد) لا تبلغ هذا ولا تقاربه، ثم إنه بني حكمه بالحسن على قاعدة ذكرها في (اللسان) ولكنها غير مطردة ولا لازمة كما بينته في (أصول التخريج).

وقال الحافظ السخاوي في (المقاصد الحسنة) بعد إيراد كلام الحفاظ فيه وبعض طرقه الواهية وألفاظه الموضوعة التي فيها ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ما نصه: "وبالجملة فطرقه كلها ضعيفة وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حديث حسن"ا.هـ.

وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا أستجير الاستدلال بكلامهم، فإن كلام المقلد بمنزلة العدم، وقد ذكرت نصوصهم في جزءٍ جمعته قبل هذا وسميته (سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث: ﴿ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ﴾)، ولنا عودة إلى الكلام عليه في جزءٍ ثالث إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق.

**وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد الله رب العالمين.**